جامعة الجزائر 2-ابو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم الفلسفة

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة

تخصص فلسفة سياسية إجتماعية

عنوان البحث:

نظرية العدالة الإجتماعية عند فريديريك فون هايك

قراءة نقدية في الفكر الليبيرالي الجديد

إعداد الطالب:

بن عبد الرزاق كمال

إشراف الدكتورة:

زكاري خليدة

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: مليط فؤاد	رئيسا
الدكتورة : زكاري خليدة	مشرفا و مقررا
الدكتورة : بوحفص فهيمة	عضوا مناقشا
الدكتورة : سعدي نادية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية2023 -2024

خطة البحث:

المقدمة

الفصل الأول: الجذور الفكرية والإقتصادية لفريديريك هايك

1) الحركة عند زينون الإيلي.
2) الملكية الفردية عند جون لوك.
3) الشكية والنسبية عند دفيد هيوم.
4) ذاتية تسيير السوق عند آدم سميث.

الفصل الثاني: المبررات الأيديولوجية والإقتصادية.

المبحث الأول: المبررات الأيديولوجية.

1) النظام التلقائي.
2) دور الدولة بين الحرية والتخطيط.
3) إنكار الأهداف الاجتماعية.
4) المذهبية الدينية الليبيرالية.

المبحث الثاني: المبررات الإقتصادية.

1) نظرية الذاتية في القيمة.
2) نظرية المنفعة الحدية.
3) سلوك المستهلك.

4) نظرية التوازن.

الفصل الثالث: بنية نظرية العدالة الاجتماعية ومركزية الفرد فيها.

المبحث الأول: بنية نظرية العدالة الاجتماعية.

1) إنكار المجتمع والعدالة الاجتماعية.
2) التقسيم الطبقي للمجتمع.

المبحث الثاني: مركزية الفرد.

1) الحرية الفردية أولا.
2) الفرد والمعرفة.
3) الفرد والسلطة.

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة:

الليبيرالية هي الإيديولوجيا الأولى والأقوى في العالم الحديث. لقد تحولت الليبيرالية منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين إلى ما يسمى ب "نيوليبرالية –Neolibiralism" أو"الليبيرالية الحديثة"، وأصبحت الأيديولوجيا المهيمنة على العالم الغربي وكذلك العالم الحداثوي لا شك في أن الليبيرالية هي الأيديولوجيا الرائدة والأساسية وفي الفكر الحداثوي ويبدو أنها أقدم نظرية في الفكر الغربي وأكثرها صمودا. إنها تمثل الأيديولوجيا الرئيسية في النظام الرأسمالي الغربي، وقد مثلت الليبرالية "مذهب الحرية" ولم يعرف تاريخ الفكر ولا حتى التاريخ اللغوي مصطلحا أشد هلامية وفضفضة من مصطلح الحرية.

والمتمعن في الفكر الليبيرالي عموما انه كثيرا ما تداخلت وتجاذبت قيمة الحرية فيه مع العديد من القيم الاجتماعية ولعل أبرزها العدالة، هذه القيمة التي تعد من المفاهيم الضربة في عمق التاريخ الفكري للإنسان، فمفهوم العدالة(بدون صفة إجتماعية)أصله مأخوذ من جمهورية أفلاطون، وكنقطة انطلاق تاريخية نجد **سقراط Socrates** ينظر الى العدالة على انها نوعان فردية و إجتماعية و كلاهما لا يتحقق الا بتوازن العناصر الثلاث :**العقل** و **الروح** و **الشهوة**، وهو ماربط به **أفلاطون Plato**العدالة عندما أقامها على الإنسجام الإجتماعي.

أرسطو نجده قدم عدالة تعرف بالعدالة التوزيعية أو عدالة التوزيع ،وهو تعريف ميز معنى العدالة الإجتماعية حتى يومنا هذا،وتعني"إعطاء كل ذي حق حقه،أي مايتناسب مع إسهام الناس في المجتمع وإحتياجاتهم و مزاياهم الشخصية". و في الفلسفة الإسلامية وعلى طريقة مذهب أرسطو إعتبر الفارابي العدل فضيلة من الفضائل، ونادى بالعدالة التصحيحية لأن دفها هو إقرار العدالة و حفظها من جهة أخرى.

ومع فلاسفة القرن 18 و ظهور الإتجاه النفعي، فقد اتجهت العدالة الى الإرتباط بالمنفعة،فدافعت النفعية كمبدأ للعدالة على تعظيم مجموع المنافع التي تحقق الرضا الموزع بين جميع الأفراد ومنه يتحقق العدل.أما الإتجاه التعاقدي الذي كان له تأثير كبير على مفهوم العدالة الإجتماعية الحالي، فقد قدم كل من **توماس هوبز Thomas Hobbes** و **جون لوك John Locke** **وجان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau** عدالة مختلفة على الآخر وفقا لطريقة إبرام العقد بين الافراد و السلطة الحاكمة وتأثير الإلتزام و الإخلال به على مفهوم العدالة.وقد استخدم مصطلح العدالة الإجتماعية في منتصف القرن19،حيث ذكر لأول مرة على لسان الكاهن اليسوعي الإيطالي **لويجي تاباريلي دازجيليو LUIGI TAPARELLI DAZEGLIO** في عمله"مقالة نظرية عن القانون الطبيعي مدعومة بالحقائق" إنتشرت في عام 1843 في ليفورنو بإيطاليا، قال مايلي:"...يجب أن تتحقق العدالة في الواقع على جميع البشر عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسانية..."، و إنتشر مصطلح العدالة الإجتماعية على نطاق واسع في المراحل الأخيرة من الثورة الصناعية الأولى و ليتردد بعدها بكثرة، وكانت الفكرة هي تطبيقها على النزاعات العمالية التي إنتشرت نتيجة لتأسيس الميكانيكا و المجتمع الصناعي، و في ظل هذا النظام الإقتصادي سوف تتطور ولن تكون غريبة عن آليات تنمية الإقتصاد ، لتطمح العدالة الى تصحيح جميع عيوب النظام الرأسمالي ،بهذه الطريقة نمت العدالة الإجتماعية تحت حماية بعض من هذه المقدمات بدافع الظلم الإقتصادي.

وبوجودنا أمام قيمة الحرية من جهة و قيمة العدالة من جهة أخرى و في محاولة البحث عن كيفيات الإتساق بينهما، خاصة مع تكريس نداءات النيوليبرالية و بداية تفعيل حرية السوق و تطبيق انسحاب الدولة من كثير من مسؤولياتها الإجتماعية السابقة التي كانت تتولاها منذ بداية القرن العشرين . و في ظل سياسات التحرير الاقتصادي و الخصخصة أصبح مفهوم العدالة الاجتماعية مهملا، و لابد أن نتوقع من الليبيرالية الجديدة أن تعطينا قائمة طويلة من

فلاسفة تتباين مشاربهم و تتحد في مواجهته بالإنكار و الهجوم و النقد اللاذع من قبل آخرين من ممثلي الإتجاه، و يعتبر **فريديريك هايك**Friedrich Hayek أحد الفلاسفة الإقتصاديين السياسيين الرائدين الذين فتحوا نقاشا واسعا حول نظرية العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار تبادر الى أذهاننا الإشكالية التالية: ما طبيعة العدالة الهايكية؟ وهل يمكن تحقيق العدالة في ظل تصادم المنافع والمصالح من جهة والغايات من جهة أخرى؟ وبصيغة أخرى: إلى أي مدى يمكن أن نصل الى بناء نظرية للعدالة متماسكة في ظل تصادم العدالة التي ينشدها المجتمع ومنافع الفرد عند جون **فريديريك هايك**Friedrich Hayek ؟، وهل السعي الى بحث التوافق يضعنا أمام إحتمالية القضاء على الفردانية و المساس بها و التي هي عماد المدرسة التي يمثلها و يدافع عليها **هايك**؟ أم أننا أمام عدالة على مقياس خاص يتلائم مع الليبيرالية و يجعلها أولوية حتى على حساب العدالة نفسها؟ هل يمكن أن نحكم على هذه المحاولة بالنجاح ؟أم هي مجرد محاولة فاشلة أوقعت من جهة الفيلسوف في مغالطات و تناقضات في سعيه الى ايجاد الإندماج، ومن جهة اخرى أكدت مدى التعارض الصارخ بين المبادئ و الغايات؟وهل كانت الأولوية عند **هايك** بحث التوافق أم هدم مذهب التخطيط وابراز عيوبه؟

ولتحليل الإشكالية السالفة الذكر، إعتمدنا في بحثنا هذا على منهجين أساسين، وذلك لإستيفاء مقتضيات الموضوع، فاعتمدنا على:

-المنهج التاريخي: قصد تتبع الجذور التاريخية لنظرة فيلسوفنا على العدالة المؤسسة منه.

-المنهج التحليلي النقدي: وهذا للوصول الى تحليل أفكار ومبررات **هايك** للعدالة، دون إغفال عثراته وأهم الانتقادات الموجهة له.

ولسيرورة الإشكالية نحو الإلمام بجوانب الموضوع وبالنظر الى كيفية تناول ذلك، وبمراعاة الصادر والمراجع المستخدمة، عملنا على تقسيم البحث الى ثلاث فصول رئيسية، حيث تناولنا في الفصل الأول الجذور الفكرية والاقتصادية وهو ما إقتضى ابراز ما قدمه **زينون الإيلي** حول الحركة، ثم المرور على الملكية الفردية عند **جون لوك**، بعد ذلك عرجنا على الشكية والنسبية عند **دافيد هيوم** وإنتهينا مع **آدم سميث** وذاتية تسيير السوق.

في الفصل الثاني الذي قدم فيه المبررات الإيديولوجية والإقتصادية وفق مبحثين، المبحث الأول وضعنا في المبررات الإيديولوجية والتي ظهرت عناصرها مرتبة كالآتي بداية النظام التلقائي وثانيها دور الدولة بين الحرية والتخطيط، وثالثا إنكار الأهداف الاجتماعية، ورابعا وأخيرا المذهبية الدينية الليبيرالية، وفي المبحث الثاني المبررات الاقتصادية وجاءت كالتالي أولا نظرية الذاتية في القيمة، ثانيا نظرية المنفعة الحدية، ثالثا سلوك المستهلك وأخيرا نظرية التوازن.

أما الفصل الثالث فقد ضم مبحثين، تطرقنا في الأول الى بنية نظرية العدالة الاجتماعية وتحدثنا فيه عن موقف الفيلسوف من المجتمع و العدالة الإجتماعية وموضع الفرد و الجماعة فيهما هذا من جهة و من جهة أخرى تناولنا نظرته من عملية التقسيم الطبقي للمجتمع ،وفي المبحث الثاني وضحنا مركزالفرد ومكانته في هذه النظرية، وعلاقته بالحرية اولا و المعرفة ثانيا و السلطة ثالثا.

وأما عن أسباب إختيار الموضوع فنرجع الى:

1. الرغبة والفضول حول رؤية الليبيرالية للعدالة، خاصة أما توسعها كفكر واستيضاح مبادئها وقواعدها ومنطلقاتها، دون أن نخفي الهوس الخاص بالقضايا السياسية والاقتصادية.

2. محاولة البحث في أفكار **هايك** وفك اللبس والغموض الذي طغى على فلسفته في العدالة، هذا بالإضافة الى غياب الدراسات المتخصصة حول الفيلسوف وحول الموضوع، وكذلك محاولة تقديم عمل متواضع للمكتبة وللطلبة، ليكون بداية وانطلاقة لتناول جوانب أخرى حوله.

أما عن أهداف الدراسة فتتمثل في محاولة التعرف على كيفية طرح فكرة العدالة الاجتماعية من منظور فكر ليبيرالي عرف تطورا كرنولوجيا، ومثل رد فعل على فكر إشتراكي معادي أعتبر في وقت ما صورة تصحيحية له، وإكتشاف للفكر السياسي الغربي المعاصر وطريقة تناوله لموضوع هو في الحقيقة مطلب ملح وأول تتوق إليه كل الأمم وإن إختلفت بصور متعددة.

وبالبنظر إلى الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث فتكمن في الأساس في قلة المصادر والمراجع التي تلقي الضوء على الفيلسوف داخل المكتبة الجامعية، وكذا مشكل الترجمة لأن أغلب مقالات الفيلسوف وكتبه باللغات الأجنبية، وكذا صعوبة الموضوع لتداخل الجانب الفلسفي مع الشق الاقتصادي.

الفصل الأول:

الجذور الفكرية والإقتصادية لفريديريك هايك

تمهيد:

لقد نشأت الليبيرالية الجديدة التي أخذناها من منظور **فريديريك هايك**Friedrich Hayek [1] في إتصالها بصورة مباشرة بالليبيرالية الكلاسيكية، ولم تتبلور كنظرية في السياسة و الإقتصاد و الإجتماع على يد مفكر واحد بل أسهم عدة مفكرين في إعطائها شكلها الأساسي و طابعها المميز. وبالنظر إلى ثرائها الفكري الذي يجعل من الصعب الإلمام به و تحديده تحديدا دقيقا لوجود تقاطعات عدة به من قريب أو من بعيد ،فقد عززت و عدلت منطلقات أولى كما نجد عند الإيليين و نفيهم للحركة و الكثرة وأستغلت بذلك لإثبات مسلمات ليبيرالية كما كان لفكر الأنوار مع **جون لوك** و **هوبز** وكذا مع النظرة التجريبية التي تولدت عن **ديفيد هيوم** أثر بالغ و لوكان خفي ،كما أن ذلك لا يتم دون ان نغفل عن أحد أعمدة الفكر الإقتصادي السياسي وهو **آدم سميث**، وكل هذه المحطات دون استثناء امتداد على الفكر الليبيرالي عامة و على فريديريك هايك خاصة، وقد تقصينا من خلال هذه المرجعيات الفكرية مدى و قوة اشعاعها على نمو الليبيرتارية الكلاسيكية و الجديدة بعدها ،كما راعينا النسق و الترتيب التاريخي فيها.

[1] - **فريديريك فون هايك:** فيلسوف من مواليد النمسا وكان ذلك سنة 1899، و حمل صفة الإقتصادي و الفيلسوف و اشتهر بدفاعه عن الليبيرالية الكلاسيكية و الحرة، فاز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1974 مع مرشده فو لودفيغ، و حصل أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية على الوسام الرئاسي للحرية عام 1991من الرئيس جورج بوش الأب.

عاش في النمسا، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكي وألمانيا، وأصبح واطنا بريطانيا في عام 1938، وقضى معظم حياته الأكاديمية في لندن للإقتصاد، وجامعة شيكاغو وجامعة فرايبورغ، وكانت وفاته 1992، ترك عدد كبير من الكتب والمحاضرات ومن أهماها كتاب سراب العدالة الاجتماعية والغرور القاتل أخطاء الإشتراكية.

1)-الحركة عند زينون الإيلي:

لقد إستند **فريديريك هايك Friedrich Hayek** في فكره على بعض إرهاصات الفكر اليوناني الأول ومن بينها ما تعود إلى المدرسة الإيلية و أحد أعلامها **زينون الإيلي Zeno of Elea** و قد وظف هذه الحجة في نفيه لإمكانية التخطيط كمسلمة رأسمالية و ليبيرالية من منطلق نفي الحركة والكثرة و التعدد و التي سوف نوضحها من خلال ما نستعرضه تاليا:

يعتبر **زينون الإيلي Zeno of Elea** أحد تلامذة **بارمنيدس Parmenídês** الذي لا نكاد نعرف عنه شيئا فيما يتعلق بحياته سوى أنه ائتمر بطاغية مدينته فانكشف أمره فأذيق عذابا أليما احتمله بثبات عظيم حتى الموت ،و إذا أخذنا برواية **أفلاطون Plato** قلنا أنه وضع كتابا في شبابه قصد به إلى تأييد مذهب معلمه ضد الذين سخروا منه و حاولوا أن يبينوا أن القول بالوحدة يستتبع نتائج مضحكة و مناقضة و مخالفة له(و هؤلاء هم الفيثاغورثيون الذين يركبون و يبنون العالم من أعداد ووحدات منفصلة عن بعضها) فحارب أصحاب الكثرة ،فهو قد نهج منهجا جدليا بحتا يقوم على برهان الخلف و يرمي إلى الإفحام ،و قد قدم **أرسطو Aristotle** بعض حججه في ذلك[1] ، وقد إستعمل **زينون** في محاولة الدفاع طريقة غير مباشرة و ذلك بأن يقول إن المذاهب المضادة لمذاهب الوجود عند بارمنيدس تفضي قطعا إلى تناقض ،ومعنى إفضائها إلى تناقض إنما غير صحيحة ،و مادامت غير صحيحة فالمذاهب المضادة لها صحيحة ،وبهذا اختلف مع السفسطائيين في غايته كما امتاز بالدقة المنطقية الاستدلالية الواضحة و هو مالا يتوفر عندهم أيضا[2] .

[1] -يوسف كرم ،تاريخ الفلسفة اليونانية ،مطبعة لجنة التأليف و النشر،القاهرة-مصر،ط3، 1936،ص ص،91،92. .

[2] - عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت –لبنان ،الجزء الأول ،ط1، 1984،ص272.

والنتائج التي قدمها **زينون** ليست بالجديدة، بل الجديد هي الأسباب التي طرحها للتدليل على هذه النتائج فهو في محاولته لتأييد أستاذه من وجهة نظر جديدة أدلى بأفكار محددة عن الطبيعة القصوى للمكان و الزمان، وهي أفكار أصبحت من ذلك الوقت ذات أهمية كبرى وقصوى في الفكر الفلسفي[1].

وقد جعل **أرسطو Aristotle** منه مؤسس الجدل، أي فن دحض المحاور إنطلاقا من مسلماته بالذات وأنكر الحركة، وأدعى أنه مثبت وهميتها وتناقض النتائج التي تتضمنها وقد نفى أيضا الكثرة.[2]

ومذهب **بارمنيدس Parmenídês** في الوجود ويقوم على أصلين وهما الوحدة والثبات، لذا كان على تلميذه أن يدافع عن هذا المذهب فيما يتصل بهاذين الأصلين، ومن أجل هذا تنقسم حجج **زينون** الى قسمين رئيسيين، قسم خاص بالحركة، وفي كل من هذين القسمين توجد حجج أربع:[3]

حجج زينون ضد التعدد والكثرة:

الحجة الأولى:

خاصة بالمقدار ،وفيها يقول **زينون الإيلي Zeno of Elea** أنه إذا كان الوجود متعددا ،فإنه سيكون حينئذ لامتناهيا في الصغر و لامتناهيا في الكبر في آن واحد ،وذلك لأنه إذا كان متعددا ،فمعنى هذا أنه مكون من وحدات ،وهذه الوحدات بدورها إما أنها وحدات نهائية أو أنها تنحل إلى وحدات نهائية ،وهذه الوحدات النهائية لا تنقسم و الان :فان مالا ينقسم ليس له مقدار ،وعلى هذا فاذا كان ليس له مقدار فإنه إذا أضيف شيء أو نقص منه فإنه لايؤثر

[1] - سمر سمير أنور محمد ،رسالة ماجستار بعنوان الانقطاعات المعرفية في الفكر الفلسفي اليوناني حتى عصر أرسطو، قسم الفلسفة ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر،2001،ص63.

[2]-جورج طرابيشي ،معجم الفلسفة ،دار الطليعة ، بيروت -لبنان ط3، 2006،ص364.

[3] -عبدالرحمن بدوي ،موسوعة الفلسفة ،المرجع السابق،ص272.

شيئا ،و الشيء الذي إذا أضيف أو إذا أنتزع لا يؤثر،هو لاشيء .ومعنى هذا في النهاية أنه إذا كان هذا الوجود متعددا فهو مكون من وحدات هي لاشيء فالوجود في هذه الحالة سيكون متناهيا في الصغر هذا من جهة أولى ،ومن جهة أخرى ثانية،إذا قلنا أو اذا أردنا أن نجعل للوجود مقدارا ،فمعنى هذا أنه لابد لنا أن نضيف أي أن ننسب الى الوحدات مقدارا فإذا كان لكل وحدة مقدارا، فان الوحدة الواحدة تتميز من الوحدة الاخرى بوجود شيء مميز والا لكان الاثنان شيء واحدا ،وهذا الشيء المميز هو مقدار ،وبالنظر الى ماقلنا فانه لكي يكون وجود فلابد أن يكون وجود فلابد أن يكون ثمة مقدار ،وعلى هذا فانه بين الوحدة و الوحدة وحدة ثالثة ،وهذه الوحدة الثالثة ذات مقدار بينها وبين كل من الوحدتين الاخريين مقدار كذلك ،وهكذا إلى مالا نهاية...ومعنى هذا أن الوجود سيكون كبيرا كبرا لامتناهيا.

وهكذا فإقرارنا بالتعدد في الوجود، فإننا نقع في التناقض، وإذا كانت الحال كذلك، فالمقدمة الأولى باطلة، فالوجود إذن ليس متعددا بل واحد[1].

الحجة الثانية:

في الفرض الثاني وهو أن الكثرة مكونة من آحاد غير مجزئة فتقول أن هذه الآحاد متناهية العدد، لأن الكثرة إن كانت حقيقية فيجب أن تكون معينة، وهذه الاحاد منفصلة بالضرورة وإلا إختلط بعضها مع بعض و هي مفصولة حتما بأوساط، وهذه الأوساط بأوساط وهكذا إلى مالا نهاية، وهذا يناقض المفروض، فالكثرة بنوعيها غير حقيقية[2].

الحجة الثالثة:

[1] -عبد الرحمن بدوي ،ربيع الفكر اليوناني ،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة-مصر ،الطبعة الثالثة ،ص ص،126،127.
[2] -يوسف كرم ، المرجع السابق،ص47.

تقوم على المكان، يقول **زينون** أنه إذا كان كل ماهو موجود فهو في مكان ،فان هذا المكان لابد أيضا أن يكون موجودا في مكان ...وهكذا إلى مالا نهاية ،ولما كان ذلك غير ممكن التصور ،فالمقدمة إذا باطلة ،ومعنى هذا أن الوجود واحد[1].

الحجة الرابعة:

وهي الأخيرة و في هذا الشق فتتمثل في أن الأشياء إذا كانت كثيرة فيترتب على ذلك أن تتشابه صفاتها المحسوسة و ألا تتشابه به في آن واحد ،وقد وضحها بالمثال التالي :لو فرضنا حبة من القمح أو كومة أو مكيالا من القمح قد وقعا على الارض فإن إدراك صوت الحبة عند وقوعها غير موجود [2]،فكيف تسنى إذن أن ينتج شيء كلي ،هو الصوت هنا، من أشياء لا وجود لها ؟معنى هذا أنه إذا كانت الاشياء متعددة فلا يمكن أن تنتج شيئا ،وعلى هذا الوجود ،مادام ينتج شيئا ،فإنه ليس متعددا ،وإذن فالوجود واحد[3] وبهذه الحجة يعارض **زينون** رأي **بروتاجوراس Protagoras** في إعتماد المعرفة على الإدراك الحسي.

ويتضح من هذا البرهان أن الاعتماد على الادراك الحسي لايوصل الى حقيقة الوجود لأنه سوف ينتهي الى تناقض اذ ستبدو الاشياء تارة متشابهة وتارة غير متشابهة، والمغالطة في هذا البرهان واضحة لأن لحبة القمح صوتا ضعيفا يقوى بالتقائه بصوت سقوط مثيلاتها ليكون الصوت الكبير بعد ذلك[4].

حجج زينون ضد الحركة:

الحجة الاولى:

[1] -عبد الرحن بدوي ،الموسوعة الفلسفية ،المرجع السابق،ص272.
[2] -أميرة حلمي مطر ،الفلسفة اليونانية تاريخها و مشكلاتها ،دار قباء ،القاهرة-مصر ،1998،ص128.
[3] -عبد الرحمن بدوي ،ربيع الفكر اليوناني ،المرجع السابق ،ص128.
[4] -أميرة حلمي مطر ،المرجع نفسه ،ص96.

وتسمى باسم الحجة الثنائية ،لأنها تقوم على القسمة الثنائية و تتلخص في أنه لكي يمر جسم من مكان الى مكان ،فلابد له أن يمر بكل الأجزاء الموجودة بين كلا المكانين [1]،وعلى هذا فإن قام جسم من **أ** لكي يصل الى **ب** فإنه لابد له ،لكي يصل إلى هدفه وهو **ب** أن يمر أولا بالمنتصف ،وليكن **ج** ،لابد أيضا أن يكون قد مر بمنتصف المنتصف ،وليكن **د**.ولكن يجب أيضا ،قبل أن يمر بالنقطة **د**،أن يمر بمنتصف الربع ،وهكذا ...فإذا كان التقسيم لامتناهيا ،فإنه لا يمكن أن يصل الى النقطة المطلوبة وهي **ب** إلا إذا مر بمالانهاية له من النقط ،ولما كان من غير الممكن أن يقطع شيء مالانهاية له من النقط في زمن متناه[2]، ولما كان إجتياز اللانهاية ممتنعا فإن الحركة ممتنعة.

الحجة الثانية:

تمثيل للأولى وتسمى أخيل مؤداها إذا إفترضنا أخيل "**ذا القدمين الخفيفين**" يسابق سلحفاة وهي أبطأ الحيوان [3]تسبقه بمسافة ما–فإنه إذا بدأالإثنان معا الحركة في ساعة واحدة ،فإن أخيل لن يلحق بالسلحفاة ،وذلك لأنه لكي يلحق بها لابد له أولا أن يقطع المسافة بينه و بين السلحفاة ،وقبل أن يقطع هذه المسافة عليه أن يقطع منتصف هذه المسافة ،وهكذا بإستمرار ...ومادام المكان منقسما الى مالا نهاية له من الأقسام ،فلن يستطيع أخيل إذن أن يلحق بالسلحفاة[4].

الحجة الثالثة:

والتي ينتهي اليها هي إفتراض وجود الحركة وهو المعروف بحجة السهم فلو تصورنا أن سهما قد انطلق من مكان الى اخر فإنه لن يتحرك سوف يوجد في مجموعة من الأنات

[1] -عبد الرحمن بدوي، ربيع الفكر اليوناني ،المرجع السابق،ص129.
[2] -عبد الرحمن بدوي ،الموسوعة الفلسفية ،المرجع السابق ،ص273.
[3] -يوسف كرم ،تاريخ الفلسفة اليونانية ،المرجع السابق ،ص47،48.
[4] -عبد الرحمن بدوي ،ربيع الفكر اليوناني،المرجع نفسه،ص129.

الزمانية المنفصلة، وحالته في كل آن من هذه الآنات هو السكون التام فكيف تنشأ الحركة من مجموع حالات السكون، وهنا مغالطة يمكن أن نلخصها في ان السهم حين ينتقل من مكان الى مكان مساو للمكان الذي كان فيه وليس في عين هذا المكان[1].

الحجة الرابعة:

تسمى بالملعب وتقوم كذلك على فرض الزمان مؤلفا من آنات غير متجزئة ،والمكان مركبا من نقط غير منقسمة[2]، فلو تصورنا ثلاث مجاميع من الوحدات:

الأولى **س** ساكنة، والثانية **ب** متحركة، والثالثة **ص** متحركة.

فإن **ب**1 لكي تصل الى **س**4 تكون قد مرت في آن واحد بالوحدتين **س**3، **س**4 وكذلك بالوحدات الأربع **ص**1،**ص**2،**ص**3،**ص**4،ومعنى هذا أنها قطعت في نفس الوقت مسافة كاملة ونصفها وهذه النتيجة تناقض الفكرة الأولى السابق ذكرها.

لكن **زينون** يتجاهل في برهانه الأخير أن كل واحدة من المجموعتين المحركتين توفر بحركتها نصف المسافة على الاخرى بينما تبقى المجموعة الساكنة على حالها وهذا بسبب الفرق الزمني[3].

يذكر **أرسطو**Aristotle أن **زينون** نفى الحركة، لأنها تتضمن تناقضا باطنا،[4] كما أضاف في موضع آخر يتصل به أن التقسيم لانهائي مقسم بالقوة فقط لا بالفعل على حد قوله.

---

[1] -أميرة حلمي مطر ،الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها ،المرجع السابق ،ص97.
[2] -يوسف كرم ،تاريخ الفلسفة اليونانية ،المرجع السابق ،ص48.
[3] -أميرة حلمي مطر ،المرجع نفسه ،ص97،98.
[4] -جورج طرابيشي ،معجم الفلسفة ،المرجع السابق ،ص346.

2) –الملكية الفردية عند جون لوك:

الليبيرالية على العموم تنظر الى الانسان والمجتمع والسياسة، وهي تعتمد في رؤيتها هذه على نظرة خاصة للإنسان تتصف بكونها ذرية، حيث ترجع المجتمع الى أفراده المكونين له وتنظر الى هؤلاء الأفراد على انهم ذرات مستقلة عن بعضها، ولا تختزل المذاهب الليبيرالية المجتمع الى أفراده فحسب، بل هي كذلك تحمل تصورا خاصا عن الفرد فهذا الفرد كائن بيولوجي بصفة رئيسية، يصدر عنها سلوك مشروط بالرغبة في حفظ بقائه مثله مثل أي حيوان اخر.

و يرتكز كل مذهب ليبيرالي على مبادئ تتعلق بالطبيعة البشرية و كون المذهب يبدأ بهذه البداية دليل على أن إنطلاقته فردية في الأساس ، إذ تتمثل هذه البداية في مجموعة التأملات المتعلقة بالطبيعة البشرية التي هي في حقيقتها طبيعة فردية [1]، وقد كان لهذا الطرح صلة مباشرة بنظرية العقد الاجتماعي و بالخصوص و التدقيق عند **جون لوك John Locke** لأن **لوك** قد يعد المهندس الرئيسي لليبرتارية و للعالم الحديث على حد سواء في الفترة التي أعقبت مباشرة الثورة المجيدة عام 1688 ووثيقة الحقوق في السنة التي تلتها ، نشر **لوك** ثلاثة أعمال هامة **رسالة حول التسامح** و **مقالة في حول التفاهم الانساني** و أيضا **دراستان في الحكومة** و بالضبط في الدراسة الثانية طرح **لوك** عدة نقاط تشكل اساس النظرية الليبيرالية الحديثة :و هي ان جميع الناس لهم حقوق قبل ان تنشأ الحكومات ، و أن الغرض و الغاية الحكومة هي حماية حقوق الناس بما في ذلك حقوق الملكية و أن للناس الحق في حل الحكومات التي تتعدى و تتجاوز الصلاحيات المخولة لها[2].

[1]-أشرف منصور ،الليبيرالية الجديدة جذورها الفكرية و أبعادها الإقتصادية ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2008،ص24،23.
[2]-ديفيد بوز،الحقوق الفردية ،ترجمة صلاح عبد الحق ،رياض الريس للكتب و النشر ،الطبعة الأولى ،ماي 2008،ص21.

و مما سبق يمكن القول بأن **جون لوك John Locke** يتكلم عن كل هذا من منطلق ان المرء حر بحالة الطبيعة ، و يعتقد **لوك** بأن الانسان هو كائن اجتماعي بطبيعته و لا يمكن له البقاء بمعزل عن المجتمع ، و بحالة الطبيعة لا يوجد قانون مسبق ، او قاض محايد ، او وسائل لترسيخ و تطبيق القانون و لهذا يتحتم على الانسان و بشكل طبيعي تكوين المجتمعات السياسية التي تمثل هياكل تساعد الناس في محاولاتهم لحفظ أنفسهم و حفظ و حماية الآخرين و بهذا فإعتماد الفرد على المجتمع لحفظ نفسه المقترن بحفظ الآخرين[1] ، و منها الفرد في الدرجة الأولى من خلال مراعاة متطلباته و رغباته كما أشرنا اليه سابقا و هذا ما يظهر واضحا في قوله :" أن الحرية الطبيعية للفرد تعني عدم خضوعه لأية قوة على وجه الأرض و الوقوع تحت سيطرة السلطة القانونية او السماح لأي مخلوق أن يفرض إرادته عليه ... قانون الطبيعة ."[2]

إن كان الانسان بحكم الطبيعة على هذه الدرجة من الحرية كما أسلفنا الذكر إذا كان هو السيد المطلق على شخصه وممتلكاته، ومساويا في ذلك لأفضل أحسن الناس ولا يخضع لسلطة أحد، فما الذي يدفعه للتخلي عن حريته، ويخضع نفسها لهيمنة قوة أخرى وسيطرتها؟

الجواب هنا هو: أن بحكم الطبيعة له تلك الحقوق و فيها الحرية ، فان التمتع بها مسألة غير مؤكدة أبدا و تبقى على الدوام عرضة للتجاوز عليها من جانب الاخرين ، لأن الناس كافة المساوون له لا يراعون في غالبيتهم قواعد العدل و المساواة مراعاة صارمة ، و بالتالي فان استمتاعه بملكيته في هذه الحالة معرض بشكل دائم و متواصل لخطر شديد و انعدام الطمأنينة مما يجعله راغبا في التخلي عن هذا الوضع ، الذي مع أنه يتيح حرية مطلقة ، فانه مليء بالمخاوف و الأخطار المستمرة ، لذلك ليس غريبا أن يسعى للبحث خارج نفسه و راغبا

[2]-أي جي كارمل و آخرون ،العدالة الإجتماعية في الأردن،ترجمة فيصل زوايدة ،مركز هوية ،عمان ،2014،ص13.
[2]-جون لوك ،في الحكم المدني ،ترجمة ماجد فخري ،اللجنة الدولية لترجمة الروائع ،بيروت –لبنان ،1959،ص 25.

الانضمام الى مجتمع مع الاخرين متحدين فيما بينهم ليحافظوا بصورة متبادلة على حياتهم و حرياتهم و أوضاعهم التي يشار اليها عموما بملكياتهم.

وهو ما يؤكد ان الهدف الرئيسي للناس عند اتحادهم في كيان يحمي ويحافظ على مصالحهم وممتلكاتهم ووضع أنفسهم تحت سلطة حكومة[1].

وبالنسبة **للوك**، فان تحقيق عقد إجتماعي بين الناس يمثل بداية المجتمع بعد ذلك من خلال التأسيس المتفق عليه لسلطة حاكمة تمنح لها القوة ويشكل موضوع القوة جزءا أساسيا وهاما عن **لوك**[2].

وتأسس هذا العقد يحصر التصور الذي يقيمه لوك الى محاولة نقل تلك الحقوق من حالة الطبيعة الى الحالة الاجتماعية دون إنقاص منها أو تقليل هذه الحقوق التي تبدأ من الانسان وتعود اليه فالإنسان يملك شخصه هو نفسه،وليس لإنسان آخر أي حق في شخصه ما عداه هو نفسه، الجهد الذي يبذله بجسده والعمل الذي تقوم به يداه،إذا جاز لنا قول ذلك، هما ملكيته دون ريب وكل ما يأخذ مما أعطته ووفرته الطبيعة في الأرض مزجه بعمله وأضاف بفضله جهده و قوته شيئا الى تلك المادة أو الجزء من الأرض ، و يترتب على ذلك أنه ليس للآخرين حق شائع في الشيء المنتج ، لأن العمل هو ملك لاريب فيه للعامل ، و ليس لإنسان أخر أي كان سواء حق في ما أضيف له في الأرض ، على الأقل عندما يكون هناك في الأرض ما يكفي و يتبقى ما يكفي لملكية شائعة للآخرين [3]"يجب علينا أن نراعي الحال التي عليها الناس بالفعل ، و هي الحرية المطلقة في تسيير دفة أعمالهم و التصرف في ممتلكاتهم و

[1]-ديفيد بوز ،الحقوق الفردية ،المرجع السابق ،ص25،26.
[2]- أي جي كارمل و آخرون ،العدالة الإجتماعية في الأردن ،المرجع السابق ،ص13.
[3]-ديفيد بوز ،الحقوق الفردية ،المرجع السابق ،ص22.

أشخاصهم حسب ما يرونه موافقها لهم – في نطاق قانون الطبيعة – دون مطالبتهم بالتخلي عن شيء ، أو الاعتماد على إرادة أي شخص آخر"[1] .

والذي يمكن نتطرق اليه هنا هو تبريرين رئيسيين ينبثقان عن هذه الحجة السابقة فيما يخص حقوق الملكية التي تجعلنا بضرورة الحال بعد ان نرى التضارب بين المنطلق **للوك** والذي أثبته أكثر من مرة فنجده مستشهدا بالملك داوود في المزمور المائة والخامس عشر، بأن **الله** "قد وهب الأرض لبني آدم " أي مشاعا، ونهاية بقوله بالملكية الخاصة فنقيم تساؤلا مطالبين بتفسير يجلي الالتباس في هذا الوضع؟

فالتبرير الأول :يتمثل في العدالة وهو ما يشير الى أن الناس لهم حق ما ينتجونه بعملهم ومجهودهم، ومن لا يعمل وينتظر الانتفاع من عمل الأخرين انما ينتهك حرية الاخرين، فقد رآه **لوك** أن الله قد وهب العالم للصناع والعقلاء أو من يساهمون من خلال عملهم، وصنعتهم ما يقدم فائدة للمجتمع.[2]

ثانيا: أن **لوك** يقول إن كل منا لديه ملكية في شخصه، وليس لأحد الحق في هذه الملكية الفردية، والحق في تحديد ورسم والاختيارات بصدد غيات واتجاه المرء فمفهومه عن الملكية الخاصة يوحي بأن الإمتلاك إنما هو إمتلاك الذات، إمتلاك المرء لشخصيته ولإختياراته وقراراته التي تحدد مسار حياته وهي ليست خاضعة لسلطة الآخرين المتعسفة وهذا التحرر يعد غاية في الضرورة. ومن المؤكد أن الذي لا يجعل معه إحتمال أنه سيكون هناك بعض ممن لا يستطيعون أو لن يتصرفوا بطريقة تحترم حقوق الآخرين فهم يستخدمون القوة دون وجه حق

[1]-جون لوك ،في الحكم المدني ،المصدر السابق ،ص13.
[2] - ستيفن ديلو،التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ،ترجمة ربيع وهبة ،مكتبة الاسكندرية ،2000،ص199.

وهم في ذلك يسقط في يدهم مراعاة الحق الطبيعي في الحياة، والحرية، والملكية لجميع الناس وهؤلاء يتخذون الطريق التي صورها **هوبز** بحالة الحرب وأعطاها **لوك** لفظ الإستباحة[1].

وتجدر الإشارة من هنا أن **لوك** قد توافق مع **هوبز** في مواضع وإختلف معه في أخرى الأمر الذي يحيلنا الى ضرورة توضيح هذه النقاط ولو باختصار وهذا لما لها من اتصال مباشر مع الفكر الليبيرالي، فنجد في بداية ما ان كلاهما كان له وعي جلي بان أي سلطة أو نظام اجتماعي يقيد حرية الافراد ولذلك افترضنا ان الحالة التي خلت من السلطة كانت حالة الحرية التامة وهي حالة الطبيعة الأولى والتي مثلت فكرة مناسبة تتعلق بها الليبيرالية كأساس ومحور لنظرياتها فهي تعطي الحقوق الكاملة دون أي واجبات[2].لكن **هوبز** يرى أن المجتمع شيء مصطنع يؤلفه البشر لما فيه من فائدة تعود عليهم و هو ليس نتاجا طبيعيا للطبيعة البشرية ،لأن هذه الطبيعة لا تتعاون إلا بهدف المصلحة الشخصية .يقول **هوبز** :"لا نسعى للمجتمع من أجل ذاته ووفقا للطبيعة ، بل من أجل الشرف و الفائدة التي نحصل عليها منه هذه هي ما نرغب فيه بصفة ثانوية ...كل واحد منهم لا يهتم بأخيه بل بنفسه و مصلحته"[3]، وبالتالي فالخير العام الذي حدده **هوبز** هو مجموع المصالح الشخصية للأفراد ،أي هو مصلحة شخصية معممة على المجتمع الذي يؤدي الصراع حولها الى نشوب الحرب و بالتالي يجب مجابهتها اما بالرضا بين الأطراف المتنازعة أو بالقوة و التهديد و في كل الحالتين يوصل الى الاتفاق و العقد .

أما **لوك** و رغم حمله للمعالم الرئيسية مع سابقه إلا أن الحالة الطبيعية ملازمة للمجتمع البشري مع السلطة السياسية أو بدونها، لأن المجتمع مهدد بالعودة إليها دائما، و يذهب الى

[1]-ستيفن ديلو،التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ،المرجع السابق،ص،200.
[2]-أشرف منصور ،الليبيرالية الجديدة جذورها الفكرية و أبعادها الإقتصادية ،المرجع السابق ،ص31.
[3] -المرجع نفسه ،ص،23.

أن سبب الصراع فيها هو الرغبة في حماية الحق الطبيعي لكل فرد في محاسبة و معاقبة كل من يتعدى على هذه الحقوق.[1]

وعلى هذا فـ**لوك** على خلاف **هوبز**، رفض أن يصف حالة الطبيعة كحالة حرب نظرا لأن حالة الطبيعة تمثل شرطا أو ظرفا يتصرف فيه الناس وفقا للعقل وتحترم فيه القيود التي من شأنها أن تذود وتصون حرية الأخرين في حالة الطبيعة إنما ينحرف و يزيح عن الميل و الفطرة العامة نحو التصرف بطرق و سبل محترمة لحرية الآخرين بصفة عامة[2].

و الملاحظ و الجلي و المتكرر في الأفكار النظرية لكل من **هوبز** و **لوك** هو الحاجة و الرغبة فهما أساس التراتب الهرمي لقوى الانسان ،بحيث تأتي كل الإحساسات و المشاعر و الفكر تالية على ذلك الأساس الأول الذي يشترك فيه الأنسان مع باقي الحيوانات ،و يعتبر المجتمع الذي كان في القرن السابع عشر و الذي عاش فيه الفيلسوفان كان الأول الذي يفضي و يعطي الرغبة قيمة ملزمة و ينظر اليها على أنها عقلانية و مشروعة والذي فرض هذا هو محاولات التبرير المستمر للتغير الدائم في الاقتصاد و خاصة الجديد منها و التي كانت تتطلب من الفرد الزيادة الكبرى في ثروته والسعي نحو الحصول على المزيد منها بإستمرار، ذلك لأن قيم الزهد لم تكن لتصلح في مجتمع برجوازي ناشئ و حديث يسعى دائما لزيادة الثروة ورفعها ،و بالتالي كان المجتمع في حاجة الى دوافع ،و حوافز للعمل، و لم يكن هناك أصلح من الطبيعة الإنسانية، و التي استغلتها الليبيرالية عموما، باعتبارها رغبة لا متناهية لها نفس الوجه إجتماعيا [3].

و بذلك أصبحت للرغبة الأولوية و الأسبقية المطلقة في سلم القوى الإنسانية وأضح إشباعها هدفا في حد ذاتها، بل أصبح العقل نفسه وسيلة لإشباع الرغبة و بالتالي نزول العقل من أعلى

---

[1]-أشرف منصور،الليبيرالية الجديدة جذورها الفكرية و أبعادها الإقتصادية ،المرجع السابق ،ص ص ص،34/33/23.
[2]-ستيفن ديلو ،التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ،المرجع السابق ،ص200.
[3]-أشرف منصور ، المرجع نفسه ،ص25.

سلم القوى الإنسانية لا يجعله مسيطرا على باقي القوى تحته بل يجعله هو نفسه مشروطا بها ،كما يجعل دوره تنظيميا و حسب ،إذ أنه يقوم بترتيب الأولويات المرغوب فيها و ينظم الإنفعالات [1] .

وإذا عدنا الى ما سبق، يتضح دائما أن الهدف الأساسي والرئيسي عند **لوك**، أن الناس عند إتحادهم في كيان يحمي مصالحهم (كومنولث)، ووضع أنفسهم تحت سلطة حكومة، هو المحافظة وصون ملكياتهم، وهذا يتطلب في حالة الطبيعة عدة أمور:

أولا: ينبغي إيجاد قانون راسخ ،ومستقر، ومعروف للجميع ،يتم وضعه والموافقة عليه بشكل مشترك. يحدد الخطأ، والصواب، والأساليب العامة، لحسم الخلافات بينهم، والتي تتم تحت طائلة الإنحياز الى المصالح، إضافة الى جهلهم بالحاجة إلى تدبر هذا القانون.[2]

ثانيا: في الطبيعة ثمة حاجة لقاضي معروف ومتجرد، له سلطة لحسم الخلافات وفقا لقانون مستقر.في تلك الحالة ،يكون الكل منفذا على السواء لقانون الطبيعة، والناس، بحكم إنحيازهم لمصالحهم ،وبما يعتمل في نفوسهم من عواطف، وضغائن، يميلون ألى فرط تنفيذ هذه القوانين وبالضبط إذا خصتهم، مثلما قد يكونون لا مبالين ،ومتخاذلين في تنفيذه ،وإتخاذه في الحالات التي تخص غيرهم.

ثالثا: في حالة الطبيعة، هناك حاجة الى سلطة لتأييد الحكومة، ودعمها عندما يكون صحيحا وتطبيقه على الوجه، الذين يقع عليهم ضرر، نتيجة لأي ظلم ،نادرا ما يقتتلون إن إستطاعوا في إنتزاع حقهم بالقوة، مجابهة لهذه العقوبة في أحيان كثيرة خطرة ،وغالبا مدمرة ومهدمة لمن يقدمون على ذلك.[3]

---

[1]-أشرف منصور ،المرجع نفسه ،ص27.
[2] - ديفيد بوز ،الحقوق الفردية ،المرجع السابق ،ص ،26.
[3]- ديفيد بوز،المرجع نفسه،ص،27.

و ما يمكن أن نخلص اليه في الأخير،أنه بمقارنة بسيطة سوف نجد أن الإهتمامات التي يوليها أي فيلسوف أو إتجاه سوف تكون الفيصل في رسم الإختلافات ،فالإتجاه الليبيرالي كانت الحريات دائما هي السباقة على الحقوق وهو ماتم الاختلاف فيه مع **جون لوك John Locke** و **توماس هوبز Thomas Hobbes** حيث ان هاذين الفيلسوفين جعلا الإهتمام منصبا على الحقوق أكثر من الحريات ، فترتيب الإهتمامات و الأولويات و حتى البناء الفكري تفرضه الظروف المحيطة في عصر ما، و الإنسان دائما إبن بيئته و الفيلسوف مخاض مشكلات مجتمعه.

3) –الشكية والنسبية عند دافيد هيوم:

لقد كانت لنظرة الليبيرالية الإقتصادية للقيمة ،مرجعية في الفكر الفلسفي الحديث، أي أن البحث في كيفية بناء القيمة، وعلى ماذا تتأسس؟، و نحن عندما نتكلم عن هذا الشق بالذات نرجع إلى الفيلسوف الانجليزي **دافيد هيوم David Hume** في نظريته للمعرفة، خاصة عندما يتكلم عن السببية، و التي سوف يكون لنا فيها، إلقاء للضوء على أهم جوانبها:

وإعتنق **هيوم** الإتجاه التجريبي، الذي يرد كل معارفنا إلى التجربة ،مما جعله يعتقد بأنه لا توجد معرفة يقينية ،فإذا إفترضنا مع **هيوم** ،بأن جميع المعارف الإنسانية تنشأ من الحواس ،فإنه يتضح لنا أهمية التحليل باستخدام المنهج الشكي لمبدأ السببية **Causation** ،الذي إستخدمه **هيوم** [1]،و قد أراد الفيلسوف الانجليزي أن يبين أن فكرة السببية باطلة ،لأننا لو رددناها لأصلها، لما وجدنا بين الآثار الحسية ما ينشأها ،و لم تكتسب فكرة السببية إلا بالعادة وحدها ، فقد تعود الإنسان أن يرى حادثة ما تتبع حادثة أخرى، فربط خياله بين الحادثتين برباط سماه السببية ،إذ توهم أن الأولى علة للثانية ،مع أنه لم يتلقى من الحياة الخارجية

[1] -إبراهيم مصطفى إبراهيم ،من ديكارت إلى هيوم ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ،الإسكندرية –مصر،2000 ،ص326.

إحساسا معينا ،معناه أن هنالك رابطة ضرورية بين هاتين الحادثتين [1]،لهذا يرتبط إسم **هيوم** في تاريخ الأفكار، بتفكيك فكرة الإقتران الضروري، إضافة إلى النقطة التي كان في خضم تبيانها، و هي نقده للسببية ،و هو بهذا كان الدافع الرئيسي في تنامي الفلسفة الإمبيرية الإنجليزية ،و بلوغها أوجها ،و الإمبيرية تسمية تطلق على مذهب في المعرفة ،ينطلق من تقرير أن الخبرة الحسية هي المصدر الوحيد لكل ما نعلم ، وذلك في مواجهة المذهب العقلاني القائل بالإستناد و الإعتماد في ما نعلم عن العالم و عن أنفسنا إلى الأفكار الفطرية، و مبادئ الذهن القبلية ،[2] فكل ما يصادفه الإنسان في تجاربه العملية ،هو جزئيات مفككة ،ليس بينها أية صلة البتة ،و لكن كذلك، ما الذي حدا بالإنسان أن يتجه هذا الاتجاه في تفكيره ؟، ومن الذي أوحى إليه بهذا الوهم الباطل ؟، أي صلة السببية تربط بين مفردات الحقائق، مع أن هذه المفردات منفصل بعضها عن بعض، في الواقع الخارجي، و لا شأن لأحدها بالآخر[3] "إذن فالخبرة الحسية و حدها –لا التفكير العقلي الخالص –هو المصدر الذي نستقي منه علمنا بالواقع ".[4]

و يسترسل **هيوم** في عرض أرائه و الدفاع عنها... حصر إدراكات الذهن في صنفين من الانطباعات، و الأفكار، وهو يبين ذلك بالقول: "...بلفظ إنطباع ،كل ما هو أكثر حياة في إدراكاتنا حين نسمع ،و نرى، ونلمس، ونحب ،و نكره ،ونرغب ،ونريد ،وتتميز الإنطباعات من الأفكار، التي هي أقل حياة، في إدراكاتنا ،و مانعيه عندما نفكر بأي من الإحساسات تلك ".[5]

---

[1] -زكي نجيب محمود ،قصة الفلسفة الحديثة ،مطبعة لجنة التأليف و الترجمةو النشر ،القاهرة-مصر،1936،ص138،137.

[2] -ديفيد هيوم ،مبحث في الفاهمة البشرية ،ترجمة موسى وهبة ،دار الفارابي ،بيروت –لبنان ،ط 1 ، 2008 ،ص11.

[3] -زكي نجيب محمود، المرجع نفسه،ص138.

[4] -ديفيد هيوم ،رسالة في الطبيعة البشرية ، المصدر السابق ،ص110.

[5] -ديفيد هيوم ،مبحث في الفاهمة البشرية ،المصدر السابق ،ص12.

لذلك يكون حكمنا على صدق قضايا الواقع، متصل بالخبرة الحسية ، وتتصف معرفتنا بأنها واقعية، لإرتباطها بأمور الواقع، و أنها إحتمالية، قد تصدق،و قد تكذب ،عكس القضايا الرياضية، فهي قضايا يقينية حدسية ،برهانها قياسي ،وتتصل بالعلاقات الكائنة بين فكرة و فكرة أخرى ، والعقل الخالص أو المحض ،هو الذي يملك القدرة أن يتصور وقائع الطبيعة تجري على غير صورتها "فلا إستحالة عند العقل الخالص، أن تجري وقائع الطبيعة على غير الصورة التي تجري عليها ، وليس أعسر على العقل، أن يتصور نقيض الواقعة الطبيعية من أن يتصور الواقعة كما وقعت" ،و العلاقة السببية لا تتأسس على علم قبلي مستقل عن الخبرة الحسية ،بل على أساس علم بعدي يستند على الخبرة الحسية التي تقدم لنا الشيئين الذين نحكم بأن بينهما رابطة علة بمعلول[1].

و يلقي **هيوم** باللوم دائما على العادة ،التي بنظره هي التي أدت إلى ربط الحقيقتين تحت مايسمى بالسببية و الوقوع تحت طائلة الخيال.

ونميز بين الخيال و الذاكرة لتوضيح الصورة في رأي **هيوم**، فالذاكرة هي درجة من درجات المعرفة التي تبدأ من الانطباعات مرورا بالذاكرة ثم الخيال، و أخيرا إلى الأفكار،و على هذا فالخيال و الذاكرة هما شيء واحد بالنسبة **لهيوم** ، وإنما إختلافهما يكمن فقط في درجة الوضوح و التميز[2]،فقال :"إن الذاكرة و الخيال عاملان من عوامل هذا الربط ،فسواء سمينا هذه القوة التي تربط ما بين الأفكار بالذاكرة أو الخيال أو بالعقل فليس يقدم هذا الاختلاف في الأسماء من الأمر أو يؤخر "[3].

والفكرة التي لايمكن أن تكون قد نشأت من باطن النفس ،لأننا قد قررنا أن ليس لدى الإنسان أفكار فطرية تولد معه أوكل علمه مكتسب من التجارب و بطريق الحواس ،بالإضافة إلى ذلك

---

[1] -إبراهيم مصطفى إبراهيم ،المرجع السابق ،ص333.
[2] -المرجع نفسه ،ص329.
[3] - زكي نجيب محمود ،المرجع سابق،ص243.

لايمكن أن نقول إنها بديهية تفرض نفسها على العقل فرضا ،لأن المعلول مختلف عن علته كل الاختلاف ،وليس في مقدور العقل ان يسلم بأن يكون اختلاف المقدمة عن نتيجتها بديهية مقطوعا بصدقها ،بل هي –على النقيض من ذلك– ظاهرة تبعث على التفكير وتستوقف النظر ،فأنت مهما أمعنت و ركزت في تحليل العلة و المعلول الذي ينشأ عنها ،لما وجدت أن هذا متضمن في تلك [1] ،"إن كرة من كرات البلياردو لو تحركت و صدمت كرة أخرى لحركتها لكن الأمر في حقيقته هو إن العلاقة السببية إنما تتكون عندنا بحكم عادة تنشا لدينا من اطراد الارتباط بين الحادثة الأولى نتوقع حدوث الثانية ،ودون أن تكون هناك ضرورة عقلية تقتضي ذلك ،فالعقل البحت وحده لا يستطيع إن يحكم بقوة المنطق الصرف أن حادثة ما كانت مسبوقة بكذا أو أنها ستلحق بكذا ،إنما هي التجربة وحدها التي تدلنا على ذلك ،فالحادثة التي هي سبب مستقل عن الحادثة التي هي مسبب ، وتحليل إحداهما يدل على الأخرى".[2]

و يضيف و يسترسل من خلال النقد في قوله:"إني إذا شاهدت كرة من كرات البلياردو متحركة في اتجاه كرة ساكنة ،فهل يقضي العقل المجرد بضرورة ان تتحرك الكرة الأخرى إذا مستها الأولى ؟ ألا يمكن تصور أن تسكن الكرتان معا ؟ ألا يمكن عقلا أن تصدم الكرة المتحركة الكرة الساكنة و بدل أن تحركها تعود هي مرتدة أو تقفز فوقها ثم تسير بعد ذلك في أي اتجاه ؟هذه كلها ممكنات لا يرفضها العقل الخالص ،والخبرة السابقة وحدها هي التي تدلنا أيها هو الذي يحدث بالفعل"[3].

سنقول إذا في كلمة واحدة ،إن كل مفعول هو حدث مختلف عن سببه ،و لايمكننا بالنتيجة إن نكشف عنه ضمن السبب .و عندما يعمد الذهن أول أمره إلى تصوره أو استنباطه قبليا ،فان ذلك لا يكون تحكميا ،بل ان ارتباط المفعول بالسبب ،حتى بعد أن يخطر لنا لا بد أن

[1] - المرجع نفسه، ص239.
[2] - ديفيد هيوم، رسالة في الطبيعة البشرية، المصدر سابق ،ص111.
[3] - المصدر نفسه، ص112.

يظهر لنا تحكميا ،مادام ثمة دوما مفاعيل كثيرة أخرى لها ،حتما في منظور العقل تمام ما لغيرها من الوجاهة و مساوقة الطبيعة [1] .

4)- آدم سميث و ذاتية تسيير السوق :

واجهت المدرسة النمساوية كل صور الإقتصاد المخطط ،الإشتراكية منها و الكينزية و سواء كانت على خطوط الماركسية أو الديمقراطية أو الشيوعية أو سياسات الإتفاق الجديد **New deal** إبتداءا من عهد روزفلت ،وفي ظل هذا الجو الغير مقبول مطلقا للشكل القديم لليبيرالية بإعتبارها ترك الآليات الكفيلة في حد ذاتها بعلاج أزمات الاقتصاد المحتملة وتسيير النظام الرأسمالي تسييرا ذاتيا دون تخطيط ،ظهرت و برزت الليبيرالية الإقتصادية للمدرسة النمساوية و للمدارس النيوكلاسيكية في إنجلترا و أمريكا، و حكمت أنها غير مناسبة للوضع العالمي الجديد للرأسمالية ،الذي إستلزم تدخل الدولة في الاقتصاد لعلاج أزماته و تناقضاته المزمنة ،وفي ظل هذا السياق أصرت المدرسة النمساوية وعلى رأسها هايك على مبادئها التقليدية ،و التي ترجع و تمتد من أفكار الفيلسوف الإقتصادي **آدم سميث Adam Smith** و مدرسته في الإقتصاد و السياسة القائمة على مفاهيم حرية السوق، و الخصخصة، و التحرير الإقتصادي.[2]

كثير من الفلاسفة العظام فشلوا في إدراك وجود النظام التلقائي ف**إيمانويل كانط Immanuel Kant** كمثال، يمكن أن نأخذه هنا، و رغم دفاعه عن الحقوق الفردية، كان يعتقد بأنه لا يمكن الوصول للسلام، و النظام أن يتواجد دون إكراه ،و**كارل ماركس Karl Marx** لم يكن يستطيع أن يرى سوى (فوضى الإنتاج الرأسمالي)لهذا كان **آدم سميث Adam Smith** يسعى الى العكس

[1] - ديفيد هيوم ،تحقيق في الذهن البشري ،ترجمة محمد محجوب ،المنظمة العربية للترجمة ،بيروت –لبنان ،ط1،2008،ص ص56،57 .

[2] -أشرف منصور ،الليبيرالية الجديدة جذورها الفكرية و أبعاده الإقتصادية ،المرجع السابق ،ص164،165.

و هو تحقيق الرخاء الهائل الناتج عن النظام غير المخطط ،الذي كان **آدم سميث Adam Smith** قد سماه (النظام البسيط للحرية الطبيعية)[1].

وإذا كان **آدم سميث Adam Smith** هو الداعي الى السوق الحر،لكن ماذا يعني السوق؟، و ماذا يعني حرٌ ؟وماهو هذا السوق ؟،الحقيقة أن السوق الذي يهدف **آدم سميث** أن يكون حرًا هو السوق العالمي في عصره، و الذي كان في طور النشوء ،وهذا التصور في حقيقته قائم على نموذج السوق المحلي الموجود في كل مدينة ،هذا السوق الذي يوفر السلع الاستهلاكية لسد حاجيات الجميع الأساسية و بأسعار رخيصة[2].

ويظهر مفهوم الحرية يكون بعد إقصاء كل الأنظمة ذات التفضيلات، و القيود ،و إستبعادها فإن نظام الحرية الطبيعية الواضح ،و البسيط ،يؤسس نفسه كيف شاء ،لذا كل فرد حرٌ حرية تامة ،في السعي خلف مصلحته بطريقته الخاصة ،وفي إدخال صناعته، و رأسماله للتنافس مع صناعة أي شخص آخر رأسماله ،طالما أنه لم ينتهك قوانين العدالة[3] ،و بهذا يحمل شعار الرأسمالية الشهير "دعونا نعمل ،دعونا وحدنا إن العالم يدير نفسه بنفسه"[4]،"وكما يحاول كل فرد جاهدا أن يوظف رأسماله في دعم الصناعة المحلية (...)،كذلك من الضروري أن يحاول كل فرد بكل ما أوتي من قوة ،أن يزيد من الإيراد السنوي للمجتمع إلى أكبرحد ممكن ،و الواقع أنه لا يقصد أن يزيد من الربح العام ،بل إنه لايعلم مدى الزيادة التي يقدمها إذ أنه يرمي إلى حماية أمنه الخاص و سلامته، من خلال تفضيله لدعم الصناعة المحلية على الصناعة الأجنبية ،و يقصد مصلحته أو فائدته الشخصية فقط عندما يوجه (...)،فمن خلال سعيه وراء

[1] -ديفيد بوز،النظام التلقائي ،ترجمة صلاح عبد الحق ،رياض الريس للكتب و النشر،الطبعة الأولى ،بيروت –لبنان ،2008،ص10.
[2] -أشرف منصور، الليبيرالية الجديدة جذورها الفكرية و أبعاده الإقتصادية ،المرجع السابق ،ص ص،108/107.
[3] -ديفيد بوز،الأسواق الحرة ،ترجمة صلاح عبد الحق ،رياض الريس للكتب و النشر ،الطبعةالأولى ،بيروت –لبنان ،2008،ص36.
[4] -ديفيد بوز ،النظام التلقائي ،المرجع السابق ،ص11.

مصلحته الخاصة ،غالبا مايزيد من ربح المجتمع بشكل أكثر فاعلية مما لو أنه أراد تنميته و زيادته عن قصد " [1].

و يبدو أن **آدم سميث Adam Smith** كان لديه معرفة طفيفة بالطبيعة التطورية لهذه المنظومة الإجتماعية ،و الإقتصادية في نفس الوقت ،وإذا أردنا لهذه المنظومة أن تنجح ،و تعمل بمرونة تلقائية ،فيجب علينا أن نتبع قواعد معينة ،وهي قواعد العدل التي تمنعنا من إيذاء الاخرين و قواعد الأخلاق التي تحثنا على كبح جماح رغباتنا المجردة ،و قواعد الملكية، و التعاقد في المجال الإقتصادي ،إن قواعد السلوك هذه تتضافر معا لخلق نظام إجتماعي نافع و مفيد ،وربما لانفهم كيف يحدث ذلك ،لكن غريزتنا الطبيعية تتمثل في جميع الأحوال مرشدا يمكننا أن نكون أكثر ثقة به في منطقنا و فهمنا المحدود [2] و هكذا تتركز عنده الدوافع الإقتصادية على دور المصلحة الذاتية ،ذلك أن السعي إليها بصورة فردية،و تنافسية هو مصدر القدر الأكبر من الخير العام، [3]لأن الإنسان جبل على التمركز حول الذات و الجسد و الغرور و الشعور بالاستياء و الغضب و أنه عندما تزيد هذه الميول الطبيعية عن الحد تصبح مدمرة ،لكنها ذات أهمية حاسمة عندما تكون معتدلة .إن المصلحة الشخصية تدفعنا إلى القيام بصفقات تؤدي الى تحقيق المنفعة للاخرين على نحو غير مقصود ،و حسد الغني يلهم المرء بالزيادة في بذل جهود عظيمة يتصادف أنها تحقق في الآن عينه ،التقدم في الصناعة و العلم ،و حتى الفنون ،ولأن المرء يحب دائما تقدير و رفع الناس له، فإن الغرور يدفعه الى عمل الخير ،وبما أن غضب و إستياء الآخرين منا يصيبنا بالتعاسة، فاننا نتجنب إلحاق الضرر بهم[4].

[1] -ديفيد بوز،الأسواق الحرة ،المرجع نفسه ،ص ص،31/30..
[2] -ايمون باتلر،ادم سميث ،ترجمة علي الحارس ،مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ،القاهرة –مصر ،الطبعة الأولى ،2014،ص92.
[3] -جون كينيث جالبريت ،تاريخ الفكر الاقتصادي ،ترجمة أحمد فؤاد بلبع،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت ،1978،ص77.
[4] -ايمون باتلر ،آدم سميث ،المرجع نفسه،ص92.

"نحن لاننتظر غذائنا أو عشاءنا من طيب خاطر القصاب، وصانع الجعة، أو الخباز، بل من إهتمامهم بمصالحهم الخاصة، ونحن عندما نتوجه إلى الآخرين لا نخاطب إنسانيتهم بل أنانيتهم، ولا نتكلم إليهم عن إحتياجاتنا الخاصة عن منافعهم".[1]

وقد أشرنا في موضع سابق إلى مصطلح كثر الذكر فيه عند **آدم سميث Adam Smith** "**باليد الخفية**" وما طبعته هذه العبارة من رنين صوفي غامض، و إرتداد غير ظاهر، فهي قوة روحية أو عناية إلاهية أو شبه إلاهية، يعزو اليها **سميث** بقاء هذه المنظومة الإجتماعية

وكذا الإقتصادية و العناية بها، رغم أنه تذبذب في إسنادها أحيانا إلى الذات الإلاهية و أحيانا إلى الطبيعة. [2]

وقد كان **آدم سميث Adam Smith** مفتونا إالى حد بعيد بتقسيم العمل ،لذا كانت توصياته سائرة الى تقديس حرية التجارة الداخلية و الخارجية ،وهي عماد السياسة العامة عنده "ان تقسيم العمل هذا الذي تفرغ عنه العديد من المزايا، لم يصدر في الأساس عن أي حكمة إنسانية كانت تتوقع تلك الثروة ،التي تسبب بها تقسيم العمل، ولا كانت تقصدها ،بل هو نتيجة ضرورية و ان كانت بطيئة و تدريجية لميل معين في الطبيعة البشرية "[3]،ويضيف **آدم سميث Adam Smith** هذا التقسيم في مصنع الدبابيس ،والارجح انه كان المصنع الاكثر شهرة في تاريخ كل المنشات الاقتصادية التي عرفت في العقود اللاحقة ،وقد اكتسب هذا المصنع بالنسبة له ،ولكل من كتبوا عنه اهمية شبه أسطورية ،ولم يكن ما اسر به انتباهه الالات التي تميزت بها الثورة الصناعية ولكن الطريقة التي كان العمل مقسما بها و التي أصبح بها كل عامل خبيرا في الجزء الضئيل الذي يضطلع به من المهمة [4]"ولكننا اذا ما نظرنا في الطريقة التي تزاول بها

[1] -آدم سميث ،بحث في أسباب و طبيعة ثروة الامم،ترجمة حسن زينه،معهد الدراسات الإستراتيجية ، ،بغداد- العراق،الجزء الأول ،2007،ص25.
[2] -ايمون باتلر ،آدم سميث ،المرجع السابق،ص92.
[3] -آدم سميث،المصدرنفسه ،ص23.
[4] -جون كينيث جالبريت ،تاريخ الفكر الاقتصادي ،المرجع السابق،ص73.

هذه المصلحة اليوم ،وجدنا أن العمل فيها ليس مجرد صنعة محددة فحسب ،بل أنه مقسم الى عدد من الفروع التي يشكل معظمها أيضا صنائع محددة ،يشد رجل السلك ،ويقومه رجل ثان ،و يقطعه ثالث و يدببه رابع ،ويشحذه خامس و بعده لتلقي الرأس ،وأما صناعة الرأس فتستلزم ثلاث عمليات متمايزة فوضعه في مكانه شغل ،وتبييض الدبابيس شغل آخر ..."[1] ومن هذا التخصص ،أي تقسيم العمل جاءت الكفاءة الأكبر لمؤسسة ذلك العصر مقترنة بالميل الطبيعي لدى الإنسان و محاكاة الجانب الفطري فيه ، أي "الى مقايضة الشيء ومبادلته بشيء آخر" ، وقد رأى هذا التخصص، أساس كل أشكال التجارة [2]"،وكما أنه بالمفاوضة أو المقايضة ،أو الشراء ،يحصل بعضنا من بعض على جل مانحتاج اليه من خدمات ،فإن الإستعداد للمقايضة نفسه هو الذي يخلق الداعي الى تقسيم العمل "[3] "ويتوصل شخص معين الى صنع أقواس و سهام بمهارة و قدرة تفوق سواه و هو غالبا يبادلها مع رفاقه بالمواشي أو لحوم الغزلان ،ثم يدرك في النهاية أنه يستطيع أن يحصل بهذه الطريقة على كمية من المواشي أو اللحوم الطرائد أكبر مما لو خرج بنفسه الى البراري ليحصل عليها"[4] ،و قد توسع هذا الطرح كما قلنا سابقا من التجارة القائمة على السوق المحلية الى التجارة ضمن سوق عالمي فإنصب نقده في تصدير و إخراج هذه الفكرة من نطاقها الضيق الى المجال العالمي الواسع و قد نادى منذ أول وهلة الى رفع القيود و الاجراءات التي فرضها التجاريون لتنظيم الاقتصاديات القومية الاوربية حين ذاك ، وهو في هذا لا يباعد بينه و بين الحرية الاقتصادية ،و إنما يعمد الى اقرار هذه الحرية في ظل التجارة الدولية الحرة بين الدول على أساس تخصص كل دولة فيما هي أهل له في الانتاج و مبادلته بشكل حر مع إنتاج آخر لدولة أخرى تتمتع فيه بميزة إنتاجية مطلقة[5] .

---

[1] -آدم سميث ،المصدر نفسه ،ص12.
[2] -جون كينيث جالبريت ،المرجع نفسه،ص73.
[3] -آدم سميث ،المرجع نفسه ،ص25.
[4] -المرجع نفسه ،ص26،25.
[5] --صلاح الدين نامق ،قادة الفكر الإقتصادي ،دار المعارف ،القاهرة –مصر،ص ص 19،18. .

ويشير في موضع اخر يتعلق بتقسيم العمل فيما يضفي على حرية السوق، التي تعطي صورة أخرى على ذاتية التسيير التي يعطيها **آدم سميث** دائما و المطبوعة بفطرة الطبيعة الى أن السوق قادر لوحده سعة التقسيم حيث يقول هنا: "إن قوة التبادل هي مدعاة الى تقسيم العمل، وينبغي لمدى هذا التقسيم ان يكون السوق صغيرا لا يجد الشخص أي حافز يدفعه لينذر نفسه كليا لشغل واحد، وذلك لافتقاد القوة بمبادلة كل مايزيد عن انتاج شغله الخاص، الفائض عن إستهلاكه الخاص، مقابل ما يحتاج اليه من بعض منتجات شغل صناع اخرين"[1].

و بالعودة الى الحرية و بالضبط الى التجارة الحرة و المنافسة، فقد حذر **سميث** من بعض الجوانب التي قد تحبط هذا المحرك، و أولها الدولة و التي حدد و ظائفها الى ثلاث، أولها الدفاع حيث يذهب الى أن في مجتمع الصيد و الجمع ،يتوجب على الجميع أن يدافعوا عن أنفسهم ،ومع الملكية الثمينة أوجد ذوو الملكيات الأكبر و المنافع، قوة عسكرية متخصصة و بهذا كان الدفاع من وظائف الحكومة ،وثانيها العدل للفصل في النزاعات، و ثالثها الأشغال و المؤسسات العامة، فحسب رأي **آدم سميث Adam Smith** يتمثل في "إنشاء أشغال و مؤسسات عامة بعينها و المحافظة عليها ،ولايمكن أبدا أن يكون انشاؤها و المحافظة عليها في مصلحة أي فرد وحده ،أو في مصلحة عدد قليل من الافراد".[2]

أما ثاني ماحذر منه **آدم سميث Adam Smith** هو المؤسسة، وكان يعني هنا المؤسسة الشركة المنشأة بموجب قانون حكومي، –أي الشركة المساهمة بالمصطلحات الحديثة وحينما كان لهذه الشركة إمتيازات إحتكارية، كما كانت الحال في العصر الإستعماري، كان انتقاد **آدم سميث** عنيفا بوجه خاص، ولكنه كان أيضا يشك في كفاءتها[3].

[1] -ايمون باتلر،آدم سميث ،المرجع السابق ،ص55،56.
[2] - جون كينيث جالبريت ،المرجع السابق،ص84.
[3] -المرجع نفسه ،ص84.

وفي مقابل كل هذا وجب أن نشير أيضا الى جانب آخر، هو أن **آدم سميث Adam Smith** هو المنادي الأول بالتأميم ،في نفس الوقت الذي كان مناديا فيه بحرية التجارة والليبيرالية الإقتصادية ،ولم يكن هناك تناقض بين الجانبين لدى **سميث**، إذا كان ينبئ بفلسفة تنويرية تذهب إلى أن الحرية في حاجة إلى ضمانات سياسية كي تتحقق وتصان[1].

نخلص من خلال ماسبق أن إتجاه **فريديريك هايك** من الشق الإقتصادي ،و حتى الرياضي إلى الشق الإجتماعي السياسي الفلسفي ،أجبره على بناء نهج فلسفي قائم في الأساس على رؤية فلسفية، يرسمها فلاسفة يخدمون رؤياه، لتكون نظريته ذات مرجعية و سند فكري متين قريب من الإقناع ،في مسألة تشكيل معالم نظرية للعدالة الإجتماعية بمنظور ليبيرالي، لذلك كانت البداية مع **زينون الإيلي** ،التي إعتمد فيها على ماقدمه في نفي الحركة و الكثرة والتعدد من أجل خدمة نهجه في نف الشتراكية و التخطيط بنفي المعرفة التي لن تتشكل بفعل أنها لامتناهية مما تحاول معرفته. ثم الإتجاه إلى **جون لوك** و نظريته حول الملكية الفردية التي تعتبر المحرك الأساسي لتشكل المجتمع السياسي ،كل هذا ليثبت أن حق الملكية الموازي لحق الحرية الطبيعيان أولوية لاتنتهك و لا تغيب. ثم ليأتي الدور على **دافيد هيوم** و عمله على تبرير مبدأ السببية و حكمه عليه أنه لم يتشكل لسبب ذاتي في الظواهر وإنما بحكم العادة الذهنية و ربط اللاحق بالسابق عليا ، ليبحث **هايك** عن فكرة جديدة تخدمه في بحث قيمة السلع.أخيرا كانت العودة إلى **آدم سميث** و دعواه باليد الخفية التي ترعى تطور السوق و تنظمه ،كناية على اللامجتمع أي رفض الإشتراكية المخططة .

و على العموم فإن كثرة المشارب، التي إستند عليها هايك ستؤدي إلى مسار واحد، مرسوم المعالم و محسوم النتائج أراد توضيحه ولفت الأنتباه إليه مرة أخرى .

[1] -أشرف منصور ، الليبيرالية الجديدة جذورها الفكرية و أبعادها الإقتصادية المرجع السابق ،ص103.

الفصل الثاني :

المبررات الأيديولوجية و الإقتصادية

المبحث الأول: المبررات الأيديولوجية

1) -النظام التلقائي:

يعد الإقتصادي والسياسي **فريديريك هايك**Friedrich Hayek ،من أبرز المنظرين (...) على ما يسميه النظام العفوي أو التلقائي**L'ordre Spontané** ،وهو الشيء الذي نرمي إلى الكشف عن بعض جوانبه وملامحه في هذه الدراسة، حيث سنبحث في مفهوم النظام العفوي، وماذا يقصد به هايك، وما متشعباته، وكيفية إستغلاله.[1]

وفي هذه المادة المختارة الصادر عام 1973 **القانون والتشريع والحرية** ،يستفيض **هايك** بالحديث عن نوعين من النظام، أحدهما "مصنوع" والآخر"منمى"، و يرى أن النظام المصنوع قد يمكن وصفه بالتنظيم بينما يمكن وصف النظام المنمى بإعتباره نظاما طبيعيا. هناك كلمتان مختلفتان في اللغة اليونانية الكلاسيكية لكلا هذين النوعين من النظام: ترتيب**TAXES** ونظام**COSMOS**[2].

وللوقوف على بعض ما يقصده **هايك** ب " النظام العفوي أو التلقائي" ،هذا الأخير يمكن إعتباره بمثابة حجر الزاوية، الذي تدور عليه فلسفة هايك السياسية. هكذا سنبحث في ماهية النظام وتنوعه وتطوره ،و سنستظهر مسألة التنظيم الذاتي، فبادر **هايك** في الجزء الأول من ثلاثيته بتحديد ماذا يعني بكلمة "نظام"، حيث يعده بمثابة " الحالة التي من خلالها ،تدخل مجموعة من العناصر المختلفة في علاقات بينية مترابطة، تمكننا عبر عدة مكونات زمكانية، من أن نتعلم كيف نضع توقعات صائبة متعلقة بالباقي منها، أو على الأقل توقعات يمكن أن تكون

[1] -هشام الهداجي، الفلسفة السياسية عند فريديريك هايك ،مجلة الباب ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، المغرب، 2016، ص34.
[2] -ديفيد بوز، النظام التلقائي، المرجع السابق، ص67.

لها القدرة على إثبات صحتها"[1] ،و هذا التحديد يوضحه و يبرزه أكثر **هايك** في قوله" إننا ملزمون بإستعماله **(النظام)** في معنى محايد يضم أيضا كلا من النظم العفوية و المنظمات و الترتيبات المتواضع عليها"[2].و يعتقد **هايك** أن كلمة النظام لا يمكن أن يحل عليها أي مصطلح آخر، غير أنه لا يستثني: "النسق، أو البنية أو نموذج" في حالات ضيقة، لما للأول من تاريخ مع العلوم الإجتماعية. إن دراسة النسق كانت دائما من المهام الأساسية الخاصة بالنظرية الإقتصادية وبمبحث البيولوجيا. إنها ليست مجردة بالضرورة، لذلك نجده يستشهد بالدراسات الحديثة في البيولوجيا وعلم السيبرناطيقا والفيزياء بعد **نيلزبور Niels Henrik David Bohr** ، إذ يذهب أن هذه العلوم أثبتت كيف أن نظاما طبيعيا يظهر تلقائيا ،و عفويا في ذاته و بذاته التفاعلات البيولوجية و الفيزيائية لظواهر الكون و الكائنات الحية، ويقر و يؤكد بأن إقتصاد السوق هو على شاكلة تلك التفاعلات الطبيعية، لأنه يحتوي في داخله على منطلق تنظيمه و مبدأ تسييره الذاتي، و الحقيقة أنه بذلك يرتكب المغالطة التقليدية في النظر إلى ماهو إنساني على أنه طبيعي ،و هو ما يفقد الإنسان خصوصيته[3]، إن **هايك** لا يعرف الإنسان و لا يشير إلى ماهيته ، فالطبيعة الإنسانية عنده غير محددة ، إنها في حالة تشكل دائم لا ينقطع، وهي تترك المجال مفتوحا بشكل دائم لأي تغيير ،وفي إتجاهات لا يمكن التنبؤ بها سلفا، و بإستثناء العوامل البيولوجية و الفيزيائية طبعا ،وعلى هذا فإن المستقبل البشري ينبغي أن يكون أمره موكولا الى التطور التلقائي، طالما أننا لا نستطيع أن نحدد سلفا خصائص النظام الأمثل للمجتمع البشري ،إنطلاقا من مقدمات بعينها كإفتراض طبيعة ثانية للإنسان مثلا،[4] و ترجع هذه المغالطة ،إلى محاولات رد العلوم الانسانية الى العلم الطبيعي، التي سادت المناخ الأكاديمي الغربي في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، كرد فعل على الإتجاهات التاريخية

---

[1] - هشام الهداجي ، الفلسفة السياسية عند فريديريك هايك ، المرجع السابق ، ص35

[2] - هشام الهداجي،المرجع نفسه ، ص35.

[3] -أشرف منصور ، موقف الليبرالية الجديدة من مفهوم العدالة الاجتماعية ،فريديرك هايك نموذجا،الحوار المتمدن،العدد2793،مؤسسة الحوار المتمدن،2009،ص7.

[4] -انطوني دي كرسبني و كينيث مينوج ، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ، ترجمة نصار عبد الله ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1996، ص47.

الماركسية في العلوم الإنسانية، تحت مسمى النزاع المنهجي الذي وقف فيه **هايك** كواحد من المدرسة النمساوية مع رد العلوم الإنسانية الى العلم الطبيعي[1].

و بالإمعان في مفهوم النظام عند **هايك** بخلفية أنه يتحرك في إطار الفلسفة السياسية، نخلص بأنه يبني و يقيم تصوره على عدة حجج، أنه يرى أن الإنسان، بما هو حيوان إجتماعي، لا يسوغ له الإلمام بالعوامل كافة التي يتوقف عليها تحقيق أهدافه و مهما وصل إجتهاده الفردي الخاص، محدودا بحدود معرفته الخاصة على أن تلم بهذه العوامل جميعها، بل إن هذا العجز يتزايد في الواقع، كلما تزايد حجم المعرفة البشري إجمالا ككل، إلى ذلك، هو يرى أنه إذا كان في نيتنا إستثمار هذه المعرفة البشرية الفردية القاصرة أكفأ إستثمار، وإذا أردنا نلملم شتاتها المبعثر في شكل يقلل و يقلص من أشكال التسلط و الخضوع، فما علينا إلا أن نركن الى جهاز يتسم بالطابع اللاشخصي ، يعمل على إيجاد نوع من التناسق و التكامل و التفاعل بين أنشطة الأفراد. هذا الجهاز هو في الواقع، ما يزودنا به التطور التلقائي ،الذي هو ليس نتاجا عرضيا وغير مقصود ولا واعي للنشاط الإنساني.[2]

و بالموازاة فإن الواقع يبين أن الأنظمة الاقتصادية و السياسية بنى شديدة التعقيد، و تتضمن معلومات مبعثرة و غامضة الى حد بعيد، لا يمكن معه لأي سلطة مركزية ، أن تسيطر على التفاصيل لتحميها ، أما في المجتمع الحر، فينتهي الحال بالكم الكبير من الأفراد الأحرار الذين يتولون شؤونهم الخاصة ،إلى التعاون دون ملاحظة هذا السلوك ،وذلك بفضل القرارات التي يقومون بها إعتمادا على معلوماتهم المحدودة، و هكذا يرتفع البناء من الأسفل الى الأعلى[3]، إن هذا النظام التلقائي حسب **هايك**، هو عملية استكشاف ديناميكية يقوم الناس خلالها بتجربة الأعراف الإجتماعية الجديدة أو القوانين، تماما كما يتصرفون مع التقنيات الجديدة، و كما قال

---

[1] -أشرف منصور ، موقف الليبرالية الجديدة من مفهوم العدالة الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص7.

[2] - هشام الهداجي ، الفلسفة السياسية عند فريديريك هايك ، المرجع السابق ، ص36.

[3] -تيموثي ساندفور و اخرون، فريديريك هايك و النظام التلقائي ، ترجمة علي الحارس ، العراق ، 2009، ص5.

في كتابه دستور الحرية :" إن وجود الأفراد و الجماعات التي تلتزم جزئيا و في الوقت نفسه بقوانين مختلفة إنما يجعل الفرصة سانحة لإنتقاء قوانين أكثر كفاءة"[1] .

وقد قام **هايك** بالتمييز بين نوعين من النظم العفوية، و يعدهما ناتجين عن فعل الانسان في تعدده، لكن تجده في جانب آخر يوظف مفهومين ،آخرين في المعنى نفسه **Ordre Endogène**و **Ordre exogène**، حيث يغدو النظام المتواضع عليه إراديا، و الذي إعتبرناه كنظام خارجي التدبير **Exogène** أو تركيب متفق عليه، بالمكان وصفه كبناء ،أو كنظام مصطنع أو بالخصوص ،عندما يرتبط بنظام إجتماعي يتم تسييره كمنظمة. ومن جهته النظام الناضج بفعل الزمن، والذي كنا قد إعتبرناه كنظام ذاتي التدبير **Endogène** ،وبالإمكان بسهولة وصفه كنظام عفوي.[2]

وبالتالي يقارن **هايك** فكرته بمفهوم "البنائية العقلانية" ،التي تعني العمل على بناء نظام، عبر تخطيط من الأعلى إلى الأسفل، يقوم بالتنسيق ما بين تصرفات البشر ،في سبيل إنجاز غاية محددة[3]، ومن هنا يقول: "بسيط نسبيا أو محدود بأقل ما تفرضه الضرورة من درجة منخفضة من التعقيد بما يمكن من أنشأها من ملاحظته(...)وعادة ما تكون متينة من حيث (...) أن وجودها يمكن ادراكه على نحو بديهي بالتفحص، كما (...) لا تنقطع عن خدمة غاية من أنشأها، او انها تقوم بذلك في فترة ما"[4].

و بطبيعة الحال هذا المفهوم المغاير للنظام التلقائي، سوف يدفعنا الى بحث حيز وجوده، و الإجابة الأولى التي تتبادر الى الذهن حتما تقودنا الى عاداتنا الفكرية الإنثروبورمورفية، هي القول بأنه قد جاء نتيجة تصميم قام به عقل مفكر، وحيث أن النظام قد فسر بشكل عام على

[1] - تيموثي ساندیفور و آخرون،المرجع نفسه ،ص 6.
[2] - هشام الهداجي ، المرجع السابق ، ص 37.
[3] - تيموثي ساندیفور و اخرون ، المرجع السابق ، ص9.
[4] -المرجع نفسه، ص9.

أنه ترتيب إرادي قام به شخص ما، فقد أصبحت هذه النظرية غير مستحبة لدى معظم أصدقاء الحرية، و إنحصر مؤيدوها بالأنظمة الإستبدادية، فبموجب هذه النظرية يجب أن يستند النظام في المجتمع، إلى علاقة بين الحاكم والمحكوم، بين الأمر و المطيع أو كيان هرمي للمجتمع بمجموعه، تكون فيه إرادة الرؤساء، وفي نهاية المطاف إرادة سلطة منفردة، هي صاحبة القرار في ما يتعلق بما يلزم على مجموع الأفراد أن يفعلوه.[1]

و لهذا النوع من النظم أمثلة عديدة منها "العائلة، المزرعة، الورش، الشركة، المجتمع و مختلف الجمعيات و المؤسسات العامة بما فيها الحكومة"، أنها نظم تم بنائها بفعل إرادة مؤسسة غير عفوية، هذا التمييز بين أنواع النظم يتقاطع مع الإختلاف في أنواع القواعد، فبما أن المنظمة "بنيت بهدف معين أو أهداف معينة، فالسلطة هي المخولة بتعيين الأماكن و الأهداف المختلف للأعضاء".[2]و يعود **هايك** كما يعود دائما عندما تسمح الفرصة، إلى فكرة اليد الخفية **لآدم سميث Adam Smith**ليدعم بها فكرته عن النظام التلقائي، وبالتالي يعود الى فكرة السوق الذاتي التسيير دون سلطة من المجتمع عليه، و يقول في ذلك :"فنحن مثلا نقاد بواسطة نظام التسعير في مبادلات السوق، لكي نفعل أشياء، بظروف لا ندري عنها شيئا الى حد كبير و تؤدي الى نتائج لم نكن نقصدها"[3]، على الرغم من ان هذا الصنف من المجتمع يبدو مقبولا لدى **هايك**، حيث أن المجتمع سيضع في مرحلة ثانوية حريات الافراد التي هي بوصفها كذلك، قيمة أساسية، و سيهمش قدرتهم على توظيف معارفهم الخاصة، كما يؤدي إلى إسقاط و إضعاف ما يمكن إعتباره قوة و مناعة النسق الاقتصادي الناجع، هذا من زاوية ومن زاوية أخرى لا يأخذ في حسبانه حدود فعالية المنظمات التي تكونن بإرادة بلوغ أهداف معينة ،و محددة بوضوح تام سواء المشتركة منها أم الفردية المنظمة ،إذ ليست موجهة إلى المجتمع

[1]- تيموثي ساندیفور و اخرون ،المرجع نفسه ،ص ص ، 69،70.
[2] - هشام الهداجي ، المرجع السابق ، ص37.
[3] - أشرف منصور ، موقف الليبيرالية الجديدة من مفهوم العدالة لاجتماعية ، المرجع السابق ، ص9.

المركب، الذي يجب عليه التأقلم بشكل دائم مع التحولات والمتغيرات[1]، ويقودنا هذا إلى أننا أمام عدد لا حصر له من هذا التبدل الذي ينهك الأفراد و الفاعلين بالتأكيد ،و هي نقطة تحسب عليهم .

النظام العفوي الجامع كما يسميه **هايك**، والذي هو المجتمع، يجعل المنظمات في دور ثانوي، فالمبادئ سوف تكون المفسرة لطريقة سير النظام العفوي الاقتصادي(السوق)، والتي ستأخذ وظيفة المجتمع في حسبانها، وأسبقية السوق لدى **هايك** تجعل التساؤل حول النظام المؤسساتي قائمة، ويمكن صياغته على النحو التالي: ما القواعد التي تخول السوق أن يقوم بوظيفته؟ وكيف تتمظهر هذه القواعد عمليا؟

إذا كان مؤسس نظرية النظام العفوي يشدد ويؤكد على ضرورة عدم تدخل الدولة في لعبة السوق **La Catalaxie**، فذلك لأنه يرى أن هذا الأخير سينتج لنا، بشكل عفوي نظاما يتماشى مع المجتمع و السوق معا، لأنه غير متحكم فيه بطريقة تعسفية، مفهوم نحته **هايك** للتعبير المتولد عن تلاف و تفاعل لاقتصاديات فردية متعددة ومختلفة في سوق معين[2]، أي أننا أما إقتصاد مركب من إقتصادات جزئية متنافسة داخله ،وخصوصية قواعد هذا النظام التي ترفض الطابع القبلي في رسم مفاهيمها و تعريفها، لأنها تلغي قدرة السوق الحر أن يقوم بوظيفته، وهنا تتجلى نظرية التطور إنطلاقا من التنظيم الذاتي لدى **هايك**، فالقواعد المستغلة للنظام العفوي سوف يتم إختيارها بالتدرج لأنها وسيلة جماعات للنجاح و التوسع، كما تسمح للأفراد بتوجيه سلوكاتهم دون معرفة جميع الأحداث الدقيقة التي مرت بالمجتمع، فهي مجموع قواعد تمثل تراث مجتمع يحاول تركيب وإدخال شكل من الحكمة الجماعية التي تتبلور تدريجيا.[3]

[1] - هشام الهداجي ، المرجع السابق ، ص9.
[2] - المرجع نفسه، ص9.
[3]- هشام الهداجي،المرجع نفسه ، ص9.

هذه هي الحتمية الإقتصادية التي يفرضها إقتصاد السوق الرأسمالي ،والتي تجعل الأفراد منقادين حول قوانينه العمياء والتي ينتج من ذاته نتائج لم نكن نقصدها، هذا هو التبرير المحافظ الذي يسلم بنظام التسعير باعتباره قدرا لا فرار منه. و تظهر النسبية واللاأدرية في قول **هايك** :" و في أنشطتنا الاقتصادية لا نعرف إحتياجات التي نشبعها، ولا مصادر الأشياء التي نحصل عليها، إننا جميعا تقريبا نخدم أشخاصا لا نعرفهم، بل نجهل وجودهم حتى، و نحن بدورنا نعيش دائما على خدمات أناس آخرين لانعرف عنهم شيئا ،و هذا كله ممكن بفضل إطاعة قواعد سلوك معينة لم نضعها و لم نفهمها قط"[1]، فكل شيء يسير بطريقة آلية منظمة تحقق لكل فرد غايته.

أما فيما يتعلق بتجليات النظام العفوي ،الذي يجعله **هايك** سببا لتفوق السوق لما له من ابداع في النظام الاقتصادي، ومن ثم لكل ما هو إجتماعي و سياسي، على إعتبار أن كل ما هو إجتماعي و سياسي هو وليد هذا النظام العفوي (السوق)، و بالرجوع إلى آثاره على المؤسسات القانونية والليبيرالية، ينطلق **هايك** من مسلمة أن القانون ضرورة و أولوية في أي مجتمع ليبيرالي(القانون بمعنى قواعد التنظيم و التوجيه الضرورية التي هي بالتأكيد قديمة قدم المجتمع)، هذه الأولوية من كونها تجعله يضمن الحرية على حساب الفرد، و المنظمات و حتى الدولة ذاتها، فالمجتمع الحر يقوم على مداميك القانون و الحرية و الملكية ذلك الثلاثي لا ينفصم.[2]

وقد تكلم **هايك** عن القانون والتشريع كقواعد تنظيمية، ففي وقت يقوم فيه التشريع بخطاب أشخاص محددين تراعى عندهم الغايات والظروف وتعمل على التنظيم فيها، تقوم القواعد العامة للسلوك العادل بتحديد أنماط السلوك الجديد بالحماية،[3] وهذه المفارقة تجعلنا نسقطها

[1] - أشرف منصور ، موقف الليبيرالية الجديدة من مفهوم العدالة لاجتماعية ، المرجع السابق ، ص9.
[2] - هشام الهداجي ، المرجع السابق ، ص41.
[3]- المرجع نفسه ، ص41.

على العدالة التي تتنوع عند أرسطو بين الفردية التي تكون بين الأفراد نفسهم و الإجتماعية التي تكون بين الأفراد و المؤسسات الإجتماعية.

و في هذا السياق يميز **هايك** بين مفهومين نفض عنهما الغبار لتقرير وجود نوعين من القوانين هما**Thesis** ،و التي تعني القوانين التي وضعت من طرف المشرع، و **Nomos** أي القوانين التي تنشأ بطريقة عفوية من خلال الممارسات العرفية.و هكذا **Nomos** ينتج عن شروط النظام العفوي و **Thesis** يمكن من بناء منظمة بأهداف محددة، كلاهما يسعيان أحدهما بشكل مباشر، و الآخر بشكل غير مباشر إلى الغاية نفسها، و هي حماية النظام و الحرية.[1]

هذه النقطة تجعلنا نتطرق مرة أخرى إلى فواصل وفوارق النظام التلقائي والنظام البنائي من جهة قانونية، وقد تتلخص فيما دار بين من حوار حول هذا الموضوع بين الخبير الاقتصادي **دونالد بودرو**Donald Boudreau ،والقاضي **ريتشارد بوزنر**Richard Posner ،في مجلة القانون والحرية، التي تصدر عن جامعة نيويورك، حيث علق **بوزنر** على إيمان **هايك** بالنظام التلقائي بأنه يتعارض مع إعجابه الكبير بدستور الولايات المتحدة، إنطلاقا من أن الدستور وليد خطة وضعتها حكومة تتكون من مجموعة من الخبراء، أي أنه نظام مبني. لكن **بودرو** يقف بالنقيض في هذا الرأي بحجة أن من كتب الدستور، لم يسعى الى إنشاء قانون جديد، بكله أو حتى معظمه، أو الإستعاضة به عن القوانين النافذة حينها بقضها وقضيضها، بل على العكس من ذلك قام بالإستفادة من القانون العام المتطور، الذي نما في تربة بريطانيا وأدخل عليه التعديلات، التي تتماشى مع التجارب الحديثة التي عاشتها مستعمرات بريطانيا في أمريكا الشمالية، و التي أصبحت فيما بعد تحت مسمى الولايات الامريكية.[2]

[1] - هشام الهداجي ،المرجع نفسه ، ص ص،42،41..
[2] - تيموثي ساندیفور وآخرون، المرجع السابق، ص11.

فكل من **بوزنر** و **بودرو** محقين على السواء، فالدستور تم بناءه على نحو عقلاني، إذا ما نظرنا إليه من الأعلى، ولكنه كان أيضا نتاجا للنظام التلقائي إذا نظرنا إليه تاريخ القانون العام في بريطانيا و أمريكا، لا يمكن لأي محلل أن يميز و يفرق بين النظامين وفق الأساس الذي يقترحه **بودرو**: إستفادة الأنظمة التلقائية من الأفكار الناشئة عن التجارب السابقة، و ذلك لأنه لا يمكن أن يوجد نظام بنائي جديد يكامله، و في هذه النقطة يصرح **هايك** قائلا:" لا يوجد أي نظام قانوني تم بناءه كوحدة كاملة و حتى المحاولات المتعددة للقوننة لم يكن بإمكانها ان تقوم بأكثر من تنظيم مجموعة قائمة من القوانين، وبذلك تكملها أو تخلصها من التباينات"[1].

كما لا نخفي ملاحظة **هايك** بأن الأنظمة التلقائية في العادة عناصر بنائية، فكتب أن النظام التلقائي هو عملية" يحث خلالها على التفاعل الدائم ما بين النمو التلقائي للأعراف والتطوير القصدي لتفاصيل نظام قائم"، لكن حدود هذا التفاعل مبهمة الى حد يجعل فكرة النظام التلقائي تفقد قوتها اللازمة لتشكيل أساس أي نقد موجه ضد البنائية التي تتمتع بالمنطقية.[2]

2)- دور الدولة بين الحرية والتخطيط:

إن النظام العفوي كما يطرحه **هايك**، يستلزم بالضرورة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمؤسسة الدولة، كواحدة من مؤسسات ذلك النظام، ففي نسق تحليله، يقف **فريديريك هايك Friedrich Hayek** على أخطاء وزلات الدولة، الحديثة، فيرى أنها تشكل خطرا على السوق والحرية معا، وهو ناتج في نظره عن تلك العقلية المؤسسة التي أفرطت في تقديس

[1] - تيموثي ساندیفور وآخرون ،المرجع نفسه، ص11.

[2] -المرجع نفسه، ص13.

العقل [1]والتي" لا توجد ضمن نظام السوق القائم على المنافسة (وهي تقاليد لا ترضي الشرائع الكنسية أو المعايير التي يعتنقها الشيوعيين بطريقة عقلانية)."[2]

ومنه فإن **هايك** لا يمكن أن يفهم بقاء الحضارة إلا في ظل الرأسمالية يقول:"...حضارتنا تعتمد، لا في نشأتها فحسب، بل وأيضا من أجل الحفاظ عليها، على ما يمكن أن يوصف بدقة إلا على النظام الموسع للتعاون الإنساني، وهو نظام يعرفونه بصورة أكثر شيوعا–وإن كانت مضللة الى حد ما–بالرأسمالية–. ولكي نفهم حضارتنا يجب أن يقدر المرء أن النظام الموسع لم ينتج من تخطيط أو قصد بشري".[3]

و يعد كتاب **الطريق الى الرق** محاولة لإعادة صياغة العلاقة بين الحرية والسلطة، مبررا علاقة الفرد بالدولة لأن جوهر الاختلاف السياسي و الاقتصادي هو تموضع الدولة بين هاذين المجالين، و في نطاق عرضه لقضية التخطيط و السلطة، أشار **فريديريك هايك Friedrich Hayek** إلى أن التخطيط في أصله هو إستراتيجية محكمة لبلوغ غايات و أهداف خاصة" على المخططين أن يخلقوا أو يصنعوا السلطة لكي يحققوا غاياتهم، و الديمقراطية عائق أمام هذا القمع للحرية التي يتطلبها الإتجاه المركزي للنشاط الاقتصادي ومن هنا ينجم الصدام بين التخطيط و الديمقراطية"[4]

حيث يرد بعض الباحثين في أسباب ظهور الفاشية التي يعتبرها **هايك** منبثقة من الأفكار الاشتراكية، إلى حالة عاطفية جديدة مصدرها أن العالم الحديث فيه رجال كثيرون لهم همة ماضية، و عقول ثاقبة، و لكنهم لا يجدون مجالا لهمتهم ، ولا ميدانا لتدريب مواهبهم، وهم من ثم تائقون إلى النفوذ و القوة ولا يحجمون عن إصطناع القسوة لبلوغها، وقد سلبهم العصر

[1] - هشام الهداجي، الفلسفة السياسية عند فريديريك هايك، المرجع السابق، ص43.
[2] - فريديريك هايك، الغرور القاتل أخطاء الاشتراكية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، بيروت-لبنان،ط1،1993، ص18.
[3] - نورالدين علوش، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ابن النديم للنشر و التوزيع،المحمدية-الجزائر،الطبعة الأولى،2013 ، ص17.
[4] - فريديريك هايك، الغرور القاتل، المصدر نفسه، ص29.

الحديث قوتهم، غصبهم حقهم، وفوت عليهم فرص النجاح، و شل حركة القادرين على الإبتكار و التجديد، وقيد نشاطهم، وأوصد في وجوهم أبواب المغامرة و المخاطرة، وسلط عليهم الملل و السأم، و أمثال هؤلاء يجدون في الفاشية خير منفذ[1]، وقد ركز **هايك** في سبيل نقد التخطيط الى كل ما يمت بصلة الى الإشتراكية و سلطة الدولة فيها على الفرد، و رأى أن الفاشية والنازية، شكلت إنذارا بأن الليبيرالية قد تفقد مساحتها أمام تقدم الأفكار الشمولية على ظهر الجماهير الإنتخابية في أية لحظة، يعتقد البروفيسور **هايك** أن النازية ليست وليدة نزعة الالمان الشريرة [2]، حين يقول: " الزعم بأن الشر صفة مميزة للألمان هي التي انتجت النظام النازي، و يحتمل أن يصبح ذريعة لكي تفرض علينا نظم السلوك ذاتها التي أنتجت هذه الشرور، لكنها نتيجة الأفكار الاشتراكية التي سادت ألمانيا بضعة عقود قبل بروز النازية"[3] ،و الغير مفهوم هنا هو المعيار الذي إعتمد عليه **هايك** في اطلاق هذه الأحكام و هو الشرية ؟ رغم أن المراد مفهوم و هو بغضه الكبير للإشتراكية لكن هذا لا يمكن إعتباره معيار حقيقي و منطقي لهكذا أحكام.

و بالعودة ، يشير **هايك** الى ثلاثة أدلة تبرز الإتجاه نحو الإشتراكية: الإحتدام المتزايد للدولة، القبول القدري للإتجاهات الحتمية، التحمس لتنظيم كل شيء (التخطيط).[4]

و ينتقد **هايك** الإشتراكيين في وهم محاربتهم للفرد في سبيل إخماد قوته و أنانيته المزعومة إلى أنها على العكس من ذلك هي تنمية و إطلاق لا محدود لها، و يبدو أن العلاج الوحيد لعيوب سلطة التخطيط المركزي هي النظام التنافسي الذي يحد و يقلل من هذه السلطة، و في المقارنة بين التكتلين يقول **فريديريك هايك** :"بأن السلطة التي يمارسها المليونير الذي أعمل

---

[1] -علي أدهم، المذاهب الفلسفية المعاصرة، مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر، مصر، ص59.

[2] رشيد أوراز، الحرية والشمولية في فكر هايك، جريدة الاتحاد، الامارات العربية المتحدة ،2011.

[3] فريديريك هايك، الطريق الى العبودية، ترجمة محمد مصطفى ، دار الشروق للنشر، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى،1994،ص34.

[4] -رشيد أوراز، المرجع السابق.

لديه أقل بكثير جدا من تلك التي يمتلكها أصغر بيروقراطي يفرض سلطة الدولة الإجبارية أو القسرية، و التي يتوقف و يعتمد على حكمتها و إختيار مقدار الحرية ، المتاحة لي بالعيش و العمل؟"[1].

و يعتبر **هايك** أن الملكية الخاصة هي الضامن الوحيد الأكثر أهمية للحرية ،ولكن لأن الإشتراكيين أنفسهم يعدون الناس بالحرية، فإن **هايك** يعتبر وعودهم بالحرية تشكل في حقيقة الأمر طريقا سريعا للعبودية، و لأنه ليس من السهل أن تحرم الأغلبية العظمى من الفكر المستقل، فإن الإشتراكية تبدأ بوعود الحرية وتنتهي بقتلها بشكل كامل[2]" عندما تتمركز السلطة الإقتصادية كأداة للسلطة السياسية، فإنها تخلق درجة من الإعتماد، والذي قلما نميزه عن العبودية، لقد قيل و القول أحمد، أن البلد الذي تكون الدولة هي المشغل الوحيد، فإن المعارضة ستعني الموت البطيء من الجوع".[3]

تتفاوت تمظهرات الشمولية بين السياسة والإقتصاد، لكن السلطات كلها تنتهي بين يدي أقلية قليلة من الأفراد تحت سلطة فرد واحد، قد يسهل تقبل الأفكار الشيوعية في المجال الاقتصادي تحت مسمى التخطيط، والتخطيط كما هو معلوم ،لا يكون فعالا إلا إذا كان صارما، و منه فكرة **هايك** أن" التخطيط يقود الى الديكتاتورية لأن الأخيرة هي الأداة الأكثر فعالية للإكراه و القسر"[4]، لهذا " تعرض الليبرالية إستئصال المنافسة وإستبدالها بطرقة متدنية لقيادة الأنشطة الإقتصادية، و تعتبر المنافسة شيئا ساميا، ليس فقط لأنها الطريقة المعروفة كفاءة فحسب، بل لأنها الطريقة الوحيدة التي لا تتطلب التدخل القسري و العشوائي"، و رغم ما أظهره **هايك** من نفوره إتجاه التخطيط إلا أنه لم يرفضه تماما، وإستثنى بعض الحالات التي يباح فيها تدخل

[1] -فريديريك هايك، نسخة مختصرة عن الطريق نحو الرق، ترجمة هيثم كامل، منبر الحرة للنشر، الطبعة الأولى،2007، ص ص، 30/29.
[2] - رشيد أوراز، المرجع السابق.
[3] - فريديريك هايك، نسخة مختصرة من الطريق نحو الرق،المصدر السابق، ص30.
[4] - رشيد أوراز ، المرجع السابق.

الدولة كتحديد ساعات العمل[1]، و الترتيبات الصحية، وتوفير نظام مكثف من الخدمة الإجتماعية و يحافظ على روح المنافسة و ديمومتها، هو دور ثانوي كما هو ملاحظ يتمركز جله في الجوانب الإجتماعية التي تتلائم مع دعوى الإشتراكية الإجتماعية.

كل هذا التقارب بين المنافسة و التخطيط، لا يمنع **هايك** من نفي أي فرصة لإيجاد نقطة إلتقاء أو حل وسط كما يسميه، إلا بجعل التخطيط في خدمة المنافسة، يقول في هذا:" أن التخطيط و المنافسة لا يندمجان مع بعضهما البعض إلا من خلال التخطيط للمنافسة، و ليس التخطيط ضد المنافسة إذ أن التخطيط الذي نوجه ضده كل نقدنا هو فقط التخطيط ضد المنافسة"[2].

يقول **هايك** :" إن الكيان التشريعي سيتناقص حتى الوصول إلى بعض الأشخاص الذين سيمتلكون عمليا السلطة المطلقة، و سيميل النظام برمته صوب هذا النوع من الديكتاتورية التي سيجري فيها إعادة إنتخاب رأس الحكومة بين حين و آخر لمنصبه بالإقتراع الشعبي العام، ولكن طالما كان يمتلك زمام القوة و السلطة بين يديه، فإن نتيجة التصويت ستمضي في التجاه الذي يريده هو" [3]، وهذا طبعا بواسطة الاقتراع الجماهيري العام، و هذه الحال دائما ملازمة للشعوب متدنية الأخلاق، تساعد دائما من يركب ظهرها لمصلحته الخاصة. ولن نجد تفسيرا منطقيا لهذا أكثر مما قاله **فريديريك هايك Friedrich Hayek** في كتابه سابق الذكر:" كلما إزداد التحصيل العلمي أو ارتفع ذكاء الأفراد، أصبحت أذواقهم وأراءهم أكثر تمايزا، ... طالما أن هذه المجموعة ليست واسعة بما فيه الكفاية لإعطاء وزن لجهود القائد، سيحاول أن يزيد

[1] - فريديريك هايك، الطريق نحو الرق، المصدر السابق، ص ص،36،35.
[2] -المصدر نفسه،ص36.
[3] -رشيد أوراز ، المرجع نفسه .

من أعدادهم ... فعليه أن يكسب الطيعين الساذجين، من الذين لا يمتلكون معتقدات أو قناعات قوية خاصة بهم"[1].

وأكثر ما يمكن أن يعاني وسط هذا بالنسبة **لهايك** هي كلمة الحرية، التي لا تميز عن السلطة في الدولة الشمولية" وهي الحرية المطلقة للمخطط (الشخص الذي يرسم الخطة) ليفعل ما يشاء بالمجتمع"[2]، فالحرية مفهوم ضيق غير معدوم لكن محصور في شخص المنظر للإشتراكية دون غيره،و هو يبين أنه قيمة تفرض وجودها حتى في محيط يحاربها.

"ليس هناك من شيء يميز بوضوح البلد الحر من البلد الذي يرزح تحت حكومة عشوائية أكثر من ملاحظتنا لبعض المبادئ العظيمة التي تسمى بحكم القانون في البلد الحر"، كما يكتب هايك قائلا:" حكم القانون تطور بوعي خلال العصر الليبيرالي فقط وهو أحد أعظم الإنجازات، فهو التجسيد الشرعي للحرية، وكما قال **إيمانويل كانط Immanuel Kant** الإنسان حرٌ إن لم يكن بحاجة الى أن يطيع أي شخص سوى القانون"[3]. إن العمل بهذا المبدأ بالنسبة إلى الديمقراطيين يجعل مناط المسائلة يدور حول النهج الذي تسلكه الأنظمة الديمقراطية؟، بعد تجسيد الوحدة بين الحرية و القانون بعيدا عن التخطيط و الشمولية داخل الدول، و هو مايسترعي تأملا في مؤسسة الدولة ، وما يمكن أن نقوم به أولا هو إزالة الغموض بين الوظائف التشريعية و الوظائف التنفيذية ، فالأول يتمثل دوره أي التشريع في توفير قواعد عامة، بينما الثاني أي التنفيذي فيتجلى دوره في إيجاد حلول للمشاكل الدقيقة و الخاصة، و بناءا على ذلك تسمح المؤسسات السياسية في الدولة المعاصرة، بالتسيير و التنظيم الحكومي وإقرار القوانين حيث ان " البنية الحالية للحكومات الديمقراطية جاءت كنتيجة لما قررنا إناطته بالمجالس التمثيلية من عملين مختلفين تماما، وإن كنا نسميها **أجهزة تشريعية**، فالقدر الأكبر من عملها

[1] -فريديريك هايك، الطريق نحو الرق، المصدر السابق، ص43.
[2] - فريديريك هايك، الطريق نحو الرق، المصدر السابق ، ص45.
[3] -المصدر نفسه ،ص47.

لا ينصب على صياغة القوانين العامة للتصرف و المصادقة عليها، وانما ينصب على تدبير القرارات الحكومية المتعلقة بالقضايا الظرفية"[1] ، و ما يمكن أن نخلص إليه أن الدولة قد نزعت منها تلك القدسية التي كانت في قوانينها و أصبحت ظرفية متغيرة، على حسب المستجدات و الأحداث، و بالتالي كل ما في هذا من إيجابية تظهر في موقف **هايك** لكن هذا لا يمنع بأن هذا مصوغ، لأصحاب المآرب الخاصة و النفوس المريضة أن تضع القوانين و تشرع لأحداث مصطنعة بغية الوصول الى تحقيق غايات منشودة[2]، وهو أمر واقع حاصل يفرضه نفسه كحقائق تضيع على الكاتب نظرته ،لما يجب أن يكون عليه واقع الحال.

كما أن الإطار القانوني للنسق الاقتصادي ،معرض للتغيير بإستمرار بطريقة ظالمة، فالمشاريع تفشل بسبب تغيير القواعد مما يعرض العلائق العامة للخلل و الإضطراب، و الشيء الذي يفضي إلى بروز مشكلات جديدة في غاية التعقيد، تتطلب تدخل المشرع بوضع قواعد قانونية ملائمة، هذا المسار للتشريع متعدد التداخل ،سينتهي بتهديد النظام العفوي (السوق)[3]، فالتغير الدائم كما له إيجابيات، قد تكون له سلبيات ،تتمثل إحداها في صعوبة عدم قدرة المؤسسات على مواكبته ومجاراته .

وهكذا سارت جميع الديمقراطيات الى إعطاء صلاحيات لا محدودة للبرلمانات المنتخبة، و بالتالي فقد تم القفز على المعوقات المؤسساتية، فهذه البرلمانات "وافقت على إقتطاع مجموعة موارد بقصد إعادة توزيعها، و الدفاع عن مصالح فئات دون أخرى... وهكذا فان التركيبة بين صفات الديمقراطية اللا محدودة، و انتخاب المسؤولين، كانت نتيجتها خلق دينامية خطيرة مهددة للنظام العفوي"[4]، وبالرغم من ذلك يبقى **هايك** مصرا على جعل القانون في خدمة الحرية بدرجة أولى، وهو ما يعني أن دورها شبيه بفريق الصيانة في المصنع، حيث أن هدفها ليس

[1] - هشام الهداجي ، الفلسفة السياسية عند فريديريك هايك ، المرجع السابق ، ص44.
[2] - هشام الهداجي ، الفلسفة السياسية عند فريديريك هايك ، المرجع السابق ،ص44.
[3] -المرجع نفسه ،ص44.
[4] -المرجع نفسه، ص44.

إنتاج أية خدمات أو سلع، بل التأكد من أن الأجهزة التي تنظم الإنتاج لتلك البضائع و الخدمات، هي في حالة جيدة[1]، فالدولة ليست بهذا المعنى ملغاة تماما، وإنما يسير وفق قواعد التنظيم الذاتي للنظام القانوني و هو ما يعود بنا الى إعلاء كلمة الحرية، ووجوب إحترامها حتى من أعلى مؤسسة.

حاول **هايك** أن يشيد ما يمكن أن نطلق عليه" طوبى دستورية"، في الجزء الثالث من كتابه **القانون. التشريع. الحرية**، حيث رسم فيه معالم وحدود الدولة الليبيرالية كما تصورها، ومنطقه في هذا إستنبات مسألة سمو السوق ،بما هو نظام عفوي حتى داخل المؤسسات السياسية ذاتها[2]، أي أنه إسقاط يضمن له التوافق بين الشق السياسي، و الشق الإقتصادي الذي لطالما سعت إليه الليبيرالية .

إن أولوية السوق عنده تتأسس من خلال نشاط الدولة، فالمؤسسات السياسية أريد لها أن تعكس التمايزات الأساسية التي يقيمها هو في نفسه بين النظم والمنظمات، وبين القواعد العامة وقواعد التنظيم، الى ذلك هو يطرق بين صورتين من المجالس، لكل منها إختصاصات، أولها: مجلس تشريعي، ووظيفته خلق قواعد عامة، و قواعد التدبير الجيد، و ثانيهما : مجلس حكومي يحدد عمل الحكومة، ووظيفته صياغة قواعد التنظيم، وهما يعملان وفق علاقة تراتبية "تجعل من الأول يسوغ قوانين يتوجب على الثاني الخضوع لها، دون أن يكون لهذا الأخير شروط و إلتزامات حيال الأول"[3]، وهي نوع من الإستقلالية أي الحرية المشروطة بعدم الوقوع في الخطأ.

إن الفكرة الأساسية، التي يتوخى كل دستور ليبيرالي الدفاع عنها، هي الحرية لأنها جوهر هذا النظام، كما أنه في اطارها" لا يمكن منع الناس من فعل مل يرغبون فيه، ولا يمكن إجبارهم على أن يأتوا أفعالا لا تتوائم مع قواعد السلوك السليم، التي وضعت لتحديد وصيانة المجال

[1] - تيموثي ساندیفور و اخرون ، المرجع السابق ، ص78.
[2] -هشام الهداجي ، المرجع السابق ،ص45.
[3] -المرجع نفسه ،ص45

الخاص لكل منهم، ماعدا بالإستثناء المحددة بعناية"[1]، وهكذا حرص **هايك** على أن يصنع مجموع مجالس وهيئات، وإن سهرت كلها على حماية الحرية بالقانون، فإنها من خلال دورها وتنظيمها الذي منحها إياه تراقب الأخرى من الإنحراف عن المبدأ والقاعدة.

وهكذا فان مفهوم الليبيرالية الذي قدمه ودافع عنه **هايك**، خالف به أدبيات الفلسفة السياسية المعاصرة، ولعل خير ما نستدل به، زيادة على كل ما مررنا به، تصوره لمفهوم الحرية من منظوره الذي يظهر دور الدولة وحدودها، **فهايك** يؤكد بما لا يضع مجالا للشك على

أنها" تكمن في التخلص من القيود والضوابط التي تضعها الدولة، وهو، في هذا، يسير على الخط نفسه، الذي سار عليه مفكرون من أمثال: **ماديسون، توكفيل، و أكتون**"[2].

3) -إنكار الأهداف الاجتماعية:

يسير **هايك** دائما الى الرفض القاطع للتخطيط، كما يرفض التواجه إلى إبتكار سياسات تعنى بإشباع حاجات عينية، لأن هذه الحاجات العينية هي حاجات جماعة معينة و بالتالي حاجات خاصة، وهو بذلك ينكر شرعية أي سياسة موجهة نحو دعم الفقراء و الطبقات الدنيا، وبدل البحث على توفير المنافع العامة للإشباع و الجماعات الأصغر، على الحكومة أن تسعى الى توفير الشروط اللازمة و الملائمة، التي يسعى في ظلها الأفراد الى الفرص، فالفرص هي السبيل المثالي لتوفير كل ما يحتاجه الفرد، وهو خيار لا بديل عنه و لا وسائل أخرى يمكن أن تجسده، و يتمادى **فريديريك هايك Friedrich Hayek** أكثر عندما يرى أنه في الحالات التي تكون فيها الأوضاع الاقتصادية مزرية فعلى الفقراء أن يبقوا على حالتهم حتى تتحسن

[1] - هشام الهداجي،المرجع نفسه ، ص45.
[2] - علي أدهم ، المرجع السابق، ص45.

الأوضاع و تتوافر فرص تشغيلهم و رفع مستوى معيشتهم، ولا إستثناءات خاصة ولا حلول مستعجلة لأننا مقيدون بالفرص المتاحة فحسب ..[1] ، و يتناسى بذلك دعوى التخطيط للمنافسة التي جعل فيها الأهتمام بالجوانب الإجتماعية من بين الغايات، كما أن هذا الطرح يعزز عقيدة أن الليبرالية لن تتوانى في خدمة مصلحة ومكانة أصحاب رأس المال، الذين لن تكون وطأة الأزمة الإقتصادية شديدة عليهم، كما يمكن أن تحدث للطبقة الفقيرة، و يواصل **هايك** طرحه مبرزا للحكومة أن دورها الأساسي هو توفير المناخ الأمثل لتعود الأمور إلى نصابها وهو ما يتولد عنه فرص[2]، وهو يسير بذلك على تأكيد مبادئ الرأسمالية التي تحيد دور الدولة، و يؤكد **هايك** و يحذر مرات ومرات أن تشتغل الحكومة على الحاجات العينية، و المقصود حتما بالفرص، هو فرص الاستثمار و التشغيل المربح لرأس المال، لأن الفقراء ليسوا في حاجة إلى فرص بل لهم الحق في العمل، أي أن الكلام عن الفرص ،لا يخفي وراءها أحقية المأمول منها.

و تبرز النزعة اللاأدرية للإقتصادي الفيلسوف عند كلامه عن الوسائل الكفيلة بتوفير الفرص فيرى أن الإجماع عليها يكون فقط عندما لا نعلم لأي أهداف خاصة توضع، فجهلنا بالأهداف يضعها محل إتفاق حولها، إتفاق يكون سبيل أفضل لتحقيق نظام سلمي لا يمكن أن يكون على الأهداف بل الوسائل أيضا، فالأهداف هي مصدر يغذي الصراع بين الأفراد و هو من طبيعتها المتعارضة و المتناقضة، ونحن هنا يمكن أن نشير إلى الحدود التي تميز بين المنافسة المطلوبة و الصراع المرفوض تبقى غير واضحة في هذا الجانب[3].

لكن **هايك** إستكمالا لكلامه يفترض كذلك حيادية الوسائل، و يفترض طبيعة متأصلة في الوسائل تجعلها محايدة. لكن هذا مستحيل طبعا في عالمنا المعاصر.

---

[1] - أشرف منصور ، موقف الليبيرالية الجديدة من مفهوم العدالة لاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ص،12/11.

[2] -المرجع نفسه ،ص12.

[3] - أشرف منصور ، موقف الليبيرالية الجديدة من مفهوم العدالة لاجتماعية ،المرجع نفسه،ص12.

والملاحظ أن **هايك** يؤكد على حيادية الوسائل ،إستمرارا على نفس المسلمات الأيديولوجية لليبيرالية الجديدة والتي نجحت في تمريرها على الكثير من الاتجاهات الفكرية في الإقتصاد والسياسة والقانون. لكن ما هي الوسائل المحايدة التي يقصدها **هايك** هنا؟ إنها السوق والسوق الحِرُ المفتوح، أي الإقتصاد النقدي والتبادل التجاري وفق المعايير والقوانين الرأسمالية، مع كل ما ينظمها من مؤسسات مالية وتجارية، مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية، وهذا كلام في الحقيقة لايقبل بأي صورة من عاقل، يرى بأن النقد و السوق يعتبر من الأمور الأساسية ،التي ترتكز عليها كثير من السياسات في فرض منطق قوتها في الساحة الدولية، و لهذا لايمكن بأي حال من الأحوال أن نجعلها من الوسائل الحيادية[1]، وهو أيضا ما نلاحظه في إستراتيجيات المؤسسات المالية العالمية الكبرى عند الضغط من أجل مصالح الربح النقدي المنفصل عن أي عمل إنتاجي أو خدمي عند التعاملات النقدية و العفوية و الآلية التي تحاول فرضها الرأسمالية كمسلمة هي في حد ذاتها تقود إلى الإختيار وتكتل وتركز الثروة وخلق طبقية فاحشة متوحشة حتى بين الرأسماليين، و بالتدقيق بين رجال الصناعة و رجال المال، وبالتالي فهو دافع أكبر للصراع عكس ما يروج له فهو مدعاة لإستقطاب و التناقض و الصراع. وهو توجه يسقط الحيايدية التي ينشدها **هايك** في نفس الوقت الذي يسقط دعوى اللاأهداف حين نراها تخدم حتى الجانب السياسي الذي لاينفصل عن الجانب الإقتصادي.[2]

يسير **فريديريك هايك Friedrich Hayek** الى أننا بسبب عدم قدرتنا على التنبؤ بالنتيجة الفعلية لتطبيقات قاعدة معينة فنحن قادرون على خلق إفتراضات، بأن تزيد فرص كل منا بالتساوي. وعدم القدرة على التنبؤ هو الإحتمال، ويستخدم **هايك** معنى الإحتمال هنا لتوضيح حيادية

[1] - أشرف منصور ، موقف الليبيرالية الجديدة من مفهوم العدالة لاجتماعية ، المرجع السابق ،ص12.
[2] -المرجع نفسه،ص12.

القواعد على خدمة أهداف متنوعة وتقديم فرص غير متوقعة. لكن الإحتمال عندما ينقل من العلم الطبيعي إلى العلم الإجتماعي، يصبح لا أدرية وشيكة واضحة.

ويستطيع **هايك** إستبعاد الأهداف والغايات على أساس مجتمع السوق الرأسمالي غير المقيد، فهذا المجتمع هو الذي يشكل لديه البناء التحتي لنظريته، إنه القبلي السوسيوتاريخي. **هايك** إذن يؤسس لمجتمع كبير ملحق بالسوق عن طريق حيادية القواعد والوسائل. [1]

4)- المذهبية الدينية لليبيرالية:

لقد تكلم **فريديريك هايك**Friedrich Hayek في خضم تناوله لفكرة النظام الموسع، عن النشوء الإرتقائي في المجال الثقافي وعن طريق العادات والتقاليد وآلية محاكاتها، وهو ما يمكن أن نسميه بداروينية **هايك** حين يرجع تطور الرأسمالية في الغرب، الى تمتع الغرب بصفات متوارثة هي التي مكنته من إبداع الرأسمالية تلقائيا. و معنى ذلك أن هذه النظرية تنتهي في التحليل الأخير الى رؤية عنصرية في نشأة الرأسمالية، بحيث ترجع نشأة الرأسمالية الى إكتساب الغرب الصفات الوراثية المناسبة، لميلاد الرأسمالية عندهم دون غيرهم، بما أنها ظهرت في الغرب وحده و شهدت فيه التطور الكامل. و لا تؤدي نظرة **هايك** التطورية الوراثية إلا لهذه النتيجة العنصرية،[2] هذا مايذكرنا بجملة المبررات التي ساقها في نفي الشر عن الألمان سابقا.

وهو يتقاطع في هذا مع نظرة أخرى تربط الرأسمالية في الغرب بالتراث البروتستانتي، وهي حجة **ماكس فيبر** في كتابه " الاخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية"، حيث يقول:" ينبغي الإشارة في المقابل الى أن إمساك البروتستانتيين، في إطار الحياة الاقتصادية المعاصرة،

[1] - أشرف منصور ، موقف الليبيرالية الجديدة من مفهوم العدالة لاجتماعية ، المرجع السابق ،ص12.
[2] - المرجع نفسه، ص9.

بالنصيب الأكبر من الرأسمال، و بالحصة الأكبر من مراكز الإرادة قد يكون كما قلنا ، ناجما، جزئيا عن ثروة كبيرة جدا آلت إليهم بالوراثة..."[1]، ويتبع هذا بحديثه بأن أخلاق الزهد و التقشف و العمل لدى البروتستانتية، هي التي أنتجت النظام الأخلاقي و القيمي المناسب للرأسمالية و الممهد له، و بهذا فقد إعتمد ماكس فيبر على مقاربة سوسيولوجية تعتمد المقارنة بين مجموع الطوائف الدينية، التي كانت منتشرة في أوروبا ومن بينها (الكاثوليكية و الكالفانية و البروتستانتية) ، وبهذا خلص في النهاية الى هذا البحث الى أن الطائفة البروتستانتية ، هي الأقرب الى روح الرأسمالية. [2]

و معنى هذا أن فلسفة **هايك** تضم في جانبين، جانب عنصري في نظريته التطورية الوراثية، و جانب ديني محافظ في نظريته عن الأصل التراثي القيمي للرأسمالية، و المدهش في أمر هايك أنه لا يبحث في الأصل الاقتصادي للرأسمالية، و بدلا من ذلك يأخذ في إلقاء التفسيرات القيمية، وهو عالم الإقتصاد في الأساس، و قد ذهب **فريديريك هايكFriedrich Hayek** تاريخيا أبعد من ذلك لتبيان جذور تاريخ السوق، " فإن التجارة جاءت في وقت مبكر جدا، كما أن التجارة عبر مسافات كبيرة، وفي سلع لا يحتمل أن يكون مصدرها معروفا للتجار المشتغلين فيها...، و تؤكد أعمال التنقيب الحديثة عن الآثار أن التجارة أقدم من الزراعة أو أي نوع آخر من الإنتاج المنتظم، و هناك أدلة في أوروبا على وجود تجارة عبر مسافات كبيرة في العصر الحجري المتوسط، منذ 30 ألف عام على الأقل..."[3].

وقد تكلم **فريديريك هايكFriedrich Hayek** في موضع أخر محللا مآل الحال بعد إتجاه الغرب الأوروبي إلى إتباع الإشتراكية، وقطيعتها مع مبادئها الفكرية وأصولها الدينية" ويتضح مدى حدة الإنفصال لا مع الماضي فحسب، بل وأيضا مع تطور الحضارة الغربية بأسرها و الإتجاه

[1] -ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد علي مقلد، مركز الانماء القومي، بيروت لبنان، ص17.
[2] -يوسف الكلاخي، قراءة في كتاب أخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية لماكس فيبر، الحوار المتمدن، 2012.
[3] - فريدريك هايك، الغرور القاتل ، المصدر السابق،ص54.

الحثيث نحو الإشتراكية، إذاأمعنا الفكر، لا إزاء خلفية القرن التاسع عشر فقط، بل أيضا في منظور تاريخي أطول، و نحن نتخلى بسرعة(...) بل و أيضا عن السمة البارزة للحضارة الغربية، كما تمت من الأسس التي وضعتها المسيحية، و اليونانيون و الرومان"[1]، فالقطيعة مست جانبا أساسيا يتعلق بالهوية الأصيلة في المجتمغ الغربي و هكذا أصبح المرض الأشتراكي يهدد جسم الحضارة و يصيبه في مقتل كما يفهم مما سبق، و الضرر الذي لحق المذهب الليبيرالي إمتد بالضرورة الى المذهب الفردي الموروث عن **إيراسموس** و **مونتاني**، حتى غدا المذهب الفردي إسما كريها، وارتبط هذا الإصطلاح بالغرور و الأنانية على حسبه[2] "لكن السمات الجوهرية لهذا المذهب الفردي الذي ظهر لأول مرة بصورة كاملة خلال عصر النهضة، ومن عناصر كفلها الدين المسيحي و الفلسفة الكلاسيكية القديمة"[3] ، مع أن هذا ليس بالضرورة أن يكون صحيحا فهو صحيح من من منظور خاص مطلوب ،ولا يخفي حقيقة الرأسمالية " كنظام إقتصادي، كان ينظر على نطاق واسع على أنها خطيئة، و كانت الرغبة في إكتناز الثروة، تقع تحت مظلة تحديرات العقيدة المسيحية، من الأنانية و حب المال، وكان أوائل دارسي النظام التلقائي، وأعين بأنهم يشدون على تناقض أخلاقي، التناقض الذي مفاده، حسب تعبير **برنارد ماندفيل Bernard Mandeville** ، إن الرذائل الفردية يمكنها أن تنتج منافع عامة"[4].

مانخلص إليه هنا أن النظام التلقائي هو صورة للنظام العفوي الذي يخلق نظاما غير مرسوم يصل إلى تحقيق أهداف غير مرسومة و غير متوقعة ،و هو ما من شأنه أن يزيح على كاهل الأفراد العناء في بحث السبل و على الدولة تبديد الموارد و الجهود و الوقوع في الفرضية الحقيقة عنده و هي الإنحراف عن طريق إحترام الحقوق و بالتالي الوصول إلى غاية الغايات

[1] -فريديريك هايك، الطريق الى العبودية، المصدرالسابق ، ص ص،40/39.
[2] - فريديريك هايك ، الطريق الى العبودية ، المصدر السابق، ص40.
[3] - المصدر نفسه، ص40.
[4] -ماكس فيبر ، المصدر السابق ، ص76.

الإجتماعية، و لم يتوانى في إظهار قيمة النظام العفوي الذي يغذي الملكية الفردية و الحرية، و يتعارض و يتضارب مع وجود سلطة ،هي في نظره الشر المطلق في جاذبيتها تشبه في ذلك الثقب الأسود الذي يشوه الفطرة السليمة للأفراد الطموحين المبدعين ،ويطمس معالم الخير الأعظم، فمعالم الإلتقاء مستحيلة بين النقيضين ،و المحاولات عبثية للجمع بين الشر المطلق و الخير المطلق، هذا الأخير الذي لايتضمن إعانة الفقراء و المحتاجين عند تحذيره من وضع أهداف مسطرة تحمل صفة الخاصة، بل يرى أن أحسن بديل هو خلق الفرص من أجل الإشباع، بذلك فقط تتحقق الحيادية التي تبقي الغني غنيا و الفقير فقيرا.

تبريرات **هايك** لم تنحصر في الشق المنطقي فقط، بل ذهبت حتى إلى القيمي الديني و التاريخي، فالمسيحية و بالذات البروتستانتية دون غيرها، وكذا العنصر الغربي دون غيره كانا بيئة و مادة تتلائم مع الرأسمالية، فأصبحت بذلك دعوة للإنتشار وحجة للأنغلاق والنفور نحوها تحت لافتة العنصرية المتعالية،حتى في المجتمع الأوروبي المتدين(الكاثوليك مثلا)،أخذه هذا الطريق مع المآلات التي حاولت ضرب مسمار آخر في نعش الأنفصال والإغراء، بين الشرق الأرثوذوكسي(الإشتراكي) ،و الغرب البروتستانتي(الرأسمالي) تحت نعرات الحرب الدينية.

المبحث الثاني: المبررات الاقتصادية

1)- نظرية الذاتية في القيمة :

إن أهم ما يميز المدرسة النمساوية في الاقتصاد السياسي عما سبقها من الاقتصاد السياسي ونظرية العمل في القيمة **Role of Lapor Theory** ،نظريتها الذاتية في القيمة **Subjective Theory of Value** ، والتي تتمثل في القول بأن القيمة يمكن أن تحصر و تحدد من خلال إدراك الفرد و تقييمه، على أساس ما يعود عليه من منفعة، وبذلك ربطت بين القيمة و المنفعة الفردية، وكان هذا الرابط بداية لظهور المنظور الذاتي للقيمة، و الذي إستمر ملمحا أساسيا لدى الإتجاه النيوكلاسيكي كله[1]، هذا الإتجاه الذي بيّن العلوم الطبيعية التي يمكن رصدها و قياسها، و بالتالي يمكن تكون قابلة للمعرفة المتعلقة بطبيعتها و سلوكها و بين علم الإقتصاد الذي يتم بالكيفية التي يختار بها الناس، وهو ما يعني أنه معني بما يفضلونه وما يقدرونه و ما يريدونه وما يعتقدونه بشأن العالم، و هذه مشاعر فردية شخصية، لا يمكن رصدها أو قياسها، ومن ثم يستحيل التنبؤ بها، فعلم الإقتصاد كما هو واضح عند النيوليبراليزم يستند على القيم الإنسانية، فالقيمة كامنة داخل الأشياء و يمكن قياسها، كالحجم أو الوزن. فالسلعة نفسها تباين قيمتها في نظر مختلف الأشخاص[2].

و تتضح النظرية الذاتية في القيمة عند **فريديريك هايك Friedrich Hayek** ، إبتداءا من أعمال **كارل منجر Carl Menger** مؤسس المدرسة، يذهب **منجر** الى أن ما يحدد القيمة ليس الشيء النافع أو السلعة ذاتها، بل علاقة الفرد بها، و هذه العلاقة تدخل فيها محددات كثيرة[3]، فهو

---

[1] -أشرف منصور، الليبيرالية الجديدة و جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2008،ص 120.
[2] -إيمون باتلر، المرسة النمساوية في الاقتصاد، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة،ط1،2013، ص ص،13/12.
[3] -أشرف منصور، الليبرالية الجديدة و جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية، المرجع السابق ، ص121.

عندما يقسم الخيرات إلى قسمين، خيرات حرة (مجانية) كالهواء، وخيرات إقتصادية (مربوطة بقيمة) كالسلع، هذه الخيرات التي لا يمكن أن يكون لها وجود ملموس، إلا إذا قابلتها منفعة أو حاجة بشرية لها، يصل إلى نتيجة مفادها أن قيمة هذه الخيرات، تقاس حسب رأيه بالنظر إلى درجة الأهمية التي يعطيها المستهلك لها. بناءا على الفرص المتاحة للحصول عليها، مثلا والمعلومات المتوفرة للفرد عنها، القيمة عند **منجر** علاقة بين الأفراد والسلع على أساس إستعمالها أو فائدتها.[1]

إن النظرية الذاتية في القيمة ،هي السبب وراء نجاح المدرسة النمساوية في بداياتها مع كارل منجر، و وراء عودة الاهتمام بها في النصف الثاني من القرن العشرين، ذلك لأنها كانت جذابة بالنسبة للإقتصاديين الإنجليز و الأمريكان، إذ جعلتها نظريتها الذاتية في القيمة أداة نظرية ناجحة، و فعالة في إقامة اقتصاد سياسي للمستهلك و للسوق الإستهلاكية، فعندما حدد **منجر** القيمة بمعايير ذاتية و إستهلاكية، و أدخل فيها مفاهيم التفضيلات ،والقرارات الفردية والفرص المتاحة أمام الأفراد إلخ[2]، هذه القرارات التي يمكن أن يتخذها الأفراد المعنيين بعملية الإختيار، المجتمع لا يختار، فالكيان الجمعي ليس به حياة ،ولا يملك عقلا يفكر به ،يتضح جليا أنه أصبح يقيم نظريته في القيمة على أساس معيار السوق الإستهلاكي[3].

وقد طور **بوهم بافرك Böhm-Bawerk** نهج **كارل منجر Carl Menger** الذاتي من خلال تطبيقه على مجال الفائدة و رأس المال، و قد بين أن الفائدة تعكس تفضيلا معينا لدى البشر: التفضلي الزمني تحديدا، فنحن نفضل الحصول على الأشياء الآن و ليس في المستقبل، ونحن مستعدون

[1] - موسوعة المصطلحات الاقتصادية، فايسبوك
[2] -أشرف منصور ، الليبرالية الجديدة و جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية ، المرجع السابق، ص122.
[3] - إيمون باتلر، المرسة النمساوية في الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص12.

للإقتراض بفائدة للحصول عليها، و حين نقرض شيئا لبعض الوقت، فنحن نطالب بأن يدفع لنا فائدة في المقابل.

وتبنى **فايزر**–من جانبه–النهج ذاته في تحليل التكلفة، وقد بين أن التكلفة ليست مقياسا موضوعيا، وأنها أيضا تتعلق بالقيم والتفضيلات الذاتية لمتخذي القرار، كما شدد على دور رواد الأعمال في إختبار مثل هذه الأحكام، وذلك بناءا على فهمهم الخبير للأسواق.

وبالتالي فقد مثل منجر و **بوهم بافرك**Böhm-Bawerk الموجة الأولى للمدرسة النمساوية، أما الموجة الثانية فكانت بقيادة **لودفيج فان ميزس**Ludwig Von Mises و **فريديريك هايك** Friedrich Hayek [1]، رغم أن معظم مؤرخي الأقتصاد النيوكلاسيكي لم تنتبهوا إلى أن لهذه النقطة جذور عند المفكر الاقتصادي الإنجليزي ،**صمويل بايلي**Samuel Bailey، الذي ألف كتابا هاما سنة 1825 عنوانه (أطروحة نقدية في طبيعة و قياس أسباب القيمة)، وإحتوى هذا الكتاب على الفكرة الأساسية التي يدور حولها كل الاقتصاد النيوكلاسيكي ،ويتخذها أساس نظري له، وكان في نقد **بايلي** ل**ريكاردو** رفض أن تكون القيمة عائدة الى العمل المبذول في إنتاجها، ونقد نظرية العمل في القيمة، وجعل بدلها نظرية أخرى، ترى أن القيمة هي علاقة سلعة مقابل سلعة أخرى، بحيث تحدد فائدة كل سلعة و كميتها، و قيمتها بالنسبة للسلعة الأخرى المتبادلة معها حسب فائدتها و كميتها أيضا، وهذا ما يعني أن القيمة هي عبارة عن علاقة بين سلعة وأخرى داخلين في علاقة تبادل. وبالتالي كان تحولا تاما عن النظرة الكلاسيكية القديمة التي تبنى عليها قيمة السلع و الأشياء.[2]

[1] - إيمون باتلر، المرسة النمساوية في الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص9.
[2] -أشرف منصور، موقف الليبرالية الجديدة من مفهوم العدالة الإجتماعية،المرجع السابق،ص15.

وضبط **بايلي** السعر بناءا على ذلك على أنه تعبير عن علاقة بين سلعة بأخرى، لا تعبيرا عن كمية العمل المبذول في إنتاجها. وذهب الى أنه ليست هناك قيمة جوهرية واحدة وثابتة للسلع، فالقيمة نسبية، وهي ليست سوى إرتباط معين بين السلع.

و تظهر النزعة النسبية واضحة في نظرية **هايك** الإقتصادية و التي تعد إستمرارا للإتجاه النيوكلاسيكي و سلفه في الإقتصاديين المبتذلين و على رأسهم بايلي، اذ نرى لدى **هايك** تشابها كبيرا مع رؤية بايلي، فيبرز في الأعمال و الكتابات الاقتصادية الأولى **لهايك** أنه يرجع القيمة الى السعر، لأن الأسعار تختلف دائما بين الإرتفاع و الهبوط، فقد توصل **هايك** من خلال ذلك الى أنه ليست هناك قيمة ثابتة، بل و عارض أن يجادل القضايا الاقتصادية من منطلق القيمة، وركز على السعر و على تكاليف الإنتاج. أما عندما مفهوم القيمة يفرض نفسه على التحليل فكان **هايك** يستعين بمفهوم القيمة من الكلاسيكيين الجدد.[1]

كان المفهوم النسبي عن القيمة والمنفعة الذي ورثه **هايك** عن المدرسة النمساوية هو الأساس الذي أقام عليه نظريته الفلسفية الليبيرالية، التي تقوم على قاعدة عدم وجود قيمة عليا لها الأولوية، وأن التفضيل بين القيم يعود في الأساس الى الأفراد وحدهم، بحيث يرجع القيمة بذلك الى مجرد إختيار فردي وعزلها عن طابعه الاجتماعي، وعارض أنتقوم قيم إجتماعية مستقلة ومعزولة عن المصالح الفردية.[2]

تظهر نظرية القيمة لدى النمساويين، على أنها تعطي الأولوية للقيمة الذاتية وإختيارات و تفضيلات المستهلك والمنتج الصغير،إلا أنها في حقيقتها، طريق جانبي فرعي لتمحيص إشكالية السلع، إن ما يهم الكلاسيكيون الجدد في الأساس هو السلع و حالتها في السوق، وهم يتكلمون دائما في القيمة الذاتية التي هي تفضيلات وإختيارات المستهلك وهم في الحقيقة

[1] - أشرف منصور، موقف الليبرالية الجديدة من مفهوم العدالة الإجتماعية،المرجع السابق ،ص15.
[2] - المرجع نفسه، ص15.

يقصدون السلع و أسعارها. إنهم لا يهتمون بالمستهلك كما يظهر من أعمالهم بل السلعة وكيفية تحديد سعرها، ولا يقيمون نظرية ذاتية في القيمة إلا رغبة منهم في الربط بين سعر السلعة وآليات العرض والطلب في السوق، بإعتبارها المحدد والضابط النهائي للثمن، وهم بذلك يلغون العوامل الأخرى في تحديد القيمة ،مثل القيمة الزائدة التي يضفيها العمل على المنتج.[1]

3)- نظرية المنفعة الحدية :

كانت المنفعة الحدية كمفهوم نسبي، مقرون وجودها دائما مع وجود القيمة عند **هايك** خاصة و المدرسة النمساوية عموما، لهذا من يتطرق الى القيمة يسحب الى ضرورة التطرق إلى القيمة،و في هذا الشق لعلنا نجد أن **هايك** إنجذب الى حد بعيد بالفيلسوف الإقتصادي **فريديريك فون فيزر Friedrich Von Wieser** و يظهر هذا في قوله:" لقد انجذبت الى فيزر ...هو في الواقع يفتخر بنظريته في المنفعة الحدية التي وفرت أساس للضرائب المتصاعدة و التي تعد بذلك واحدة من المثل العليا للعدالة الإجتماعية"[2].

و الواقع أن محاولة ربط القيمة بالمنفعة محاولة قديمة، ولكنها لم تكلل بالنجاح في السابق، فقد كان هنالك دائما ماثلا في الأذهان مثال الخبز و الماء، ذوى المنافع الكبيرة الهائلة و القيمة المحدودة أو حتى المنعدمة في السوق، وبالمقابل فهناك الماس و المجوهرات ذات المنفعة القليلة و القيمة السوقية العالية، فكيف يمكن و الحال كذلك ربط القيمة بالمنفعة؟. وقد ساعد على نجاح هذه المحاولة الأخيرة لنظريات المنفعة إكتشاف فكرة التحليل الحدي، ومن ثم ربط القيمة بالمنفعة الحدية، ولا يأخذ هذا التحليل المنفعة الكلية أو حتى المتوسطة بعين الإعتبار، وإنما يركز على المنفعة الحدية أو الأخيرة، وهي تكون قليلة بالمقارنة بمنفعة الوحدات

[1] - أشرف منصور، الليبرالية الجديدة و جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية، المرجع السابق ، ص123.
[2]- Hayek.f,Knowledge Evolution and Society, Adam Smith Institute, London,1983,p17.

السابقة على ما سنرى[1]. ما حققه النيوكلاسيك وخاصة **بايلي** هو إدخاله مفهوم المنفعة الحدية في سياق النظرية الترابطية عن القيمة، لأن المنفعة أصبحت هي الخاصية الكامنة في السلعة والتي تتمكن من بها من إقامة ترابط ما أو علاقة تبادلية بين سلعة وسلعة أخرى، فأعادوا بذلك إحياء نزعة **هيوم** النسبية والشكية و كذا الهيدونية النفعية، ذلك لأن إتخاذهم للمنفعة بإعتبارها الثابت الذي يؤسسون عليه العلاقة بين السلع و إستبعادهم للعمل الإنساني بإعتباره الثابت الحقيقي و بالتالي كرروا إرث **هيوم** النفعي الذي ورثها بنتام و مالتوس و بايلي، الذي يعدون الآباء الروحيين للإتجاه النيوكلاسيكي كله بما فيه **هايك**[2].

ونظرية المنفعة الحدية **Marginal Utility Theory** وتذهب الى أن أول وحدة من السلعة تحوز على أعلى قيمة إذ يكون الإحتياج لها شديدا وبالتالي يكون سعرها أعلى، ويقل إحتياج الفرد مع الوحدة الثانية والثالثة من نفس السلعة، وبالتالي تقل قيمة كل وحدة زائدة حتى تصل الى وحدة أخيرة تحوز على أول نفع وبالتالي أقل سعر ممكن تصوره. ويقول النيوكلاسيك إن الإنتاج ينظم حسب أقل سعر، وفقا لهذه النظرية(...) إن نظرية المنفعة الحدية، يمكن أن تكون صحيحة ونافعة لتاجر التجزئة، لكنها لا تصلح لصياغة نظرية إقتصادية.[3] وتعبر هذه النظرية عن الوعي العام الشائع لرجال الأعمال، إذ يمكن التعبير عنها بكلمات عامة كما يلي: المنتج ينتج سلعا بهدف الربح، لكنه يحسب هذا الربح على أساس القدرة الشرائية للمستهلك، وكلما توفرت المقدرة للمستهلك، لدفع سعر أعلى في السلعة كان ربح رجل الأعمال أعلى، ويستعد المستهلك لدفع سعر أعلى في السلعة، كلما كان أكثر إحتياجا، ولعل أكثر ما يخشاه رجل الأعمال أن تتهاوى الأسعار نتيجة لزيادة السلع، فيعمل بذلك على كبحها بحبسه الإنتاج و السيطرة عليه: و لأن هدف الأخير هو الربح فإن القضية التي تشغله هي أول سعر يمكن أن تباع به السلعة في السوق. وبما أن السوق حر ويسير نفسه بنفسه، فيجب بالتالي البحث

[1] -حازم ببلاوي ، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي،دار الشروق ،القاهرة مصر ،ط1 ، ص106.
[2] - أشرف منصور ، موقف الليبيرالية الجديدة من مفهوم العدالة لاجتماعية ، المرجع السابق ، ص123.
[3] - المرجع نفسه،ص127.

عن السبب الذي يجعل سعر السلعة ينزل الى أدنى مستوى له، وأدنى حد لسعر السلعة هو أدنى حد لإحتياج المستهلك لها. عندما تصبح أحد السلع غير نافعة فإن المستهلك لن يشتريها أصلا، وبذلك لن تتصف تلك السلعة بالمنفعة الحدية لزوال المنفعة الموجودة فيها منذ البداية[1]. وهنا تتحل النظرية الإقتصادية الى الرياضيات، فعن طريق المسائل الرياضية و الرسوم البيانية و خطوطها المنحنية الصاعدة و الهابطة، توضح النظرية إتجاه الأسعار نحو الهبوط أو الإرتفاع بالتناسب مع الكمية المعروضة من السلع و الطلب عليها، ذلك أن الطلب هو الإسم الآخر للمنفعة الحدية[2]، وقد يكون من المفيد أن نشير هنا الى أن التفكير الحدي في النظرية الإقتصادية والذي دخل علم الاقتصاد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حوالي (1870)، يمثل ثورة فكرية في التفكير الاقتصادي، موازية للثورة الرياضية التي أدخلها **نيوتن** و **ليبنتز** في الرياضة قبل ذلك بحوالي قرنين من الزمن. بل إن فكرة الحرية ،لا تعدو أن تكون ترجمة إقتصادية للفكرة الرياضية " معدل التغيير" **Rate of Change**، وتعبيرا عن أهمية دراسة المتغيرات بالغة الصغر والضآلة لفهم الحركة والتغيير، فقد اهتدى **نيوتن** و**ليبنتز** أنه ينبغي دراسة الكميات الرياضية، من خلال متابعة ما يحدث لها عندما يطرأ تحول طفيف، والذي أدى ظهور فكرة المشتقة **Derivative**، التي تمثل" معدل التغيير" في أي علاقة رياضية. وهذه الفكرة هي ما أخذ به التحليل الاقتصادي الحدي، والذي يبحث فيما يحدث للمتغيرات الإقتصادية عند حدوث تغيير صغير أو ما سمي بالتغيير الحدي.[3]

فمعظم القرارات الإقتصادية تتخذ في شكل جرعات متتابعة، فالوحدات الإقتصادية عند إتخاذ قراراتها لا يعرض عليها عادة أخذ أحد أمرين: الكل أو لا شيء(...) فالقرارات دائما هي قرارات للإختيار بين بدائل مختلفة، و عند إتخاذ كل قرار يؤخذ في عين الإعتبار بين العوائد و التكاليف الحدية، ويكون الإعتدال و التوازن عند تساوي هذه الأوضاع الحدية .وهذه النتيجة

[1] - أشرف منصور ، موقف الليبيرالية الجديدة من مفهوم العدالة لاجتماعية ، المرجع السابق ، ص127.
[2] - المرجع نفسه ، ص ص ،127،128.
[3] - المرجع نفسه،ص128.

المتحصل عليها تؤكد وتعزز من طرح مدى التقابل بين التحليل الحدي في الإقتصاد من جهة، وبين التحليل الرياضي من جهة أخرى، فقد بين التحليل الرياضي أن الوصول إلى الأوضاع القصوى تتحقق عندما يكون معدل التغيير(المشتقة) صفرا ،و يتيح هذا ترجمتها إقتصاديا بالإشارة الى أن الوضع الأمثل ،يتحقق عندما يصبح الفارق بين العائد الحدي ،و التكلفة الحدية صفرا، أي عند تساوي هاذين الأمرين[1].

وكما أشرنا فإن **فريديريك هايك Friedrich Hayek** في خضم تناوله لنظرية المنفعة الحدية التي ساندها ،بحكم أنها من ركائز الإتجاه النيوكلاسيكي النمساوي ،أثبتت أنها تحمل الصيغة الفردية، كما لم يكتفي بهذا بل وجه أسهم الإنتقاد، والهدم للمنفعة الإجتماعية بإطلاق صفات عليها، كالمجاز والوهم فيقول في ذلك:" هل تشير المنفعة الجماعية على شيء يمكن إكتشافه؟ إنها موجودة بشكل قليل مثلما يوجد عقل جمعي، وهي في أفضل الأحوال شيء وهمي".[2] وركز بذلك على وجود الأفراد لاالجماعات ورفض وجود منفعة جماعية مناقضة ومقابلة للمنفعة الفردية.

4)- سلوك المستهلك :

على أساس النظرية الذاتية في القيمة، أقام النيوكلاسيك نظرية أخرى عرفت بنظرية سيادة المستهلك، والتي تعرف أيضا بإسم" نظرية سلوك المستهلك"، وتنص على أن الهدف النهائي لنظام الإنتاج هو بيع السلعة للمستهلك، وبذلك يكون هو النقطة الأخيرة والمحطة النهائية لكل العملية الاقتصادية. والسعر يتحدد بناءا على درجة إحتياج المستهلك للسلعة وعليه تتحدد

[1] - حازم ببلاوي ، المرجع السابق، ص ص،108،109.

[2]-Hayek.f,Law.Legistation and Liberty,Vol2,The mirage of Social Justice,T,J, International Ltd, Geatbritain,1976,p120,

تكاليف الإنتاج بناءا على السعر الذي يوافق المستهلك أن يدفعه، المستهلك بقراره الشرائي هو الذي يحدد كل عملية الإنتاج، وبذلك تكون له السيادة[1].

و الحقيقة أن فكرة سيادة المستهلك تعتبر من الأوهام التي صدقها **هايك** و النيوليبراليزم و التي هدمها **ثورستين فبلنThorstein Bunde Veblen** في كتابه **نظرية الطبقة المترفة** و التي هاجم فيها فكرة أن الفرد يستلهم رغباته و أولوياته بإستقلال عن الأخرين، بل الصحيح أن الفرد كائن إجتماعي يتأثر بمن حوله، ويحاول تقليدهم، فمن ثم فإن إستهلاكه يتوقف على إستهلاك الآخرين، فالذوق ليس أمرا فرديا بقدر ما هو جماعي ينقاد اليه الفرد في ضوء الضغوط الاجتماعية و الرغبة في المسايرة و التقليد، وقد إستخدم هذه الفكرة الإقتصادي الأمريكي **دونزنبرى** فيما أسمته "أثر التقليد". و هو جانب من فكرة العقل الجمعي عند دور كايم حين ينقاد الفرد صوريا بما توجهه اليه الجماعة.[2]

كذلك بين **فبلن** أنه ليس صحيحا أن الطلب على السلعة يتبدل بصورة دائمة مع الأسعار، فقد ترتفع الأسعار و مع ذلك يقبل الأفراد على إستهلاك هذه السلعة لأن المقصود هو التباهي و التفاخر، و من هنا فقد وجه فبلن النظرة الى ظاهرة "الإستهلاك التفاخري"، و التي أصبحت أحد المصطلحات المستقرة في الاقتصاد السياسي[3]، ومن جهة ثانية نجد أن المستهلك في ظل الإنتاج الصناعي ليست له تلك السيادة المدعاة، لأنه مجبر على تطويع إحتياجاته مع ما يطرحه الإنتاج، إذ تتعرض السلع الإستهلاكية لتوحيد المقاييس و على المستهلك أن يتكيف معها[4]،كما ربطت المدرسة النمساوية سلوك المستهلك بأفعال المنتج، التي تحددها بحيث يصبح الإنتاج كله مشروطا بالإستهلاك و هذا ما يتيح للمدرسة أن تعالج تكاليف الإنتاج في ضوء منفعة السلعة، و يعد هذا تغييرا كبيرا في أفكار الاقتصاد الكلاسيكي، لأنه يجعل الإنتاج

---

[1]- أشرف منصور، الليبرالية الجديدة و جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية، المرجع السابق ، ص129.
[2] حازم ببلاوي ، المرجع السابق ،ص163.
[3] - المرجع نفسه، ص 163.
[4]-أشرف منصور، الليبرالية الجديدة و جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية، المرجع نفسه، ص130.

مشروطا و محددا بالقيمة الإستعمالية، و رابطا القيمة التبادلية أو السعر بنفس تلك القيمة الإستعمالية[1].

المنافسة عملية إختيار، وفي السوق المستهلكون هم من يختارون، وهم دائما ما يبحثون عن أفضل وأرخص المنتجات التي تشبع احتياجاتهم، ومن الصعب إرضاء المستهلكين، فإذا تمكن أحدهم من إنتاج منتج أفضل أو أرخص، فسيتوقفون عن التعامل مع المورد الحالي وينفقون المال على المنتج الجديد. فالمنفعة أمر يسوق الأختيارات و التفضيلات .[2]

وصف **لودفيغ فون ميزس Ludwig Von Mises** السوق بأنها إستفتاء يومي على ما ينبغي إنتاجه، ومن ينبغي أن ينتجه، فكل مليم ينفقه المستهلكون، خلال التعاملات اليومية التي لا حصر لها، يكون بمنزلة صوت في عملية متواصلة تهدف لتحديد المقدار الذي ينبغي إنتاجه من كل شيء، وجذب عملية صوب أعلى المواضع قيمة، وهذا أكفأ بكثير من إتخاذ قرارات من خلال انتخابات سياسية، يكون التصويت فيها مرة واحدة كل بضع سنوات بل حتى حينئذ يصوتون على حزمة من الإجراءات المتنوعة، ففي السوق كل مليم، وهذه القيمة تظهر كل يوم. صوت للتناغم الطبيعي بين المستهلك و سلوكه و عملية الإنتاج.[3]

إن **هايك** و المدرسة النيوليبرالية قد ذهبت بعيدا في مساحة الحرية التي أعطت للمستهلك و سلوكه الذي يتحكم في العملية الإنتاجية، فالحقيقة أن المستهلك في ظل الإنتاج الصناعي ليست له تلك السيادة المدعاة، لأنه مجبر على تطويع إحتياجاته مع ما يطرحه الإنتاج، إذ تتعرض السلع الإستهلاكية لتوحيد المقاييس، و على المستهلك أن يتكيف معها، و سلوكه تابع دائما لهذه العملية و لكل تجديد أو تغيير في السلع، و ليس سلوكه مستقلا أبدا إتجاه الإنقلابات التي تحدثها فنون الإنتاج على السلع، يقول **فبلن** :"إن درجتها و دوامها و مستواها و تتابعها

[1] - أشرف منصور، الليبرالية الجديدة و جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية، المرجع السابق ، ص134.
[2] إيمون باتلر، المدرسة النمساوية،المرجع السابق،ص44
[3] -المرجع نفسه،ص44.

ليس مسألة إختيارية لدى الأفراد، بل إن العملية الإنتاجية هي المتحكمة في ذلك، إذ تجبر السلع و بالتالي منتجيها و مستهلكيها معا على الإلتزام بمقاييس واحدة ...ثم تأتي بعد ذلك مرحلة من التخطيط و التحول الآلي لتفاصيل الحياة اليومية"، لا طائل بعد ذلك ولا فائدة من الحديث على حاجات بشرية أولية سائدة لدى كل الأفراد، فالحاجات خاضعة لما تقدمه الصناعة من سلع[1].

إن هالة سيادة المستهلك خرافة ووهم، لان السيادة الحقيقية للمؤسسة الإحتكارية وما تنتجه من سلع، ليس المستهلك سوى نتاج الممارسات التسويقية للشركات من دعاية و إعلان و ما يصاحبها من دراسات في علم النفس و علم التسويق[2]، و **قدم جون كينيث جالبرث John Kenneth Galbraith** في **مجتمع الوفرة** ما سبق إن قام به **فبلن** من نقد لفكرة المستهلك الرشيد، فالمستهلك يخضع لمؤثرات الدعاية و الإعلان، كما أشرنا سابقا، وليس صحيحا أنه في ظل إقتصاد السوق **المستهلك الرشيد**، فالحقيقة أن المنتج هو الذي يحدد أذواق المستهلك و رغباته، و قد ميز **جالبرث** بين الحاجات و بين الرغبات، و بيّن أن هذه الأخيرة هي من وضع المجتمع الذي نعيش فيه، كذلك أشار **جالبرث** الى أن المجتمعات بعد أن تجاوز مرحلة الندرة و تدخل الى مرحلة الوفرة ، فإنها تكون أقل حساسية لمسائل الفقد و التبديد، ومن هنا التوسع في الأنشطة التي تبدو للوهلة الأولى غير مقنعة، وخاصة الدعاية و الإعلان، ولكنها في الحقيقة مظهر من مظاهر مجتمعات الوفرة.[3]

وعلى أساس نظرية سيادة المستهلك يقيم النيوكلاسيك نظرية أخرى في سلوك المنتج، وتتضح هذه النظرية ابتداءا من **بوم بافرك**، إذ يذهب الى نفس القواعد التي تحكم المنتج هي التي تحكم المستهلك، والسبب أن المنتج ينتج السلع التي يستهلكها المستهلك ،ويقيمها و يحدد

[1] -أشرف منصور ، الليبرالية الجديدة و جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية ،المرجع السابق،ص130

[2] - المرجع نفسه،ص131.

[3] - حازم ببلاوي ، المرجع السابق، ص166.

أسعارها بسلوكه الشرائي، وهذا أسلوب مراوغ لإعطاء الأولوية لنظرية القيمة الذاتية...، إن أفعال المنتج لدى المدرسة النمساوية يحددها سلوك المستهلك، بحيث يصبح الإنتاج كله مشروطا بالإستهلاك، وهذا ما يتيح للمدرسة أن تعالج تكاليف الإنتاج في ضوء منفعة السلعة.

و بالتالي تم التحول بجعل الإنتاج مشروطا و محددا بالقيمة الإستعمالية ورابطا القيمة التبادلية أو السعر بنفس تلك القيمة الإستعمالية، والقيمة التبادلية بالفائدة أو المنفعة الحدية، لكنهم على الرغم من كل هذا فإن باب الإنتقادات الموجهة لهم يبقى مفتوحا على مصرعيه خاصة الماركسية منها لأن القيمة الإستعمالية ذاتها، من إنتاج الرأسمالي و مشروطة به ولا يمكن أنتكون متغيرا مستقلا ، فكما قال ماركس في "معالم نقد الاقتصاد السياسي"، فإن رغبات و تفضيلات و إختيارات المستهلك تخلقها السلع، تلك السلع التي تخلق بمجرد ظهورها في السوق حاجات جديدة، وكأن السلع تأتي معها بالحاجة إليها في السوق: لا تنشأ الرغبة في الشيء مالم يكن هذا الشيء معروضا في السوق من قبل.[1]

5)- نظرية التوازن:

من أشهر نظريات الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي **Equilibrium Theory**، و تهدف النظرية في صياغتها المختلفة إثبات أن السوق الحر المتروك لقوانينه الخاصة سوف يصل الى إستقرار ما في الأسعار، و توازن بين العرض و الطلب و بين الموارد المتاحة، و القدرة على تعبئتها و تشغيلها، وبين أرباح المجالات الصناعية المختلفة، و بين قدرة المجتمع على العمل و قدرة رأس المال على تحقيق الربح[2]، و قد عرفها **هايك** أي التوازن بأنه" حالة تكون

[1] - أشرف منصور، الليبرالية الجديدة و جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية، المرجع السابق ، ص ص ص،135،134،133.
[2] - المرجع نفسه ، ص 135.

فيها الخطط المختلفة التي وضعها الأفراد و الذين يؤلفون(مجتمعا) للعمل في الوقت المناسب متوافقة مع بعضها البعض" ، وهنا سوف يعود التساؤل عن الكيفية التي يتم بها هذا التوافق؟[1].

تظهر نظرية التوازن إبتداءا من **كارل منجر Carl Menger** مؤسس المدرسة، و قد بدأت النظرية في صياغته لها بإعتبارها إعادة طرح للتناول الليبيرالي التقليدي لمشكلة النظام، وكيف ينتج تلقائيا عن أفعال الأفراد دون تخطيط مقصود، ولمشكلة الخير العام الذي يتحقق من خلال الأفراد، يتساءل **منجر**:" كيف يمكن للمؤسسات التي تخدم الرفاهية العامة و الضرورية لنمو هذه الرفاهية أن تظهر للوجود دون إرادة عامة موجهة نحو تأسيس مثل هذه المؤسسات؟".

و يجيب **منجر** نفسه:" أن الرفاهية العامة تتحقق عن طريق إشباع الأفراد لإحتياجاتهم، والإشباع متبادل بين الأفراد، بحيث يشبع الواحد منهم إحتياجاته عن طريق الآخر، وهذا الإشباع المتبادل يتم عن طريق السوق "[2].إذن السوق هو المؤسسة العامة التي تحقق الخير العام، و لضمان هذا الخير العام يجب ضمان عمل هذا السوق حرا من أي تدخل لأنه بطبيعته مجال محايد و وسيط لتحقيق الإشباع المتبادل للحاجات، ويجب ان يظل محايدا للمحافظة على طابعه العام والكلي، السوق حسب **منجر** إذن ،ليس في حاجة إلى تنظيم لأنه ذاتي التنظيم، بل هو في حاجة الى تنسيق بين عملياته، و الأطراف الفاعلة فيه.

إتحدت تسمية نظرية التوازن في بدايات الإتجاه النيوكلاسيكي بنموذج التوازن العام **General Equilibrium**، وظهرت إرهاصات هذا الشكل عند **والراس**، ثم **فيزر** و**فون ميسز** في أواخر القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين سادت الإتجاه النيوكلاسيكي كله، وينص هذا النموذج على أنه في عالم يحتوي على تجار يحاولون الحصول على أقصى ربح ،ومالكي

[1]- Peter Lewin,*Hayken Equilibrium and Change*,Jorna of Economic Metohologey,4-2,245-265,1997,p01,

[2] -أشرف منصور ، الليبرالية الجديدة و جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية المرجع السابق،ص137

موارد يحاولون الحصول على أكبر عائد من مواردهم، فمن الممكن تخيل نظام في أسعار الموارد والسلع يتيح الآتي:

1-يتيح لكل الأفراد المنخرطة في عملية التبادل أن تبادل كل ما تملكه دون أن يبقى لديه شيء وبالتالي إستبعاد خطر فرط الإنتاج.

2-يتيح لكل أطراف التبادل أن تحسن من رفاهيتها معا وفي نفس الوقت ودفعة واحدة، أي دون أن يكون مكسب الواحد على حساب خسارة الآخر كما يحدث في العالم الحقيقي[1].

ومن خلال هذا و ربطا بتعريف **هايك** للتوازن نصل الى أنه موقف تكون فيه المعرفة و التوقعات الفردية، والإجراءات التي تستند إليها متوافقة مع البيانات، حيث تتضمن البيانات الخاصة بفرد واحد تصرفات الأفراد الآخرين، فمن المستحيل التفكير في التوازن المتعلق بالإقتصاد دون جلب تصورات الفاعلين، لذلك في حالة العرض و الطلب لسوق واحد محدد جيدا، لن يتم ملاحظة السعر المتغير عندما يفي جميع الأفراد بخططهم المتعلقة بالبيع و الشراء، وعندما لا يتم الوفاء بهذه الخطط قد نتوقع أنه سيتم مراجعة الخطط[2]، فهذا النموذج من التوازن العام يقوم على عدة إفتراضات أهمها المستوى القائم من التطور التكنولوجي يكون متاح للجميع و مفتوح بالكامل أمام الكل، أي مشاعية التكنولوجيا و عدم تمكن طرف من إحتكارها و منعها عن الآخرين بحجة الملكية الخاصة للإختراعات العلمية و التكنولوجية، وما يحكمها من قوانين السوق الإحتكارية، و كذلك إفتراض أن الموارد متاحة للجميع في ظل منافسة عادلة و ليس إحتكارا لها عن طريق الملكية الخاصة لمصادرها في العالم الحقيقي[3].

ليس هناك شك أن رؤى **هايك** قد تم قبولها من حيث المبدأ و لكن تم إعتمادها بشكل مختلف من قبل عدد من الإقتصاديين الكلاسيكيين الجدد، فالدول التي تكون الإجراءات المقصودة

---

[1] - أشرف منصور، الليبرالية الجديدة و جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية، المرجع السابق ، ص 137.

[2] -Peter Lewin,*Hayken Equilibrium and Change* ,p2.

[3]- أشرف منصورالمرجع نفسه، ص137.

للوكلاء الإقتصاديين العقلانيين مشتقة بشكل متبادل يمكن تنفيذها (التوازن هو) حالة لا يوجد فيها وكلاء إقتصاديون لديهم حافز لتغيير سلوكهم ...لا ينبغي أن تؤخذ المساواة في العرض و الطلب على أنها تعريف للتوازن، كنتيجة ناتجة عن إفتراضات سلوكية أكثر بدائية، لذلك يجب ان نقول إن حالة التوازن هي الحالة التي يتم فيها تنسيق الخطط الفردية بشكل كامل ، حيث يمكن تنفيذ كل خطة فيها بنجاح، لأن هامش االخطأ يكون أقل من الإعتماد على إفتراضات لايمكن التنبؤ بها.[1]

يتضح على الفور أن التوازن الذي تم تحديده على هذا النحو هو حدث بعيد الإحتمال للغاية، إنه غير واقعي بشكل واضح، وقد يتساءل البعض عن قبولها الواسع كمعيار مرجعي، يثير هذا التساؤل المهم المتعلق بوظيفة بنيات التوازن في النظرية الاقتصادية. من الواضح أن التركيبات النظرية، بدرجة أكبر أو أقل، غير واقعية، إنهم جميعا يتجردون من الواقع من أجل إلقاء الضوء عليه.

و يبرز أن دور المعرفة ضروري هنا فمعرفة الفرد، وبالتالي معرفة جميع الأفراد، له أهمية حاسمة، من المهم أن نتذكر أن ما يسمى" البيانات"، و التي بدأنا منها هذا النوع من التحليل هي (بصرف النظر عن أذواقه) جميع الحقائق التي تعطى للشخص المعني ، ليست حقائق موضوعية بالمعنى الدقيق للكلمة، لذلك من الممكن تماما، و من المحتمل، أن يكون هذا مختلفا في بعض النواحي[2].

و نظرا لوجود علاقات التوازن بين الإجراءات المتتالية للشخص فقط، بقدر ماهي جزء من تنفيذ نفس الخطة، فإن أي تغيير في المعرفة ذات الصلة للشخص، يؤدي به الى تغيير خطته، تعطل علاقات التوازن بين الإجراءات التي إتخذها من قبل و تلك التي أتخذت بعد التغيير في معرفته، وبعبارة مختلفة فإن علاقة التوازن تتألف فقط من أفعاله خلال الفترة التي تثبت فيها

[1] - أشرف منصور، الليبرالية الجديدة و جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية، المرجع السابق ،ص137.

[2]Peter Lewin,*Hayken Equilibrium and Change,p.2.*

صحة توقعاته، وبما أن التوازن هو علاقة بين الأفعال، وبما أن أفعال شخص ما يجب أن تتم بالتتابع في الوقت المناسب، فمن الواضح أن مرور الوقت ضروري لإعطاء مفهوم التوازن أي معنى لذا فالتوازن ليس علاقة بين الأفراد فقط في وقت ما، بل هو بالضرورة علاقة بين الأفعال بمرور الوقت، ولكي يوجد التوازن خلال فترة زمنية، يجب ان يكون موجودا في كل نقطة زمنية خلال تلك الفترة، فاذا كان التوازن موجودان فإن خطط الأفراد تكون متسقة مع بعضها ومع الحقائق الفنية للعالم، بحيث تكلل كل خطة بالنجاح، مثالية كبيرة جدا في الإنسجام و التوافق ، وكذا لا يمكن أن نغفل على حصرها بطريقة غير مباشرة على الدول التي تمتلك التكنولوجيا دون غيرها و هو تحييد كذلك لغيرهم[1]. هذا يعني أنه في حالة عدم وجود أي تغيير (بمعنى وصول معرفة جديدة) فسيكون التوازن موجودا في كل نقطة زمنية.

إن الإتجاه نحو التوازن غير عملية السوق الفعلية، بالنسبة الى **هايك** لم تكن المسألة نظرية، ولن تتقدم كثيرا هنا مالم نسأل عن أسباب قلقنا من حالة التوازن الوهمية المعترف بها. أي كا ما قد يقال ، فيبدو أنه لا يوجد شك محتمل أن التبرير الوحيد لذلك هو الوجود المفترض للميل نحو التوازن فقط، من خلال هذا التأكيد على وجود مثل هذا الإتجاه يتوقف علم الاقتصاد عن كونه تمرينا في المنطق البحت و يصبح علما تجريبيا...[2]

و بالتالي فإن الإتجاه الموازن هو إتجاه الأسواق لتنسيق الشؤون الإنساينة، من خلال إنكار وجود نزعات توازن، يقلق "**كيرزنر**"، قد يتم دفع المرء الى" إنكار معقولية العمليات المنهجية الممكنة لتنسيق شؤون السوق، (وفي أقصى الحالات) يجعل العلم الاقتصادي غير موجود". ومن ناحية أخرى "لاكمان وايت" يرى أنه من خلال التأكيد على وجود ميول موازنة ثابتة، فإننا نلعب مباشرة في أيدي خصومنا الذين يتعين عليهم فقط الإشارة الى حالات واضحة لسوء التنسيق للفوز بنقاط المناقشة، علاوة على ذلك، فإن أصل الصعوبة يكمن في هذا: ففي

[1]- Ibid,p.3.
[2]-Ibid,p.4.

السوق... يجب أن يولد كل نشاط تنسيقي بعض الخلاف في العلاقات القائمة و بالتالي يجب أن يولد تغييرا داخليا، أولئك الذين يأخذون بديهية ...أن الوقت و المعرفة– يتداخلان معا – و أن مرور الوقت يجب أن يعني تغييرا في المعرفة، و لا يمكنهم رؤية أي طريقة لتجنب الإستنتاج و أن التغيير داخل المنشأ و مستمر، و بالتالي تقديم أي بيان حول ميول الموازنة مشتبه فيه بطبيعته، في قلب المشكلة تكمن إستقلالية التوقعات الفردية و الخيارات التي تؤدي إليها. تنبع بديهية **لاكمان** من عدم القدرة على إنكار ما ينطوي عليه من أن السلوك الفردي لا يمكن التنبؤ به لأنه لا يمكن التنبؤ بالمعرفة المستقبلية[1].

إن ما يسيطر على النيوكلاسيك و هم يبحثون في موضوع التوازن ،هو رغبتهم في التركيز على مجال التبادل ،و على السوق، فما يراد له التوازن عندهم هو السوق، و عمليات البيع و الشراء، و ما يخشونه هو الكساد أو فرط الإنتاج و وجود بضاعة لا يتمكن الناس من شرائها، أي أن يكون معدل الإنتاجية أعلى من إحتمال السوق و قدرته الإستيعابية، ومن هذا المنطلق يأخذون في بحث كيفية حدوث توازن، و هذا ما يجعلهم يتناولون الأسعار والتقييم الذاتي للسلع وإختيارات المستهلك، وهم يسلمون بأن التوازن في مجال الإنتاج نفسه وبين مجال التوزيع يتحقق إذا ما توصلنا الى توازن السوق.[2]

نستنتج هنا أن سعي الليبيرالية إلى إحياء التراث الرأسمالي الكلاسيكي قادهم إلى ضرورة إحياء كل مبادئها و إقامة السبل الي توصل إلى ذلك، و أبرزها تبرير أن القيمة تحددها عوامل ذاتية تتعلق بالمستهلك، وبالتالي ربط القيمة بالعرض و الطلب التي تفرز سعرا متغيرا يأبى الثبات الذي يعتقد به المخططون، التبرير الآخر الذي يمثل ضرورة هو التأسيس للمنفعة الحدية التي تساهم أساسا في تحييد الجهد المبذول أي العمل و بالتالي النظرة العمالية

[1] -Ibid,p p.4.5.

[2] - أشرف منصور، الليبرالية الجديدة و جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية، المرجع السابق ، ص139.

الإشتراكية، فالمنفعة هي الوسيط الثابت الذي يتيح مبادلة سلعة بسلعة أخرة غير مفهوم العمل، وهو ما أوجد مكانا للسوق كبنية محددة للعملية الإقتصادية محل الإنتاج.

و تكملة لتوطيد أفكاره قام **هايك** و النيوليبيراليزم إلى تأثير المستهلك وجعله مقود عملية الإنتاج عندما يشتري أو يحجم على الشراء، مبعدا كل تأثير خارجي عن هذه العملية رغم أن ذلك من الإحتمالات القوية التي تفرض نفسها خاصة في عملية التسويق و إستخدام علم النفس و المؤثرات الإشهارية في التوجيه، فالمؤثر قد يكون محل توجيه.وبالذهاب إلى شق آخر مهم لتمام التبريرات وهو بحث كيف يمكن أن يحدث التوازن بين جميع الأطراف الفاعلة داخل السوق دون تخطيط من جهة مع تحقيق الرضا و الربح عند جميعهم من جهة أخرى، و السر يبقى دائما هو التلائم و التوافق و الإنسجام الذي تخلقه الحرية و التلقائية، ويكون السعر هو المؤشر الذي يتحكم في تغيير الخطط بعفوية، رغم أن هذا كان لابد أن يستند على عدة عوامل قد تتوفر و قد لاتتوفر فتنسف بذلك هذه الخطط التلقائية و التوازن كله، أهمها توافر وسائل إنتقال المعلومات و بسلاسة وهو أمر يثبت الواقع صعوبته ،إلا أن كان المقصد مقصورا على البعض ممن تتوفر فيهم العوامل و الشروط جميعها

ومن هذا كله فالتبريرات عامة هي أجزاء أحجية ليبيرالية لابد أن تتشكل بغض النظر على منطقيتها أو كمالها أو عدمها، ولكن الغاية العامة هي إعادة إحياء المذهب عموما ومدى توافقه مع مطالب العدالة خصوصا.

الفصل الثالث :

بنية نظرية العدالة الإجتماعية عند فريديريك هايك و مركزية الفرد فيها

المبحث الأول: بنية نظرية العدالة الاجتماعية.

1)- إنكار المجتمع والعدالة الاجتماعية:

رفض **فريديريك هايك**Friedrich Hayek وجود شيء إسمه المجتمع من الأساس، إذ أقر أن ما يوجد حقيقة هو مجموعة من الأفراد يرتبطون معا بعلاقات إما شخصية تكون نتيجة تعارف الأفراد مع بعضهم البعض مباشرة، أو غير شخصية إذا كانوا ضمن النظام الشمولي، شخصنة للمجتمع **Personnalisation** كما لو أن المجتمع شخص واحد [1]، "و هكذا أصبحت كلمة مجتمع وصفا مناسبا ،يطلق على أية مجموعة من الأشخاص تقريبا (...) مجموعة ليس هناك ما يدعو لمعرفة شيء عن تركيبها أو أسباب تماسكها، وهي وسيلة بديلة يلجأ إليها عندما لا يعرفون تماما ما يتحدثون عنه .الظاهر أن أي شعب، أمة، سكان، شركة، إتحاد، مجموعة، قوم ، رجل، زمرة، قبيلة، أعضاء، جنس ما، أو رياضة أو تسلية ،أو سكان أي مكان معين يعتبرون جميعا ،أو يشكلون مجتمعات [2] ،و لكي يميز **هايك** المجتمع الرأسمالي الذي أنشأه عن النظام الاقتصادي الرأسمالي باعتباره ملحقا و تابعا له والذي يضعه تحت مسمى النظام الموسع [3] ،فهو يرى أن المجموعة الصغيرة يمكن أن تقاد في أنشطتها ،بأهداف متفق عليها أو إرادة أعضائها ،في حين أن النظام الموسع ،الذي هو أيضا مجتمع ،يتكون من تركيب متناسق بتقييد أعضائه بقواعد سلوك متماثلة، في السعي الى أهداف فردية مختلفة [4]،فيعود **هايك** بذلك للتأكيد على أن إقتصاد السوق الرأسمالي يتيح للفرد أكبر فرصة و أكبر

---

[1] -أشرف منصور، موقف الليبرالية الجديدة من مفهوم العدالة الاجتماعية –فريديريك هايك نموذجا -، المرجع السابق،ص16.
[2] - فريديريك هايك ، الغرور القاتل –أخطاء الاشتراكية -،مصدر سابق ،ص 137.
[3] - أشرف منصور ، المرجع نفسه ص9.
[4]- فريديريك هايك ، المصدر نفسه ،ص137.

مساحة في الإستقلال الذاتي ،والحياد القيمي للسوق ،ذلك لأن حيادية السوق وعدم فرضه لأهداف مسبقة على الأفراد هو الذي يمكنهم من تطوير ذواتهم بحرية، وفق الوجهة التي يريدونها ،دون التقيد بقيم ،وأهداف مفروضة عليهم، فالآلية و العفوية لابد أن يكون من وراءها أثر إيجابي ينتج أثرا إيجابيا آخر و هكذا دواليك [1]،فالسوق وما يحدث فيه من مساومة على السعر يفرز شيئا أكبر من الصفقة ألا وهي الجمعية **Community**، فليس هناك قرار مركز بشأن من يتوجب عليه إنتاج القصدير ،أو ما إذا كان يتوجب إستهلاكه في المقام الأول وليس هناك قرار مركزي بشأن ما يجب إعطائه مقابل الحصول على القصدير ،وكل ما يحدث هو أن البعض يخمنون أنهم لو أنتجوا القصدير و أحضروه الى السوق فستكون له قيمة في نظر الزبائن ،وأن هذه القيمة كبيرة بما يكفي لتجعل المشروع جديرا بالعناء و الجهد ،وعندما يثبت صوابه بعض هذه التخمينات ،و يحدث التبادل التجاري ،و ينشأ حينها سوق القصدير ،ويصبح جزءا من العوامل التي تجمع الناس (...) ،وفي أثناء هذه العملية تحفز على الظهور أنماط للتعاون ، تتضمن أعدادا غفيرة و كبيرة من الناس .ويتطور التعاون بين الناس دون أن يحتاجوا الى التحدث بنفس اللغة ،ولا يعلم أحدهم بوجود الآخر ،ولا أن يعلموا بإعتمادهم المتبادل بعضهم على بعض ،وليس لهم سوى إدراك مبهم بالألاف من الوظائف التي يجب أداؤها للتزويد بالمدخلات التي تتيح لهم الحصول على منتج نهائي للبيع (...) لكنهم يتمكنون من التجمع و تشكيل جمعية و النتيجة الحاصلة هي أنهم يكادون يصبحون جميعا أفضل حالا بكثير مما كانوا عليه .[2]

إن برفض **هايك** للمجتمع فانه يدافع تلقائيا عن الفرد في مقابل الجماعة، هذا ما يجعله ينتمي الى النزعة الفردية ،التي تؤمن بحرية الفرد و قيمته داخل المجتمع ،و تعامله كأول منتج

[1] -أشرف منصور ، موقف الليبيرالية الجديدة من مفهوم العدالة الاجتماعية –فريديريك هايك نموذجا -،المرجع سابق ،ص10.
[2] -ديفيد شميتز ، فريديريك هايك ، ترجمة علي الحارس موسوعة ستانفورد للفلسفة ،2018،ص 6.

للمعرفة و السلطة و السياسة (...) فحسب **هايك** يجب الفصل بين الإقتصاد، و أي هدف إجتماعي أو جماعي أو سياسي.[1]

ويمتد إعتراض **هايك** على إعتبار المجتمع مبدأ لتفسير الظواهر، فالأفراد بأهدافهم الجزئية هم مبدأ التفسير لدى الليبيرالية لا المجتمع ،كمقولة مستقلة عن الأفراد، فالفرد هو الوحدة الأولى المكونة للجماعة والجماعة، ماهي إلا مجموع الأفراد.[2]

وفي هذا الشق نختم بما أشار إليه فيلسوفنا عندما رأى أن كلمة "مجتمع" وإن كانت مضللة كما هي، تعتبر غير مؤذية إذا ما قورنت بصفة "**إجتماعي**" التي أضحت على الأرجح أكثر التغييرات إثارة للحيرة في مفرداتنا اللغوية الأخلاقية والسياسية كلها.

أسوأ إستخدام لكلمة "**إجتماعي**" وهو إستخدام يَدمر كلية معنى أية كلمة يحددها في عبارة العدالة الإجتماعية، التي تستخدم على نطاق عالمي تقريبا ... فقد إتضح إستخدام تعبير إجتماعي، معادلا فعالا للدعوة الى "**العدالة التوزيعية**" ،غير أن هذا يعزز التوفيق بينه وبين نظام السوق القائم على المنافسة، ومع نمو السكان والثروة أو حتى الحفاظ عليها، وهكذا أصبح الناس، من خلال مثل تلك الأخطاء، يطلقون كلمة "**إجتماعي**" ذاته. فينبغي أن يسمى "الإجتماعي" "معاديا للإجتماعي""، فهو يرى من خلال هذا أن لفظ الإجتماعي، هو مرادف للأشتراكية و أنظمة التخطيط التي تنظر، وتعلي المجتمع على حساب الفرد طبعا .[3]

يقول **هايك** "من الأمور التي شغلت بالي طوال أكثر من عشر سنوات كانت تقبل فكرة أن العدالة الاجتماعية سراب"[4]، وكأن **هايك** يلمح ويؤكد أن العدالة الإجتماعية يعني بها العدالة

---

[1]- Hayek .f, *Law .Legistation .and Liberty ,vol2,The mirrage of social justice* ,T,J international Ltd ,Great Britain ,1976 ,p100

[2] - Raimond cubeddu ,*The philosophy of the Austrian school,* London Routledge ,1993, p201

[3] -فريديريك هايك ، الغرور القاتل ، المرجع السابق ، ص ص ،143،142.

[4]-Hayek.f, *New studies in philosophy ,Politics ,Economics, and History of ideas*, London Routledge,1978,p57

التوزيعية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا لزوما هو لماذا تصير العدالة ،وهما وفق رؤية **هايك؟** يعود **هايك** إلى هنا إلى رفضه المتكرر للمركزية التي يتجنبها دائما في كتاباته وآرائه لكي لا يترك مجالا يمر و فكرة التخطيط، فيقول" لا يمكن أن توجد عدالة توزيعية عندما لا يقوم أحد بالتوزيع"[1]، وما دام الذين يتبادلون يقومون طوعيا بتحركات أفضل فليس هناك بعدها ما يمكن أن يقال، أو تدعو الحاجة الى أن يقال على سبيل التعديل.

لماذا تبرز أوجه مقاومة تطبيق أوجه فهم العدالة والظلم على الأوضاع التي لا يقوم فيها أحد بالتوزيع؟ إن ما يستحوذ ويسيطر على هواجس **هايك** هنا، ليس فكرة مفادها أن هناك من يكون أكثر إستحقاقا من غيره، بل أن يتجرأ "مسؤول جدارة" على تصحيح الأسواق التي تفشل في إعطاء الناس ما يستحقون، ولخوفه من وقوع الإستبداد، لا يحاجج **هايك** بأن الأسواق عادلة، بل أنها ليست من النوع الذي يمكن أن يكون عادلا، أو ظالما. وعندما لا يقوم أحد بالتوزيع فلن يجد حينها أي شيء يدعو للأسى بشأن النتيجة، لكن النتيجة لن تكون ظالمة على النحو الذي يكون عليه عندما تنتج عن "هندسة". فالنتائج التي كانت لتكون ظالمة **(**لو فرض بقصد**)** كأن يولد المرء بتشوه شفة الأرنب، ممكن أن تحدث أحيانا بكل بساطة، وكما يقول **جون رولز Rawls John** " التوزيع الطبيعي ليس عادلا ،ولا ظالما لأن الافراد يولدون في المجتمع ضمن وضع خاص. إن هذه ليست سوى من الحقائق الطبيعية" ،وهو رأي قد يتفق **هايك** معه، لكن ما يختلف فيه ،هو ما أضافه **رولز** فيما بعد " ما هو عادل أو ظالم إنما هو طريقة تعامل المؤسسات مع هذه الحقائق". فإذا كان **رولز** مصيبا في الإعتقاد بأن العدالة التوزيعية ليست عادلة أو ظالمة، فعندما لا تكون المؤسسات مخطئة في " التعامل مع حقوق طبيعية". وربما لا ينكر **هايك** مطلقا أن الإصابة بشفة الأرنب أمر سيء، أو أن معالجتها أمر جيد، لكنه قد يصر على أن صلاح ما ليس بظلم لا يمكن أن يعد تصحيحا للظلم. فإذا طلب منا أن نبتكر

[1] -Ibid ,p58,

أو نستشف أداة لمساعدة الأطفال المصابين بشفة الأرنب، فالسبب هو أن الإصابة بهذا التشوه أمر سيء وليس لأن الإصابة بها ظلم. وعندما نساعد فإننا لا نصلح بذلك توزيعا غير مناسب للإصابة، بل إننا وبكل بساطة نصلح مشكلة الإصابة بشفة الأرنب، فالمشكلة التي نستجيب ونتفاعل معها ،لا ترتبط بأي وجه من الوجوه مع الحسد واللامساواة ،أو الحقوق أو الإنصاف في الحصص، وأن الموقف الذي تتخذه عند إنشاء شبكة للحماية الإجتماعية ليست ضد الظلم، بل هذه المعاناة.[1]

إذا صَح ما سبق فانه يوضح لنا لماذا لا يمكن أن يكون الهاجس العقلي **لهايك** ببساطة ،أنه لا يمكن أن يكون هنالك ظلم في سوق لا يقوم فيه أحد بالتوزيع. وعلى سبيل المثال لنفترض أنني حطمت سيارة أحدهم عن طريق الخطأ، فبما أنه ليس هناك أمر بتوزيع الخطأ ،فهذا الوضع غير عادل ولا ظالم، لكن إذا كان **رولز** سينبري حينها للقول ،بأن ما يحدد العدالة أو الظلم ،هو كيفية إستجابتنا للضرر، فعندها قد يسانده **هايك**، إذ يختلف الوضع نوعا ما يكون سبب الضرر كيان فاعل، قابل لتحمل المسؤولية.[2]

ويبدو أن **هايك** يشعر بالقلق من أن فهمنا للعدالة قد يعسر علينا العيش سوية، وإنجاز التقدم بشكل مشترك. إذ يرى **هايك** بأن الناس إذا عجزوا عن الإدعاء بأن نقطة الإنطلاق ظالمة، فعندها يكون كل ما نفعله قابلا للتبرير، على أنه تحسين، وليس تصحيح. فإذا لم يكن هناك ظلم يحتاج إلى تصحيح، فعندما يكون التحسن الذي يحق لنا السعي إليه تحسينا وفق (...) الحالات جميعا، فإن ذلك يفتح المجال أمام كل التحركات الصفرية الحصيلة السلبية، التي يشعر الناس وفقا لذلك، بأنه يحق لهم فرضها بعضهم على بعض، تحت رداء الإنصاف

[1] - ديفيد شميتز ، فريديريك هايك ، المرجع السابق ، ص17
[2] -المرجع نفسه،ص18

والإنصاف بالعدالة، أي أننا يجب أن نكون على مستوى واحد ،عندما ننطلق أفرادا فيكون التطور تدريجيا حينها[1].

على حسب **فريديريك هايك** أننا يجب أن نحرص كل الحرص ،على تسيير منظومة العدالة كأية منظومة لتسيير المرور، في إطار عمل يعيننا على تشكيل توقعات متبادلة حول من له الحق بالسير بالطريق، فالمنظومة الفعالة في تنظيم المرور ،تتيح لنا ببساطة أن ننسق أفعالنا وفقا لمجموعة من التوقعات المتبادلة التي يجد كل فرد منا أنها نافعة في مساعدتنا على الحيلولة دون الاصطدام بعضنا ببعض، إنطلاقا في مساراتنا هذه أمام الآخرين. وفي الواقع، إن منظومة تنظيم المرور ،تكمن بشكل عام ،في عدم إضطرار الناس الى تبرير أفعالهم ،أمام الغير. وإذا كنا نرغب بالعمل وفقا لمبادئ الحالة النهائية للعدالة، فسنحتاج إلى تبرير كل تبادل نفكر بالإقدام عليه، وهو ما من شأنه أن يعيقنا بدلا من إعانتنا في إبتكار طرق جديدة لجعل أنفسنا أكثر قيمة بنظر المحيطين بنا[2]،و عليه ففي تفسيرات و تحليلات فيلسوفنا نجده يقدم نقده للعدالة على أساس أنه نقد للإشتراكية ،و التي على حسبه تزعم بتحقيقها للعدالة الاجتماعية رغم فشلها في الجانب النظري ،والعملي إقتصاديا و سياسيا،و رغم أنه لم يستثني من نقده الغير مباشر، كل إتجاه فكري يحاول الدعوة الى عدالة إجتماعية ،حتى وإن كانت ليست إشتراكية ،بمعنى أنه يرفض رفضا قاطعا وجود أي عدالة في أي مجتمع، و أي نظام إقتصادي أو سياسي ،وقد جعل من النظام المخطط نموذجا ،ليبين أنه من المستحيل تحقيق عدالة إجتماعية ،لإنعدام الشروط التي تؤدي و تساهم في تكريسها، وتجسيدها حقيقة ،فمثلا عند **هايك** لتتحقق العدالة داخل المجتمع، و بالضبط داخل الأسرة ،على الحكومة توفير نفس الفرص لجميع الأجيال، فإذا كانت هناك فرص متاحة أمام جيل ما فإن مهمة العدالة في نظره،

[1] - ديفيد شميتز ،المرجع نفسه ،ص18

[2] -المرجع نفسه ،ص18.

التي تتمثل في توفير فرص جديدة للفقراء ،بل في المحافظة على نفس الفرص التي كان يتمتع بها الجيل السابق[1].

وهذا يبدو أمرا شبه مستحيل بالنسبة للحكومة، وهذا ما نلتمسه في قول **هايك:**"ان الفكرة القائلة أن الحكومة يمكنها أن تحدد كل الفرص المتاحة للجميع يمكن أن تضمن تساوي الفرص أمام الجميع ،هي فكرة تتناقض مع كل عقلانية المجتمع الحر"[2]، لأن المجتمع الحر في نظر **هايك** ،يجب أن يترك دون تدخل ،خاصة إذا كان هذا التدخل حكوميا ينطوي على تخطيط إقتصادي أي الإشتراكية.

نستنتج مما سبق أن دعوة **هايك** الى الحفاظ على نفس الفرص لأفراد المجتمع، هو دعوة صريحة للمحافظة على الوضع الطبقي الذي تسيطر فيه الطبقة الغنية على باقي الطبقات، وهوظلم مقنع بالعدالة المزيفة.

2) –التقسيم الطبقي للمجتمع:

في علم الإجتماع تقال الطبقة على جملة الأفراد الذين يضعهم القانون أو الرأي العام في مستوى إجتماعي واحد حاليا، تسجل هذه الكلمة مثلا للإنطباق بوجه خاص تقوم على التفريق بين المواطنين وفقا لمستوى مداخيلهم، مزارعون، عمال وصناعيون ...الخ.

إن كل تاريخ للاجتماع البشري حتى هذا اليوم، هو تاريخ صراعات بين الطبقات، ففي كل مراحل التاريخ التي سبقت مرحلتنا، نرى الإجتماع يقدم في كل مكان تقريبا تنظيما كليا مكثفا

[1]-Hayek.f,*The fatal conciet ,The erros of socialism*,Chicago,University of Chicago Press,1991,p31
[2] -Hayek.f,*The Constitution of Linberty* ,P29

لطبقات متمايزة، ونجد سلم مراتب إجتماعية كثيرة، غير أن معسكرنا ينقسم الى معسكرين متعارضين أو متضادتين وهما البرجوازية والبروليتاريا[1].

وبالرجوع الى فيلسوفنا نجد **هايك** يتهرب من إعطاء مفهوم للطبقة والمحددات الطبقية، فعلاوة على أنها من التراث الماركسي والاشتراكي الذي يناصبه العداء، وهي المدخل الطبيعي للتساؤل حول العدالة الإجتماعية التي لا يعترف بها من الأصل. وهو يتجاوز الطبقة بعدة طرق، ومنها أنه لا يستخدم مصطلح كلمة الطبقة تماما وينوب عنها بمصطلحات بديلة مثل الجماعة او الجماعات، ومنها كلامه عن الجيل والأسرة، فهو يذهب إلى أنه إذا كانت هناك فرص متاحة أمام جيل ما فان هذه الفرص لابد أن تكون بنفس الصورة للجيل التالي وهذه هي العدالة بمنظوره الذي أشرنا اليه في العنصر السابق، وهكذا أصر على المحافظة على نفس الفرص فأظهر بذلك غايته الخفية وجعل الأوضاع في خدمة طبقة ملاك الثروة وهو المطلوب الحقيقي للحكومة ،و الذي لن تحيد عنه فالهدف موجود ،وإن رفض الهدف جملة و تفصيلا سابقا[2]. كما يذهب الى أنه إذا إختارت أسرة ما مكانا معينا للسكن، ووضعت ترتيبات معينة لحياتها، فإن أبناء الأسرة من حقهم إما نفس الحرية التي كانت لآبائهم أو فرصا أفضل مما كان متوفرا لهم. وهكذا يتبين إستعمال **فريديريك هايك** للجماعة والأسرة بديلا عن الطبقة، و كل شيء لديه هو إختيار من ممكنات متاحة، وفرص وحق في المحافظة على نفس المستوى من الحرية، و بكل المصطلحات يعمل على تغييب مبادئ، مثل الحق في العمل، و في حد أدنى للأجور و حد أدنى لدخل الأسرة والحقوق الإجتماعية العامة في الرعاية الاجتماعية و الصحية، و يظهر هذا بشكل أكبر عندما يهاجم الضمان الاجتماعي والخدمات العمومية، فنظام الضمان الاجتماعي عنده قد يتجاوز وظيفته الشرعية المتمثلة في حماية الضعفاء و المعوزين ليتحول الى طريقة ملتوية لإعادة توزيع المداخيل، كما يقترح أيضا إزالة إحتكار تمثيل النقابات الذي

[1] -أندريه لالاند ،موسوعة لالاند الفلسفية ،ترجمة خليل أحمد خليل ،منشورات عويدات ،ط2 ، المجلد1، بيروت –لبنان ،ص 174.

[2]- A.I.T.E.C,Freiederich Hayek.*Liberealisme*,Etat et Soctenr public.

هو الآخر خرق فاضح لقواعد القانون، و يتضح من كلامه هنا انه يبني حقائق هي في الأصل فرضيات قد تتحقق وقد لا تتحقق [1].

وتحليلات **هايك** هنا في غاية التجربة والعمومية، ذلك لأن الأسرة لا تختار طواعية مكانا للسكن ،ولا تضع ترتيبات للحياة إلا إذا كانت منتمية لشريحة إجتماعية معينة، تمكنها إمكانياتها وقدراتها المالية المادية من هذا الهامش الواسع من حرية الإختيار. إن **هايك** في الحقيقة يقصد الشرائح الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى خاصة في الدول الغنية، وكذلك الطبقات العليا في كل مجتمع. أما تلك الشرائح الاجتماعية التي لا تجد أمامها سوى مكان واحد وترتيبات واحدة معينة للحياة فلا نستطيع أن نقول معها أنها تختار بحرية تامة، بل إن مكان العيش وترتيب الحياة يكونان مفروضتان عليها، والبين أن مفكرنا يريد الحفاظ على مكتسبات طبقة معينة مرة أخرى وحسب، وهذه هي نزعة المحافظة المتخفية وراء خطابه الليبيرالي عالي التجريد والعمومية[2].

ويتجاوز **هايك** الطبقة أيضا عن طريق مفهومه عن حرية الإختيار والفرص المتاحة فإن التأكيد المستمر من قبله عليهما يتجاوز مشكلة إنحباس عدد كبير من الأفراد والسكان في مستويات طبقية معينة لا يستطيعون معها تخلصا وفكاكا. الحقيقة أن حرية الإختيار والفرص المتاحة في عالمنا المعاصر مشروطة بالوضع الطبقي فلكل طبقة حدود لحرية تحركها ونوعية معينة من الفرص المتاحة أمامها، يريد **هايك** أن يسرب لنا فكرة ضمنية تقول أن المجتمع الليبيرالي يسمح بفرص متاحة متساوية أمام الجميع، لكن ليس ذلك صحيحا في ظل المجتمع المنقسم طبقيا، كما أن تجاوز وإستبدال الطبقية ومحدداتها بمفاهيم الحرية والاختيار والفرص المتاحة بطريقة أيديولوجية معروفة في التقليد والتراث الليبيرالي.[3]

---

[1] -A.I.T.E.C,Freiederich Hayek.*Liberealisme*,Etat et Soctenr public.

[2] -نورالدين علوش ،المرجع السابق،ص123.

[3] نورالدين علوش، المرجع نفسه،ص 124.

إن **هايك** لا يتوقف أبدا في محالة إظهار المجتمع الرأسمالي المتعالي الذي يعتبر مثالا يحتذى به و هو في الواقع و الحقيقة غير ذلك ، الى حين تحقيق ذلك تبقى المجتمعات تنقسم و تظهر فيها الطبقية و فقا لعوامل، و محددات تفرض نفسها واقع الأمر، ولا يمكن بأي حال من الأحوال التغافل عنها.

مانستنتجه من ما فات ذكره أن **هايك** في سعيه الحثيث إلى هدم الإشتراكية هدم كل مصطلح أو بناء قد يقود إليها، ومن بين ماسقط على يده هو المجتمع ،ورفضه لهذا الأخير متأتي من إعلائه للفرد، إن المجتمع لن يكون غير بناء يطغى على الفرد ،رغم أن الفرد هو الأساس الذي بإمكانه أن يقدم الشكل الإجتماعي، و المجتمع هو مبرر لإطلاق فكرة عدالة إجتماعية توزيعية إشتراكية تكون سببا في الظلم، على نقيض ذلك يرى في نسخته الخاصة جمعا بين العدل و الظلم ،فتارة تكون عادلة و تارة تكون ظالمة، و الفرق واضح بين ماهو طبيعي و ماهو مخطط، فلا لوم على ماهو طبيعي دائما.

بالتطرق إلى التقسيم الطبقي للمجتمع، فهو يتهرب منه بكل الطرق ،وطرح بديلا عن الطبقة وهي الجماعة أو المجموعة، رغم أنها ضرورية في صياغة تصور العدالة الإجتماعية، وقد جعل توفير الفرص وحماية الحقوق محافظة على حرية الإختيار، هذه الأخيرة التي تبقى دائما مرتبطة كذلك بعوامل تجعلها مقيدة و تفقدها قيمتها بذلك

المبحث الثاني: مركزية الفرد عند فريديريك هايك.

1) -الحرية الفردية أولا:

لقد حاول الكثير من الفلاسفة منذ القديم تعريف الحقوق الفردية، فهناك من أرجع مصدر هذه الحقوق الى الله، بمعنى أن الله وهب الإنسان مجموعة من الحقوق الثابتة التي لا تقبل أي تغيير، وهناك آخرون وجدوا أن مصدر الحقوق تكمن في طبيعة الإنسان نفسه، أي هي حقوق فطرية طبيعية وجدت مع وجود الإنسان ومن هنا جاءت عبارة حقوق طبيعية كالحق في الحياة ولكن ما هو متفق عليه هو أن هذه الحقوق ليست ممنوحة من طرف الدولة.[1]

هذا ويروي **فريديريك هايك Friedrich Hayek** أنه لا وجود لعدالة إجتماعية بسبب عدم إحترام الحقوق الفردية، للإنسان وخاصة حق التمتع بالحرية ،وهذه الأخيرة تكاد تكون منعدمة في النظام الشمولي المخطط.

وقبل التطرق الى طبيعة الحرية في النظام الشمولي، لا بد من التذكير أولا أن مصطلح الحرية ومفهومه وماهيته الحقيقية قد أخذت حيزا كبيرا من تفكير **فريديريك هايك Friedrich Hayek** ،وقد أفرد لها كتابا خاصا تحت مسمى دستور الحرية ضمن ثلاثيته المعروفة :**القانون والتشريع والحرية**، ويعرف **هايك** الحرية مفهوما بسيطا، فالحرية تعني عنده "أن لا يكون الانسان مكرها على الإذعان لإرادة غيره".[2]

وفي كتابه **دستور الحرية** يسترسل في وصفها أي الحرية، بأنها الحالة التي يتم فيها الحدُ الى أدنى درجة ممكنة من ممارسة الإكراه على بعض الأشخاص من قبل بعض أشخاص آخرين[3] ومن منظوره أن أي سياسة للحرية يجب أن تستهدف تقليل الإكراه، أو تأثيراته الضارة حتى لو

---

[1] - ديفيد بوز، الحقوق الفردية ، المرجع السابق ، ص 9.

[2] -صخري محمد ، الحرية الفردية و تقدم المجتمع ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ،الجزائر ،2021.

[3]- Hayek(F.A), *The constitution of Liberty,* p 10.

لم تستطع إلغاءه تماما[1] ،ويشير **هايك** إلى أن هذه الحرية تسمى أيضا الحرية الفردية أو "الحرية الشخصية".

يحصر **هايك** الحرية في إطار علاقة الإنسان بالإنسان، فبالنسبة إليه لا يمكن أن نتحدث عن إنتهاك شخص حرية شخص، إلا لما يقع ذلك من طرف شخص آخر عن طريق الإكراه ويقدم مثالا عن ذلك "متسلق المرتفعات الذي يجد نفسه معلقا عند منحدر صعب، والذي لا يرى سوى طريقة واحدة لإنقاذ حياته هو حر دون شك، مع أنه من الصعب أن نقول بأن لديه أي خيار. كما أن معظم الناس سيكون لازال لديهم إحساس كاف لكلمة "حر" ليدركوا أنه إذا سقط ذلك المتسلق في صدع من الأرض ،وأصبح غير قادر على الخروج منه، فلا يمكن أن يقال عنه بأنه "غير حر" إلا مجازا، والقول عنه بأنه أصبح "محروما من الحرية "، أو أصبح أسيرا، هو إستخدام لهذه العبارات بمعنى مختلف عن المعنى الذي ينطبق على العلاقات الاجتماعية"[2].

وفي هذا المجال يعتقد **هايك** مقارنة بين معنى الحرية في تصوره بثلاث معان أخرى متداولة فالحرية في معنى معين هي مشاركة الانسان في اختيار حكومته ،ومشاركته في وضع التشريعات ،وفي عملية الإدارة (الحرية السياسية) ،والحرية في معنى آخر هي ذلك المدى الذي يستطيع الانسان أن يصل اليه في القيام بفعل معين، مدفوعا بإرادته الخاصة، لا بدافع طارئ أو ظروف وقتية معينة (الحرية الداخلية) ،و الحرية في معنى ثالث هي مدى قدرة الفرد إشباع رغباته، أو هي النطاق الذي يمكن أن يمارسه الإنسان في الإختيار بين البدائل المطروحة (الحرية بإعتبارها قدرة)[3]، بالإضافة إلى أن **هايك** سار إلى تمييز آخر بين الحرية الفردية و الحرية السياسية ،فهذه الأخيرة في منظوره تعني "مشاركة الناس في إختيار حكوماتهم،

[1]- Hayek,F ,*La constitution de la Liberty*,Trad, Raoul Audoin et jacques Garello avec la collaboration de guy Millier, Paris LItec,1994, p11.

[2] - Ibdem,pp,12-13.

[3] - صخري محمد ، المرجع السابق .

وفي العملية التشريعية، وفي الرقابة على الإدارة "[1] ، ولعل الحرية السياسية هي الأكثر استئثارا بالبحث لدى المفكرين الليبيراليين الكلاسيكيين من جماعة **هايك** (أستاذه **فون ميزس**، و **ملتون فريدمان...**) و بدءا من عنوان الكتاب "**دستور الحرية**"، ويظهر مدى طغيان النقاش حول الحرية السياسية على الحرية الفردية أو الحرية الميتافيزيقية التي يعرفها **هايك** "درجة تصرفات الانسان بإرادته المدروسة وبتحليله المنطقي للأمور، وقناعته الدائمة بدلا من التصرف وفق قرار آني أو ظروف آنية "[2] .

أما ربط الحرية بالقدرة المادية على الفعل، فهو تفسير خاطئ بل مشؤوم كما جاء في كتابه هذا، فهذه مجرد أحلام "أشخاص كثيرين على شكل وهم بأنهم يستطيعون الطيران، وبأنهم تحرروا من قوة الجاذبية ويستطيعون الحركة (بحرية كالطيور) الى أي مكان يشاؤون، أو أن لديهم القدرة على تغيير بيئتهم وقتما يشاؤون"[3]، ووفق رؤية **هايك** يعمد أنصار الجدلية الإشتراكية الى الخلط بين مفهوم الحرية وتعريفه الأخير وغاياتهم تدمير الحرية الفردية، التي تعد القيمة الأسمى، و تعويضها بحرية جماعية تنتهي بقمع الحريات، و تأسيس دولة شمولية بإسم حرية غير قابلة للتحقق.

ويرى **هايك** أن الحريات التي سبق الإشارة لها ذاتها أوضاع و شروط لا تتفق مع ما يعنيه بالحرية الفردية، وينبغي من ثم أن تظل بمعزل عنها، فالحرية السياسية على سبيل المثال ليست شرطا ضروريا ولا هي كذلك بالشرط الكافي للحرية طالما أن النظام غير الديمقراطي يمكن في حالات كثيرة أن يفرض قدرا ضئيلا من القيود التي لا يقلل من وطأتها وقوفها في مواجهة القهر و الجبر الذي يمارسه الآخرون على إرادتنا، ولكنها تقف في مواجهة الضعف الأخلاقي أو في مواجهة تأثير الإنفعالات العابرة.

---

[1] - Hayek,f, La constitution de la liberty, p13.

[2] - Ibidem , p 16,

[3] -صخري محمد ، المرجع نفسه .

أما بالنسبة للحرية باعتبارها نوعا من القدرة الإيجابية، فإن **هايك** يرى فارقا جوهريا ما بين عدم التدخل في أفعال الاخرين وما بين القدرة المؤثرة على الفعل، فالإنسان قد يكون قادرا على ما هو غير مسموح له بأدائه، كما قد لا يكون قادرا على أداء أفعال معينة لم يحاول أحد أن يمنعه من أدائها، بل أن **هايك** يمضي أكثر من ذلك حين يبدي شكوكه في هذا المعنى من معاني الحرية، ويتساءل عما إذا كان يجوز لنا أصلا أن نتساهل في إستخدام الحرية الى الحد تصبح معه مرادفة لمعنى المقدرة، رغم التباين الواضح في المفهومين.

ولا شك إن عبارات **هايك** في هذا المجال، تتسم بالقوة والشجاعة ،خاصة عندما يأخذ المرء في إعتباره أن الحرية بهذا المفهوم كان لها أنصار فلاسفة لهم وزنهم، أمثال **جون لوك**، و**هيوم** و **ديوي**. [1]

وبالعودة الى طبيعة الحرية في النظام الشمولي، فقد صرح **كارل مانهايم Karl Mannheim** و هو عالم إجتماع يهودي تناول بالدراسة موضوع الحرية ،أن السياسيين الشموليين قد أساؤوا إستخدام كلمة الحرية لخدمة أغراضهم و مصالحهم الشخصية، بحيث أن الحرية الجماعية ليست حرية أعضاء المجتمع ،بل هي عبارة عن الحرية المحدودة للمخطط لكي يفعل ما يشاء، و بالتالي هذا خلط بين السياسة و الحرية ،و في نفس الوقت تلاعب واضح بمفهوم الحرية عند الفرد، كما أن الكثير من الكلمات كالعدالة و القانون و الحق، و المساواة تم التلاعب بها و تغيير معناها من طرف الشموليين لخدمة مصالحهم، فالحرية المزعومة في هكذا أنظمة هي حرية غير حرية المخطط الذي يرسمها وفق رؤيته الأمر الذي يفقدها جوهرها و قيمتها [2].

يرى **هايك** أنه لاوجود لحرية الفرد في النظام الشمولي المخطط بل هناك حرية جماعية، و هنا يحذرنا **هايك** من الذين يعدوننا بحريات جديدة مقابل القديمة، وهذا تدمير لمفهوم الحرية ،وهذا

[1] -صخري محمد ، المرجع السابق .
[2] - فريديريك هايك ، الطريق الى العبودية ، ترجمة محمد مصطفى ن دار الشروق للنشر ، القاهرة ،ط1 ، 1994، ص157.

يحدث تحت إسم حرية جديدة غالبا ما يعدون الشعب بها، وقد إصطلح عليهم **هايك** بإسم "مخططون للحرية" [1] ،هذا وواصل **هايك** شرحه لطبيعة الحرية في النظام الشمولي، و إنتهى إلى القول أنه لا يمكن دمج الإشتراكية مع الحرية الفردية، حيث عرف عن النظام الإشتراكي منذ القديم أنه نظام يهدد الحرية الفردية ، وقد كانت بدايته سلطوية كرد فعل على ليبيرالية الثورة الفرنسية ،وهذا ما نلمحه في قول **سانت سيمون Saint-Simon** " إن هؤلاء الذين لا يطيعون مكاتب التخطيط التي إقترحها سيعاملون معاملة العبيد"، فهي كالقدر المحتوم ، الذي ولد هذا النظام بها و لايمكنه لا إقتصاديا و لا سياسيا أن يجد للحرية موطأ قدم فيها[2].

كما استعان هايك بأعمال المفكر السياسي العظيم **ألكسي دي توكيفيل Tocqueville de Alexis** حول الديمقراطية و مقارنتها مع الإشتراكية، فحسب **توكيفيل** هناك صراع غير قابل للمهادنة بين النظامين، إذ قال في هذا الصدد "إن الديمقراطية توسع آفاق حرية الفرد" وقال أيضا "إن الديمقراطية تعطي كل القيمة الممكنة لكل إنسان، بينما تجعل الإشتراكية من كل فرد ،مجرد عميل أو مجرد رقم، ليس بين الديمقراطية و الإشتراكية من وجه تشابه سوى كلمة واحدة فقط هي المساواة، ولكن لاحظ الفرق، بينما تسعى الديمقراطية الى المساواة في الحرية تسعى الإشتراكية إلى المساواة في القيود و في العبودية "[3].

ونفهم من خلال هذا أن حجر الأساس في بناء الحقوق الفردية عموما والحرية خصوصا عند **هايك** قائم على المقارنة والنقد الذي يوضح الهوة الموجودة بين الليبيراليين والشموليين عن تجسيد المبادئ بين التنظير والواقع.

ولا يمكن أن نخفي في شق آخر موازي للحرية، أن **هايك** تطرق إلى حق الملكية بإعطائها حيزا مقبولا في كتاباته خاصة عندما أشار إليها في كتابه الموسوم بعنوان "**الغرور القاتل**

---

[1] -فريديريك هايك ، الطريق الى العبودية ، المصدر السابق ص157.

[2] - فريديريك هايك ، الطريق الى الرق نسخة مختصرة ، هيثم كامل ، منبر الحرية للنشر ، ط1، 2007، ص ص ، 36.

[3] - المرجع نفسه،ص37.

أخطاء الإشتراكية"، وأشار إلى أن الملكية هي في الأساس ترتبط بالعادات قبل أن تكون تحت طائلة القانون و التشريعات، لذلك يقول :"إن الملكية هي نتاج العادات أولا، ولم يظهر فقه القانون و التشريع ذلك إلا من خلال الألف عام الأولى"[1]، ونظر الى أشكال الملكية المعاصرة بأنها ليست نهائية خاصة في ضوء المفاهيم التقليدية لهذه الحقوق في العصر الحديث، ما يفتح باب تعديلها، و طرح تنوعا لحقوق الملكية بدءا من حقوق ملكية" غير مادية، أبتكرت منذ وقت حديث نسبيا، ذات صلة بالإنتاج الأدبي و المخترعات التكنولوجية، على سبيل المثال كحقوق الطبع و براءات الاختراع" [2]، وأخرى مادية تختلف معها في أن " ملكية السلع المادية توجه استخدام الوسائل القادرة الى أهم استخداماتها، فان القدرة على انتاج سلع غير المادية كالإنتاج الأدبي و الاختراعات التكنولوجية محدودة أيضا"[3].

وعموما بالقياس على دعاة الحقوق والحريات، فإنه يتضح لنا أن **هايك** ومن عاصره أمثال **جون رولز** و أصحاب الفكر الليبيرالي المعاصر، فقد إنصب كل إهتمامهم بالحريات أكثر من إهتمامهم بالحقوق، وهو ما يجعلهم بالنقيض مع **هوبز** و **لوك** اللذان إهتما بالحقوق أكثر من إهتمامهما بالحريات، وهذا يرجع الى أن الأخيرين كانا ينظران الى الحق بإعتباره الضامن الأساسي للحرية، فحق الملكية مثلا كان هو الضامن الأساسي للحرية الشخصية و المدنية لديهما، وقد كان هذا موضوعا حساسا و حيويا يتصل بقوة بالظروف الاجتماعية لعصرهما، إذ شهد ذلك العصر إستمرارا للحق الأرستقراطي الوراثي و الحق الملكي الإلاهي و هو أمر أشرنا إليه سابقا ووجب التذكير به[4]، ولذلك أتيا بنوع جديد من الحقوق أكثر جذرية و أكثر ثورية، وهو الحق الطبيعي الإنساني، و إستعانا بالكتاب المقدس للتدليل على وجود مثل هذا الحق، أي ليثبتا ان الكتاب المقدس يؤيد الحق الطبيعي للإنسان لا الحق الإلاهي للملوك،

---

[1] -فريديريك هايك ، الغرور القاتل ، المصدرالسابق ، ص50.
[2] - المصدر نفسه ، ص 51.
[3] - المصدر نفسه ، ص51.
[4] -أشرف منصور ، الليبيرالية الجديدة جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية ، المرجع السابق،ص50.

ساحبين بذلك البساط من تحت أقدام الكنيسة (...) ،موضوع الحق إذن كان موضوعا صراعيا و نضاليا بالنسبة لهما، ولذلك أولياه عناية أكبر من مفهوم الحريات، فالأراء تتبع واقع الحال كما أنها قد تقويه وتدفعه وتبرره[1] .

وأما **رولز** و**هايك** فهما على العكس ،يهتمان بالحريات أكثر من الحقوق، والسبب يعود لإعتقادهم الجازم أن الدساتير الديمقراطية الحديثة، ضمنت الحقوق في حين أن المطلوب في نظرهما هو ضمان الحريات، وذلك لأنهما زامنا صعود الأنظمة الشمولية في الغرب و الشرق على السواء، كما أنهما لاحظا أن ضمان الحقوق يفرق عن ضمان الحريات، و أن الحرية قابلة للإنكماش و الإنحصار في ظل دساتير تكفل الحقوق كما أن هذا لا يخفي وجود وازع أيديولوجي وراء تركيزهما على الحريات، وهو أن الدخول في موضوع الحقوق ،سوف يضعهما في مواجهة حقوق غير فردية أي حقوق اجتماعية هما في الأساس ينكرانها من منطلق أن حرية الفرد هي حقه الوحيد الذي يمكن تصوره، وأن حرية كل أفراد المجتمع هي كل المطلوب و المنشود، وبذلك يتم اختزال الحق الاجتماعي لديهما في حق الحرية الفردية و حسب.[2]

2)- الفرد والمعرفة:

يعتنق **هايك** وجهة النظر القائلة بعدم وجود شيء إسمه المصلحة الاجتماعية وذلك لأنه أنكر وجود المجتمع بإعتباره كيانا مستقلا عن الأفراد، وهذا ما أدى بهايك الى نزعة لا أدرية متطرفة، نزعة تنظر إلى الحياة الإنسانية على أن ما يحكمها لا يمكن فهمه ولا يمكن استيعابه

[1] - أشرف منصور ، الليبيرالية الجديدة جذورها الفكرية و أبعادها الاقتصادية ، المرجع السابق،ص51.
[2] - المرجع نفسه،ص52.

بالعقل، وكان هذا المنطلق الذي يسار به الى تصور علاقة الفرد بالمعرفة والمعلومات داخل العملية الاقتصادية.[1]

وقد حاول في اكثر الجوانب عمقا في فكره أن يبين دور الأسعار في نقل المعلومات، فكل الإقتصاديون يفهمون كيف يتخذ الناس القرارات بناءا على التكاليف والمنافع، وفي معظم الحالات تكون كلفة القرار الرئيسية تعتمد على السعر المقدم لشراء سلعة أو خدمة وبشكل أكثر وضوحا و بسيط يمكن أن نأخذ مثالا على ذلك: سارة تحب القهوة الكولومبية والتي تشتريها من محل البقالة القريب، و هذا المحل يبيع القهوة الكولومبية بسعر 10 دولارات، فسارة لا تعرف شيئا عن التفاصيل أو الكلفة أو كيف تنمو حبيبات القهوة أو كيف تحمص الحبيبات أو كيف تم نقل القهوة إلى هذا المحل، كل ما تعرفه أن قهوتها المفضلة تكلف 10 دولارات، وهذا السعر مناسب لها قياسا بالمتعة التي تحصل عليها من شرب قهوتها المفضلة، لكن ماذا سيحدث إن قام الطقس السيء بتدمير محاصيل القهوة؟ الطقس السيء وتدمير المحاصيل معناه حبيبات قهوة أقل من كولومبيا وهذا ما يسبب إرتفاع أسعار القهوة الكولومبية، لذا عندما تذهب سارة مرة أخرى إلى محل البقالة ستجد أن سعر قهوتها الكولومبية المفضلة قد أصبح 20دولار، سارة لا تعرف لماذا ارتفع السعر ولا حاجة لها بمعرفة ذلك، فالسعر أرسل لها إشارة تدفعها لإتخاذ قرار بناءا على المعلومات أن بإمكانها دفع 20 دولار في قهوتها الكولومبية المفضلة، لكن السعر العالي للقهوة الكولومبية يعني أن عليها التخلي عن بعض مشترياتها الأخرى لكي تشتري تلك القهوة، المعلومات هنا محدودة كما هو واضح يقول هايك: "كما أن المعلومات التي يستطيع الأفراد و المنظمات إستخدامها للتكيف مع غير المعلوم جزئية بالضرورة وهي تنتقل بواسطة علامات الأسعار[2]".

[1] -اشرف منصور،الليبيرالية الجديدة جذورها الفكرية، المرجع السابق،ص ص188،187.
[2] -فريديريك هايك ، الغرور القاتل ، المصدر السابق ، ص 96.

في الواقع من المرجح أن تقوم سارة تطوعا بإختيار شراء نوع آخر من القهوة، واحدة أخرى حتى أنها قد تكون بسعر أقل من قهوتها الكولومبية المعتادة، كالأندونيسية مثلا و التي تكلف 9 دولارات، إذن بالرغم من كون سارة لا تعلم أي معلومات عن كيفية إرتفاع سعر القهوة الكولومبية، فإنها تتخذ القرارات نفسها المبني فقط على تغير السعر الذي شاهدته في محل البقالة، هذا القرار الذي كانت ستتخذه كذلك لو علمت بالكارثة الجوية التي حدثت في كولومبيا و التي دمرت حقول القهوة، ما يتضح هنا من خلال فكر **هايك** أن ما يحاول شرحه هو "أن الناس يتصرفون كأنهم يمتلكون كما هائلا من المعلومات عن الأسباب وراء تسعير السلع و الخدمات بالطريقة التي هي عليها بينما في الحقيقة يمتلكون القليل من المعلومات عن أسباب كون الأسعار ماهي عليه، إنهم ببساطة يعرفون ما هو السعر فقط، وهذا وحده كاف ليدفع كل واحد منا ليتصرف و كأنه يعلم كمية هائلة من الحقائق عن واقع الإقتصاد وما في استطاعتهم تخطيطه " ،ولكن هل السعر فقط هو الحقيقة و المعلومة التي تؤثر في تصرف الفرد إتجاه السلع أم أنه يمكن للإعتبارات الذاتية و الذوقية تأثير أقوى؟ هذا طبعا وحده قد يكون سببا للإختلاف حول إقتناء السلع .[1]

يرى **هايك** أن الأسعار كاللغات، فيكون السؤال أولا: كيف لنا أن نعلم ما يتوجب علينا فعله لإيصال منتجنا إلى من يريده أو يحتاجه أكثر من غيره؟ ربما نلجأ الى المزاد، وعندما نستلم العروض (وكذلك منافسونا في طرح السلعة) للمنتج (س) فان (س) يصبح له (سعر)، والأسعار، كما اللغات تتيح للناس أن يصوغوا توقعات متبادلة، والأسعار المعلومة بحرية تساعدهم على التنسيق بطرائق متشابكة وذات مراعاة متبادلة بينما يقررون بشكل فردي ما ينتجون أو ما يستهلكون وأن الاعتقاد بالحاجة الى وجود مرجعية تقرر الصوت الذي يجب أن يتلفظ به الناس عندما يريدون الإشارة الى ذلك الأرز.

[1] - فريديريك هايك ، الغرور القاتل ، المصدر السابق ، ص 96.

ومن الحقائق البسيطة، لكن المهمة أيضا، أن الأسعار تحث الناس على الإستجابة لمعلومات لا يمتلكونها (كالتكلفة المتغيرة لإستخراج المواد الخام، أو إكتشاف بدائل رخيصة، أو زيادة صعوبة الحصول على أحد مدخلاته) وتكون إستجاباتهم بصورة عقلانية لأنهم يعلمون أن الشيء الوحيد الذي يحتاجون الى العلم به هو السعر[1]، ويقول **هايك:**" لنفترض أن هناك في مكان ما من العالم قد برزت فرصة جديدة لإستخدام بعض المواد الخام، القصدير مثلا، أو أن أحد موارد التزويد بالقصدير قد ألغي، فليس من المهم حينها في غايتنا، ومن المهم جدا أنه ليس من المهم تحديد أي من هاذين السببين هو الذي جعل القصدير أكثر ندرة، فكل ما يحتاجه مستخدموا القصدير أن يعلموا به هو أن بعض القصدير الذي إعتادوا على إستهلاكه قد أصبح الآن يدرّ ربحا أكبر عند توظيفه في مجال آخر، وأن عليهم أن يقتصدوا في إستخدام القصدير بسبب ذلك"[2]، إن هذه الحجة التي يرد بها **هايك** المعرفة الى معرفة فردية بالوسائل لأنه لا يعترف بمعرفة إجتماعية، ويرد المعرفة الفردية الى معرفة بالأسعار، تبطل كل محاولات التخطيط الإجتماعي و الإقتصادي، فهي وسيلة فردية ولا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال وسيلة إجتماعية لتحقيق غايات مشتركة[3] ،ذلك لأنها في الأصل نتاج الأفراد و الحاصلين عليها أفراد لا كيانات كلية، و الحقيقة أن ما يسميه المعرفة هي مجرد معلومات، والدليل على ذلك حديثه عن معرفة الأسعار و الوسائل و القوى المتاحة أمام الفرد في السوق على أنها معرفة. ان رأيه ينطبق على العلاقة بين الأفراد والمعلومات لا العلاقة بين المجتمع والمعرفة، ذلك لأن المعرفة بمعنى الكل المتجانس عضويا من المفاهيم و التصورات و القضايا و هي نتاج إجتماعي بالدرجة الأولى، و يمتلك المجتمع الآليات التي تمكنه من إنتاج و إعادة إنتاج هذه المعرفة و نقلها إلى الأجيال الجديدة و مراكمتها. و الحقيقة أن **هايك** يستند على الحجة السفسطائية لنفي الحركة لنفي إمكانية التخطيط الاجتماعي، هذا التخطيط الذي يعتمد

---

[1] -ديفيد شميتز ، المرجع السابق ، ص5.

[2]-Hayek.f,*The use ofknowledgeinsociety,AmericanEonomic,Review*,vol35,No,4(sep1945),P9.

[3] -أشرف منصور ، موقف الليبيراللية الجديدة من مفهوم العدالة الاحتماعية ، المرجع السابق ،ص 11.

على المعرفة الشاملة و الكلية بكل تفاصيل الموضوع المراد تخطيطه، وبما أنه لا يمكن الوصول الى مثل هذه المعرفة نظرا لأنها لا متناهية في التفاصيل و الجزئيات، و نظرا لمحدودية المعرفة البشرية و الجهل الطبيعي للأفراد[1]، هذا الجهل الذي يعتبر نوعا ما غريبا خاصة عندما يتم طرحه من طرف فيلسوف نسب اليه انتمائه للاتجاه الفرداني، لكن التعمق فيه نوعا ما يجعل موقفه مبررا خاصة إذا علمنا أنه بفعله هذا يعود بنا إلى فكرة **آدم سميث Adam Smith** و اليد الخفية و فكرته للنظام التلقائي حين يقول: "فنحن نقاد بواسطة نظام التسعير في مبادلات السوق، لكي نفعل أشياء بظروف لا ندري عنها شيئا الى حد كبير و تؤدي إلى نتائج لم نكن نقصدها "[2]، هذه هي الحتمية الإقتصادية التي يفرضها إقتصاد السوق الرأسمالي و التي تجعل الأفراد منقادين خلف قوانينه العمياء، و الذي ينتج ذاته من ذاته نتائج لم نكن نقصدها. هذا هو التبرير المحافظ لإقتصاد السوق الرأسمالي آلي يسلم بنظام التسعير **Price system** بإعتباره قدرا مقدورا على البشر لا فرار منه و كأنه قانون الطبيعة، هذه هي فلسفة الجهل بعينها، تلك التي ترفع الجهل إلى مرتبة الفضيلة و تنظر إلى الطاعة العمياء لقوانين إقتصاد السوق الرأسمالي على أنها الحكمة العليا.[3]

وطبق **هايك** حجة الجهل الخاصة به أيضا لمهاجمة الأمل الخيالي في إقتصاد قائم على الإيثار الكامل للفرد، والفرد هو خبير العالم الأول فيما يريد، ولا أحد يعرف أفضل منه، ولا أحد آخر يستطيع أن يحكم أفضل منه، على آثار الخيارات البديلة عليه في تحقيق ما يريد، لذا ينبغي أن ينظر الناس الى ما هو أبعد من مصالحهم الشخصية. إذ سعى الجميع لتحقيق المصلحة العامة، فعليهم أن يعرفوا الكثير عن غيرهم كما يعرفون عن أنفسهم.[4]

---

[1] -نور الدين علوش ، المرجع السابق ، ص 117.

[2] - أشرف منصور ، الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية و أبعادها الإقتصادية ، المرجع السابق ، ص179.

[3] - المرجع نفسه،ص180..

[4] - ود جي باكولز ، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين ، ترجمة كوثر محمود محمد ، كلمات عربية للترجمة و النشر، القاهرة ، ط1،2013،ص 65.

قد تقع جيل، وهي إمرأة ورعة، في حب جاك، الذي لم تقابله من قبل، ولكن كيف يمكنها أن تعرف ما يريد ومقدار ما يوليه من قيمة لما يريد؟ إفتراض أن جيل وجاك من المؤثرين، جيل تبيع منزلها. منذ أن أحبت جاك، وهي تريد أن تبيع المنزل له مقابل 100 ألف دولار فقط، بما أن جاك يحب جيل، فهو لا يجرؤ على دفع هذا المبلغ القليل مقابل المنزل، لذا يعرض 200 ألف دولار، ترفض جيل وتعرض أن تقبل 110 ألف، يشعر جاك بالإهانة لرفضها هديته ويصر على دفع 210 ألف دولار. إننا لا نعرف أين سينتهي هذا، وهذا بالضبط ما يقصده **هايك**. لا تظهر مؤشرات السوق، ويفقد الجميع القدرة على تحديد الموارد الشحيحة، لأنه لا أحد يقر بمقدار القيمة التي يوليها للمنزل. كما قال **آدم سميث Adam Smith :** "من خلال سعيه وراء المصلحة الشخصية فهو يحسن من مصلح المجتمع بطريقة أكثر فعالية مما لو كان يقصد أن يحسنها عمدا، لم أرى قط خيرا يتحقق على يد من يسعون للمتاجرة من أجل المصلحة العامة "،[1]

وهو ما يقربنا الى التوجه البراغماتي النفعي الذي نادى به **جيري بنتام Jeremy Bentham** حين ربط المنفعة الشخصية بالمنفعة الجماعية يقول:" إن الفضيلة الإجتماعية وقوامها أن يخدم الانسان مصلحة غيره"، لكن الفرق واضح حين يرفض **هايك** المجتمع كغاية وإنما المنفعة تحصيل لمنفعة الفرد، و هذه هي اللاأدرية التي تجلب المنافع التي تمس الفرد و تتوسع إلى المجتمع ككل بصورة عفوية.

[1] - ود جي باكولز ، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين ، المرجع السابق، ص 65،ص66..

3) –الفرد والسلطة:

مثلما تم التلاعب بمصطلح الحرية الذي أشرنا اليه سابقا، ومختلف القيم وإحتكار المعرفة من طرف النظام الشمولي، فان نفس الأمر حدث للسلطة، فحسب **فريديريك هايك Friedrich Hayek** ، إستطاع النظام المخطط خلق سلطة تقوم على القمع والديكتاتورية بهدف خدمة مصالحه وأهدافه.

هذا ما فعله المخططون، حين قاموا بخلق ووضع سلطة لدفع مصالحهم وغاياتهم، حيث فرضها أناس معينون على أناس آخرين ويعتمد نجاحهم الإقتصادي على مدى نجاح هذه السلطة، على حساب حرية الأفراد، حيث عمل الإتجاه المركزي للنشاط الإقتصادي على قمع حرية وإرادة وحقوق الأفراد و دفعها إلى المجتمع.[1]

فمثلما الحرية والمعرفة من إنتاج الفرد، فكذلك السلطة يجب أن تكون التعبير الحُر لإرادة الأفراد دون تدخل أي سلطة سياسية كانت أو إقتصادية، فالفرد عند هو معيار كل شيء هو الذي يجب أن يتحكم في السلطة، لا المجتمع ولا أي نظام إقتصادي.[2]

إن الخطأ الذي وقع فيه الإشتراكيون هو أنه يجب حرمان الأفراد من السلطة التي يتمتعون بها في النظام الفرداني، ووضع هذه السلطة في يد المجتمع، بمعنى السلطة العظمى التي تمارسها في مكاتب التخطيط المركزي، أكبر من السلطة التي تمارسها المكاتب الخاصة فالسلطة التي ترتكز بيد فرد واحد حسب **هايك**، سوف تتزايد وتتصاعد وتحقق نجاحات على كل المستويات على العكس عندما تكون السلطة مركزة في يد الجماعة، التي تصبح كبحا للمبادرة الفردية لاغير[3].

---

[1] -فريديريك هايك ، الطريق الى الرق ، المصدر السابق ، ص29.

[2] -Hayek .f, *Law .Legisation and Liberty*, Vol2, The mirage of Social Justice ,p 107.

[3] - فريديريك هايك ، الطريق الى العبودية ، المصدر السابق ، ص 102.

حسب **هايك** إن النظام السياسي يخدم النظام الإقتصادي الشمولي، إذ تكمن خطة ومهمة المخططين في توجيه الإقتصاد نحو خطط ديكتاتورية تقاد من طرف رئيس لا تخضع سلوكاته أو أفعاله لأية إجراءات ديمقراطية، فالسلطة في النظام الشمولي تملك الصلاحيات "ليقرر أيها سيتم اشباعه، وأيها لا يتم. وهذه هي المشكلة المحيرة في المسألة حقا"،[1] وهكذا تتحول السلطة السياسية بفضل السلطة الاقتصادية الى أداة قمع لحريات الأفراد فتخلق العبودية، "إن البلد التي تكون فيه الدولة هي المشغل الوحيد فان المعارضة ستعني الموت البطيء من الجوع"[2].

وتحتوي نظرة **هايك** لتاريخ السوق منذ العصر اليوناني والرومان على مغالطات عديدة منها قوله أن الإمبراطورية الرومانية وضعت نظاما قانونيا يضمن الملكية الخاصة، و بالتالي كانت سندا قويا للمعاملات التجارية. ومعنى هذا أن **هايك** يعترف بضرورة وجود سلطة سياسية تفرض نظام الملكية الخاصة وتضمن عمل إقتصاد السلطة، فالأمر إذن ليس، مسألة حرية مطلقة ونشوء طوعي وتلقائي لإقتصاد السوق. لكن **هايك** يعتنق الفكرة القائلة إن السلطة السياسية لا تفعل شيئا سوى وضع علاقات الملكية الخاصة وقواعد إقتصاد السوق. أي تنقل ما كان تطورا تلقائيا للمعاملات التجارية الى مستوى التشريع السياسي كي تضمن عمل السوق بحرية، إلا أن الذي حدث فعلا هو أن السلطة السياسية التي تشرع الملكية الخاصة وإقتصاد السوق عملت بالفعل على إدخالهما بقوة القانون، وفرضهما على المجتمعات التي لم يظهر بها إقتصاد السوق[3]، يقول **هايك:**"... لم تنشأ حضارة متقدمة حتى الآن بدون حكومة ترى أن هدفها الرئيس هو حماية الملكية الخاصة".[4]

---

[1] -فريديريك هايك ، الطريق الى العبودية ، المصدر نفسه ، ص 102.
[2] - نورالدين علوش ، المرجع السابق ، ص112.
[3] -نورالدين علوش ، المرجع السابق ، ص ص ،112،113.
[4] -فريديريك هايك ، الغرور القاتل ، المصدر السابق ، ص46.

فالسلطة لها دور حاسم في رعاية و حمايةالملكية الخاصة وهذا الشيءالذي ربما قد غفل عليه هايك ، فهكذا أمور لايمكن بأي حال من الأحوال أن تتولد تلقائيا و عفويا ، وأن الحاجة الضاغطة هنا تقتضيها و تحتم تجاوز هذا الفرض"التطور والنمو التالي ...يتوقف على حكومة قوية، فالحكومات القوية تحمي الأفراد من عنف أقرانهم وتجعل من الممكن نشوء نظام من التعاون التلقائي والإختياري"[1]. الحقيقة أنه بمجرد وجود حكومة قوية تفرض حق الملكية الخاصة يجعل النظام لا تعاوني لاتلقائي، فهو ليس تعاونيا ولا تلقائيا بالمرة، لأن في هذه الحالة يكون مفروضا من الحكومة ولن يكون إختياريا أيضا، لأن السلطة السياسية هي التي إختارته ابتداءا، نرى هنا كيف أن حجة هايك تنطوي وتتضمن اضطرابا وعدم اتساق واضح ومغالطات صريحة إذ هو يناقض نفسه في الحجة الواحدة. [2]

فكلما سارع المشرعون والمخططون لمصادرة أملاك الناس وتدميرها والنزول بهم الى مرتبة العبودية فإنهم يضعون أنفسهم في حرب ضد الجميع، لأن الهدف هو تشكيل جهاز سياسي لحماية ممتلكات وحقوق الافراد، وإن لم تستطع تحقيق هذا المطلب فلابد من زوال هذا النظام وإستبداله بآخر، وهو نفس توجه أصحاب نظرية العقد الاجتماعي والذي يدلنا على الخلفية من وراء هذا الطرح للفيلسوف **فريدريك هايك** فهو مصاحب ملازم لكل ما يخدم الفرد إتجاه السلطة في أي صورة كانت. [3]

و بالعودة فالسلطة السياسية المتمثلة في الدولة هي سلاح ذو حدين على الفرد، فهي تميل لأن تتجاوز نطاقها و ممارسة إحتكارها، لذا وجبت مراقبتها و تقييد سلطتها بواسطة القانون، فالحرية مثلا لا تكون مضمونة إلا في إطار قانوني في ظل سيطرة القانون، إن القانون كما يتصوره –**هايك**– هو في حد ذاته نظام تلقائي ثمرة تطور طويل، فالقوانين ليست معدة عقلانيا

[1] - فريديريك هايك ، الغرور القاتل ، المصدر السابق ص46.
[2]- نورالدين علوش ، المرجع السابق، ص 113.
[3]-Hayek.f, *Monetry.Theory and The TradeCycle*,NewYork ,Sentry Press ,1993,p53,

من طرف الأفراد، و بالرغم من ذلك لا يقترح **هايك** تفكيك الدولة بل على العكس من ذلك يمنحها دورا مهما، فهي الوحيدة القادرة على ضمان الإطار القانوني الضروري الضامن للعبة التنافسية الحرة التي يقودها الأفراد و قوى السوق.[1]

فالقوانين لها سلطة على تسلط الدولة وكأنما **هايك** خلق ما يشابه سلطة أخرى على المقاس، وهو ما وجب التطرق له وتوضيح دورها، وهذه العملية لن تتم إلا في مقارنة تفرض نفسها بين القانون والتشريع، فهو يباعد بين القواعد المصممة والمفروضة بشكل واع على المجتمع بواسطة موظفي الحكومة وبين تلك القواعد التي تنبثق بشكل غير مصمم من التفاعل الاجتماعي بين الأفراد عبر الزمن، وهو يسمي القواعد المفروضة على المجتمع من موظفي الحكومة بالتشريعات، ويفرق بينها وبين تلك المنبثقة والتي يسميها بالقانون.

فكرة **هايك** عن القانون تشبه ما نسميه اليوم معايير السلوك الاجتماعي، ومثال بسيط قد يوصلنا الى المطلوب هنا، قد يذهب شخص معين لمشاهدة أحد مباريات كرة القدم، وعند دخوله يختار مقعدا ويضع علامة على حجزه كمعطف، هذا الفعل يرسل إشارة الى الآخرين اللاحقين بأن المقعد محجوز، فالناس يميزون من خلال علامة الحجز أنه إعلان أحقية طول المباراة إذا صح التعبير، و هم ما لن يقوم أحد برفع العلامة و الجلوس، هذه القواعد معايير إجتماعية أو تقاليد تحكم تصرفاتنا و ليس هناك سلطة تفرضه على الفرد بدعوى أنه قانون، ولكن... لا ضير؟ ، قد تحيلنا هذه النظرة مرة أخرى إلى فيلسوف الإجتماع **دور كايم Durkheim** الذي عبر عنها بالعقل الجمعي عندما رأى أن أفراد المجتمع ينقادون الى أوامر بصورة لا واعية أو نظام يتبعونه طواعية و بشكل آلي، جميعنا نميز هذه القواعد، ونحن نتعامل مع من يخالف هذ القواعد بأن يزيح العلامة مثلا كشخص تجاوز السلوك الاجتماعي، بمعنى أن هذه المعايير الإجتماعية تبنى الطريقة التي يتصرف بها كل فرد و تسمح له بأن يتعامل

[1]- A.I.T.E.C ,F. Hayek: Liberalism, Etat et Secteur Public, p2

مع أفراد آخرين بشكل أكثر فاعلية، ومثال آخر نلاحظه عند الدخول في طابور من أجل تسديد فاتورة مقتنيات غذائية، فإنتظار الدور هو مثال نموذجي عن المعايير الإجتماعية التي نتبعها جميعا بشكل طبيعي بدون تفكير، ونحن نتوقع من الآخرين أن يقوموا بالمثل، و هي لا تتطلب حكومة لكي تفرضها بالقوة، و يوضح **هايك** أن المعايير الإجتماعية المنبثقة عبر الزمن من خلال تفاعل الناس مع بعضهم البعض، و إستكشافهم لما هو عملي هو سلطة تحكم بقوة على سلوكنا مع بعضنا البعض، و تؤدي إلى أن المجتمع يعمل بإنتاجية و تعاون و بسلام .

نستخلص من هذا أن قيمة الفرد هي قيمة أساسية في المذهب الليبيرالي الرأسمالي عامة والعدالة خاصة، فلايمكن أن يكون هناك عدالة بعيدا عن الحقوق الفردية خاصة الحرية منها، وهو الأمر المفقود في النظام الشمولي، وإن كانت الحرية في معناها متعددة إلا أن الحرية السياسية المعزولة عن التأثيرات هي التي وقع عليها التركيز عند **هايك** و الليبيراليين الكلاسيكيين على إعتبار أن الحرية السياسية لاتؤثر على الحرية سلبا بالدرجة التي تكون فيها الحرية الفردية مؤثرا مباشرا يتولد عنه القهر و العذاب، و الكيل بمكيالين هنا واضح و ظاهر فالحرية لايمكن أن تجزأ فرفضه لطغيان الفرد على الفرد يسوقنا إلى رفض إكراه وتدخل الفرد ومنه باقي الأفراد و بالتالي المجتمع وحتى الفرد المخطط، كما أن تنازله عن بعض التجاوزات الديمقراطية للحرية هو إقرار بأن الحرية مهددة نسبيا من كلا المذهبين و أن الحكم على النسبة هو ذاتي و غير موضوعي .

بالوصول إلى المعرفة و الفرد فلم يتوانى هايك في النظر إلى المجتمع على أنه سوق تنافسي وفي نفس الوقت ثورة معرفية لامتناهية تتقاطع عموديا و تتصاعد أفقيا، لكن تبقى على أساس العفوية دائما و التلقائية، وعلى هذا النمط يكون الخير العام دون الحاجة إلى التخطيط لذلك، ورغم جمالية هذا الطرح و منطقيته إلا أن الواقع شيء آخر يثبت أن اليد الخفية التي تسير السوق عفويا قد توجهه وفق غايات تخدم دائما الأقوى، كما غض الطرف على التطور

التكنولوجي المعلوماتي كسر جهل الإنسان و عفويته إتجاه المؤثرات الخارجية على السعر فيكون بذلك الإستهلاك أمام مؤثرات أخرى مثل الجودة و الذوق...وإلخ، لا السعر.

ومن بين رفضه هايك وهو من صور المجتمع هو السلطة،لأن هذا الكيان هو صورة أخرى للديكتاتورية و القوة المفضية لقتل الفردانية بحكم أنها تمثل الجماعة، رغم أن الفرد إنحاز إلى غيره من الأفراد وقوتهم لحماية حريته وملكيته، وهذه نظرة تنم على تضارب يظهر الحاجة، ثم يحاول أن يغطي فضل من أداها، فالحقوق تحتاج إلى قوة لايمكن بأي حال من الأحوال إلا أن تتمظهر في كونها السلطة.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع نظرية العدالة عند **فريديريك هايك Friedrich Hayek** ، تبين لنا جليا أن هذا المفهوم له إمتداد تاريخي قديم قدم الحضارة الإنسانية، فمنذ بداية التجمعات البشرية سعى الإنسان إلى تنظيم حياته خلال ممارسته مختلف نشاطاته بكل أمن وحرية، تحت راية العدالة بين الأفراد.

فمما قدمه فيلسوفنا في الفصل الأول له جذور فكرية تاريخية أظهرت الحاجة الملحة إلى مرجعية تكون أساس أول لبناء نظرية العدالة وقد كانت لكل نظرية فلسفية أثر ظاهر بارز لايمكن إخفاءه، فقدت أفادته أفكار **زينون الإيلي Zeno of Elea** من حيث هدمت الإشتراكية من حيث إدعائها تحقيق معرفة كلية لتفاصيل المجتمع و مشاكلة إمكانيتها بذلك حلها، فظهر لنا أن ذلك أمر مستحيل بل ومرهق مبدد للقدرات و الموارد، **جون لوك John Locke**

أوجد و جدد الحافز الداخلي الذي يدفع الإبداع و التطور، وهو حافز طبيعي يوافق الفطرة البشرية. **دافيد هيوم David Hume** أكد لدى **هايك** أنه لابديل له لتجنب الإصطدام أو الإحتكاك بمآلات المخططون، عندما قدم تصور يحيل قيمة الشيء إلى قوة كامنة فيه تؤثر في المستهلك و هي المنفعة، بعيدا عن دور العامل الذي هو وقود الإشتراكية، أما **آدم سميث Adam Smith** الذي هو من رواد المذهب الذي يعتنقه **هايك** فقد إعتمد عليه في تأكيد الإعتقاد بأن السوق و عمله ترعاه الآلية و العفوية الطبيعية و تنظمه و تطوره، فالحرية تشمل كل شيء هنا: السوق، الفرد...إلخ.

هذه المرجعيات وفرت له أرضية مبررات إحتاجها ضرورة، وهو ماظهر في الفصل الثاني الذي توصلنا من خلاله أن **هايك** لم يقدم الشيء الجديد الذي يمكن أن يكون بذلك البروز الذي يعتبر تفردا، فالتلقائية و العفوية التي تعتبر فكرة تقليدية تمخضت عنها الحرية و أصبحت

مرادفة لها وهو مصطلح يقود إلى تحييد الدولة، وجعل الخطط الإقتصادية ،و الإجتماعية مغيبة و مرفوضة، وفي سبيل إثبات ذلك تجد تلاعبا صارخا في الجانب الأخلاقي، وهو طبعا آخر هموم الليبيرالية حين لاتلقي بالا للمتضررين و المقهورين إجتماعيا و إقتصاديا، تحت دعوى أن خلق الفرص المتساوية، فجو الحرية كاف ليرسم كلٌ هدفه الخاص بعيدا عن أهداف جماعية تقتل الحياد و تولد الظلم، وهل هناك أكبر من ظلم المحتاج.ولم يتوقف هايك و لم يتوانى في إيقاظ كل مايمكن أن يقوي طرحه،حتى الجانب الديني و النعرات العقدية الذي هو أي الدين في الحقيقة ووفق النظرة الغربية الحديثة و المعاصرة من مقيدات الفرد، لكن لابأس بذلك مادام مادامت الغاية أسمى و الغاية تبرر الوسيلة، هذه الغاية التي جعلت الفرد الغربي رأسمالي جينيا و دينيا و التاريخ يحكي ذلك، كما يحكي بالنقيض أن ذات الفرد لم يكن منيعا حصينا أمام إغراءات الإشتراكية إلى الحد الذي هدم بها الطبيعة الرأسمالية.

أما المبررات الإقتصادية فهي دحر لقيم الإشتراكية التي تجعل العمل عاملا أساسيا في تحديد قيمة الشيء وهو عامل خارجي أكيد و إن كان فيه من الصحة مافيه، إلا أنه أستغل لجذب التعاطف للمذهب على حسب مايفهم من معارضته، و الإتجاه من **هايك** إلى الإعتماد على المستهلك في تحديد قيمته قياسا على منفعتها الذاتية الكامنة، هذا المعيار الذي يدخل فيها السعر أساسا، فهو تقابل بين سلعة و سلعة أخرى وما تقدمه إحداها من متطلبات المستهلك على الأخرى، وهي فكرة وجودية تظهر أن وجود الشيء يرتبط بمنفعته العملية التي يؤديها، هذه القيمة التي تتناقص تدريجيا مؤثرة على السعر و على عملية الإنتاج و السوق كلية، رغم أن هذا المعيار و هو المنفعة يمكن أن يراعى فيه الحالة الإقتصادية و الإجتماعية و المعيشية للفرد و المجتمع على السواء، وحتى حالة الوعي التي ترتب الأولويات و الرعاية الصحية، ويظهر من هذا عدم التماسك الجيد في بعض جوانب هذه التبريرات، و بالإتجاه إلى سلوك المستهلك عند هايك يرسل إشارات تتحدد على أساسها عملية الإنتاج تبرير لم يأخذ بعين

الإعتبار حساب أن هذا المستهلك قد يتأثر بعوامل أخرى فسلوكه غير مضبوط و صعب التنبؤ به، كما أنه من الصعب الإلمام به. آخر التبريرات المعتمدة هي التوازن الذي تجتمع فيه الخطط عفويا بين جميع الأطراف المكونة للسوق رغم أن الثغرات التي تم الإشارة إليها سابق في تبريراته كلها تؤدي إلى خلق لاتوازن و إنما هذا التوازن الذي قدمه مقبول نظريا ولكن واقعيا تدخل فيه عدة تأثيرات غير متوقعة تؤدي به إلى الإختلال.

أما ما نصل إليه من خلال الفصل الثالث و الذي يمثل أهم جوانب نظريته في العدالة الإجتماعية على المقاس الليبيرالي و المنشود طبعا، ولكن المتمعن فيما قدمه هايك يصل بسهولة إلى الحكم على أن العدالة التي رفضها بحجة أنها توزيعية لم يعطي بديلا عنها يمكن أن يغنينا عنها بل بالعكس من ذلك، أسس لعدالة على المقاس الخاص الذي تكون فيه الأولوية للإقتصاد على المجتمع بل حتى على الفرد نفسه، ونقصد به الفرد الفقير ماديا و تكنولوجيا وهو عزل للدول الضعيفة الهشة، أمر لم يخفه حقيقة عندما لم يذكرها في معروض كلامه بتاتا فكان المفهوم واضحا وهي نظرة عنصرية أخرى تضاف إلى مجمل ما مررنا عليه. بل إن الطبقات التي رفض التطرق إلى المصطلح و إستبدله بالجماعات راوغ في التخطيط لسد حاجاتها و دفعها رغم حاجتها للمنافسة التي تحتاج أرضية سليمة و قوية لإثبات النفس، أما الحرية الفردية التي رآها أكثر حساسية من الحرية السياسية لغرض إيديولوجي، لكن يظهر لنا أن الحرية المنشودة تبقى أمر نسبي تبعالذلك، وبالتالي إنهيارها إنهيار إحدى دعائم المذهب الرأسمالي و إن لم تكن قاعدته الأساسية، فهي بذلك وهم لاغير يدعون إليه، وبالمرور على المعرفة التي كررنا صعوبتها بالمنظور الليبيرالي فهي تكريس آخر للعنصرية المبطنة، عنصرية التفوق في كل المجالات التي برغمها لاتحقق نقل المعلومات الضرورية التي جعلها مرادفا للمعرفة، كما أن رفضه للسلطة هو رفض ظاهري فقط لايخفي الحاجة التي أقرها أحيانا بتبريرات غير مفهومة، و أخفاها أحيانا أخرى رغم أن القوة التي فرضت وحدت من الحرية

بزعمهم في المجتمع الإشتراكي، وهي نفسها من تجوب البلدان و تغير الحكومات لنشر قيم الحرية و الديمقراطية.

مانستنتجه مما سبق و إسقاطا على فيلسوفنا فإن الجمع بين مبادئ الليبيرالية القائمة على الحرية و تقديس الفردانية و تحصيل غاية في الأساس إجتماعية، هي أمر صعب جدا عند الرغبة في إزالة الحدود الفاصلة ،لأن الأصل هو أن الحدود عريضة ،غاية تشبه رغبته الملحة للتحقق و التي غالبا ما تصطدم بواقع يفرض شروطه النسبية المتغيرة الغيرمتوقعة و المفاجئة، رغم أننا لانخفي التماسك المنطقي النظري في جوانب عدة خاصة علاقة الأفراد بالسلع و حيادية الأهداف و الوسائل حين لا تتوحد ولا توجه، لكن التضارب و التعارض كذلك وجد خاصة عند الدعوة إلى المحافظة على الملكية الخاصة و دورها في التطور و خلق المنافسة ليستدل بسلطة من النوع الذي يرفضه و يكرهه و هو النظام الموجه و المخطط من فرد واحد و هو النظام الروماني القديم، ولعل مايفسر هذا ربما هو عدم ضلوعه في الجانب الفلسفي لذا كانت له القرائن و الأدلة و الحجج الغير قوية و الغير متماسكة.

والظاهر كذلك هو أن **هايك** و إن حاول أن يجد توافقا بين الشق الإقتصادي و الشق الإجتماعي، لكن أصوله الإقتصادية جنحت به إلى أن حول المجتمع إلى سوق كبير للمنافسة فجرد هذا الكيان من أهم خصائصه ،و هي الروحية و الأخلاقية و الإجتماعية التي تتغلب حتى على الجوانب التجارية الإقصادية، وهو ليس بالأمر الغريب على الرأسمالية و رجال المال و الأعمال ومن يخدم أجندتهم، كما لا يغيب عنا أن النظرية التي قدمها **فريديريك هايك Friedrich Hayek** قدمت هدم للإشتراكية و مذهب التخطيط و ما أخذ جل تركيزه عل حساب إعادة إحياء قيم الليبيرالية و إعادة بعثها للوجود، و هي محاولة منه لتغيير الرأي العام و الخاص و نظرته، وبيان مدى جسامة الخطأ المرتكب في إتباع هكذا توجه لأن ذلك إنحراف طبيعي و قيمي و ديني و بالتالي دفع الحكومات إلى العدول على التوجه الإشتراكي، حتى و

إن كان هذا المآل الذي أراده سوف يؤدي خدمة بعدية تنعش المذهب الرأسمالي، وهو إيمان من المفكر أيقنه قادة العالم السياسي حينها و هو مايمكن أن نستشفه في قول **مارغريت تاتشر** رئيسة الوزراء البريطانية :"لايوجد شيء إسمه مجتمع، بل أفراد من الرجال و النساءفقط".

و كإستنتاج عام نخرج به أخيرا نقول أن **هايك** بجهوده الجبارة من وراء نظريته في العدالة الإجتماعية، ساهم في إعادة السيطرة للفكر الليبيرالي و إنتشاره في معقله الأول الذي لطالما حمل لواء الرأسمالية، وبعث الأمل في الليبيرالية السياسية من جديد بعد تهديد الأفول.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

1) آدم سميث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسين زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، الجزء الأول، بغداد، 2007.
2) جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2008.
3) دفيد هيوم، تحقيق في الذهن البشري، ترجمة محمد محجوب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2008.
4) دفيد هيوم، رسالة في الطبيعة البشرية، ترجمة عبد الكريم ناصيف، دار الفرقد، سوريا، 2016.
5) دفيد هيوم، مبحث في الفاهمة البشرية، ترجمة موسى وهبة، دار الفارابي، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2008.
6) فريديريك هايك، الطريق الى الرق–نسخة مختصرة–، ترجمة هيثم كامل، منبر الحرية للنشر، القاهرة–مصر، الطبعة الأولى، 2007.
7) فريديريك هايك، الطريق الى العبودية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشروق للنشر، القاهرة–مصر، 1994.
8) فريديريك هايك، الغرور القاتل–أخطاء الإشتراكية–، ترجمة محمد مصطفى، دار الشروق، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1993.
9) ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت–لبنان.

قائمة المصادر الأجنبية:

1) Hayek.F, Knowledge Evolution and Society, Adam Smith Institude, London, 1983.
2) Hayek.F, Law Legistation and Liberty, Vol2, The mirrage of social, justice, Printed and bounded, TJ International Ltd, Great Britain, 1976.
3) Hayek.F, La Constitution de La Liberty, trad Raoul Audoin et Jaque garella avec la collabaration de Guy Milliere, Paris, 1994,
4) Hayek.F, Monetary Theory and The Trade Cycle, Sentry Press, New York, 1933,
5) Hayek.F, New studies in Philosophie Polities Economics and History of ideas, Routledge London, 1978,
6) Hayek.F, The Constitution of Liberty, The University of Chicago, 1960,
7) Hayek.F, The Fatal Conceit The Errors of Socialism, Chicago, University of Chicago Press, 1991,
8) Hayek.F, The Use of Knowledge in Society, The American Economic Review, Vol35, No4, sep1945,

قائمة المراجع:

1) إبراهيم مصطفى إبراهيم، من ديكارت الى هيوم، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية –مصر، 2001

2) أشرف منصور، الليبيرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.
3) أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، دار قباء، القاهرة–مصر، 1998.
4) أنطوني دي كريسبني وكينيث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة نصار عبد الله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة–مصر.
5) إي جي كارمل وآخرون، العدالة الاجتماعية في الأردن، ترجمة فيصل الزوايدة، مركز هوية، عمان–الأردن، 2014.
6) إيمون باتلر، آدم سميث، ترجمة علي الحارس، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة–مصر، 2014.
7) إيمون باتلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2013.
8) تودجي بالمر، أخلاقيات الرأسمالية، ترجمة فتحي خضر، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2013.
9) تودجي باكولز، أفكار جديدة من إقتصاديين راحلين، ترجمة كوثر محمود محمد وحسين تلاوي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013.
10) جون كينيث غالبرت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بليع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1978.
11) حازم ببلاوي، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة–مصر، 1995.
12) دفيد هارفي، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية، ترجمة وليد شحادة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013.

13) ديفيد بوز، الأسواق الحرة، ترجمة علي الحارس، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، بيروت–لبنان، 2008.
14) ديفيد بوز، الحقوق الفردية، ترجمة صلاح عبد الحق، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 2008.
15) ديفيد بوز، النظام التلقائي، ترجمة صلاح عبد الحق، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 2008.
16) زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة–مصر.
17) ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، مكتبة الإسكندرية، 2000.
18) صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة–مصر.
19) عبد الرحمن بدوي، ربيع الفكر اليوناني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة–مصر، الطبعة الثالثة، 2011.
20) علي أدهم، المذاهب الفلسفية السياسية المعاصرة، مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر، مصر، 1326هـ.
21) نورالدين علوش، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ابن النديم للنشر والتوزيع، المحمدية–الجزائر، الطبعة الأولى، 2013.
22) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، مطبعة لجنة التأليف والنشر، الجزء الأول، الطبعة الأولى، لبنان–بيروت، 1984.

المراجع الأجنبية:

1) A.I.T.E.C, F.Hayek : Liberalism Etat et Secteur Public Séminaire, Théorique Service et Mondialisation, Paris–France,

2) Raimond Cubeddu, The Philosophy of Austrian School, Trans by Rachel M Costa, Nee Barrit Routledge, London, 1993,

المعاجم والموسوعات:

1) أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت–لبنان، المجلد الأول، الطبعة الثانية، 2001.
2) جورج طرابيشي، معجم الفلسفة، دار الطليعة، بيروت–لبنان، الطبعة الثالثة، 2006.
3) عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.

الرسائل:

سمير أنور محمد، رسالة ماجستير بعنوان الانقطاعات المعرفية في الفكر الفلسفي اليوناني حتى عصر أرسطو، قسم الفلسفة –كلية الآداب–جامعة عين شمس، مصر، 2001.

المجلات والجرائد الإلكترونية:

1) أشرف منصور، موقف الليبيرالية الجديدة من مفهوم العدالة الاجتماعية فريديريك هايك نموذجا، الحوار المتمدن، العدد 2793، مؤسسة الحوار المتمدن، 2009
2) تيموثي ساندیفور وآخرون، فريديريك هايك والنظام التلقائي، ترجمة علي الحارس، العراق، 2009.

3) رشيد أوراز، الحرية والشمولية في فكر هايك، جريدة الإتحاد، الإمارات العربية المتحدة، النشر:2011/02/20.

4) –صخري محمد،الحرية الفردية و تقدم المجتمع، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية،الجزائر،2021.

5) يوسف الكلاخي، قراءة في كتاب أخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية لماكس فيبر، الحوار المتمدن، 2012.

6) Peter Lewin, Hayekian Equilibrium and Echange, Journal of Economics Methology,4/2,245-266,1997.

الفهرس

خطة البحث:.....2

مقدمة: 3

االفصل الأول :لجذور الفكرية والإقتصادية لفريديريك هايك **6**

تمهيد: 7

1)-الحركة عند زينون الإيلي: 8

2) -الملكية الفردية عند جون لوك: 14

3) -الشكية والنسبية عند دافيد هيوم: 21

4)- آدم سميث و ذاتية تسيير السوق : 25

الفصل الثاني : المبررات الأيديولوجية و الإقتصادية **33**

المبحث الأول: المبررات الأيديولوجية 33

1) -النظام التلقائي: 33

2)- دور الدولة بين الحرية والتخطيط:.....41

3) -إنكار الأهداف الاجتماعية: 49

4)- **المذهبية الدينية لليبيرالية:**.....52

المبحث الثاني: المبررات الاقتصادية 56

1)- نظرية الذاتية في القيمة : 56

3)- نظرية المنفعة الحدية :.....60

4)- سلوك المستهلك : 63

5)- نظرية التوازن: 67

الفصل الثالث : نية نظرية العدالة الإجتماعية عند فريديريك هايك و مركزية الفرد فيها.....**74**

المبحث الأول: بنية نظرية العدالة الاجتماعية. 75

1)- إنكار المجتمع والعدالة الاجتماعية: 75

2) -التقسيم الطبقي للمجتمع:.....81

المبحث الثاني: مركزية الفرد عند فريديريك هايك......85

1) -الحرية الفردية أولا:.....**85**

2)- الفرد والمعرفة: 91

3) -الفرد والسلطة: 97

الخاتمة: 103

قائمة المصادر والمراجع: 108